جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كليـــة الدراســـات العليـــا
قســم العلـوم الشرطية
القيـادة الأمنيــــة

أثـر العـولمـة علـى مفهـوم الأمـن الـوطنـي

"دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض"

استكمالاً لنيل درجة الماجستير في القيادة الأمنية

إعــــــداد
محمـد سعيـد آل عيـاش الشهـرانـــي

إشـراف اللـواء الدكتـــور
علـــــي بـــن فـــايــز الجحنـــي

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

بســـــم الله الرحمن الرحيم

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

كلية الدراسات العليا

قســم: علوم شرطية نموذج رقم (٢٦)

تخصص: قيادة أمنية

ملخـص رسالـة ☑ ماجستير ☐ دكتـوراه

عنوان الرسـالة: العنوان / أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني
(دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض)

إعداد الطالـب: إعداد الطالب / محمد بن سعيد عبدالله آل عياش الشهراني

إشـــراف: إشراف / لواء / دكتور / علي بن فايز الجحني

لجنة مناقشة الرسالة:

١. لواء / دكتور / علي بن فايز الجحني مشرفاًومقررا
٢. أ.د / محمد بن عبدالله الغامدي عـــضـــواً
٣. لواء / دكتور / أنور ماجد عشقي عـــضـــواً

تاريخ المناقشة: يوم الأحد ١٤٢٧/٤/٢٣هـ ، الموافق ٢١ / ٥ / ٢٠٠٦ م

مشكلة البحث:

إن مفهوم (الأمن الوطني) قد تأثر بظاهرة العولمة ، والتي مست الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية للدولة ، وتدخلت أدواتها في حياة المواطن اليومية حيث أصبحت الدولة شريكاً إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شئونها الداخلية ، وبذلك قلصت العولمة من شأن (المواطنة) وأعلت من شأن (الفردية) والتي تتجاوز الوطنية والإقليمية .
كما تراجعت أهمية الحدود السياسية والتي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين ، وخضعت وظائف الدولة الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية لشروطٍ أو ضغوطٍ جرّاء الإندماج الدولي الذي أحدثته العولمة .
إن هذا التراجع العام في وظائف الدولة يتعارض مع تحقيق المصالح العليا التي يُعنى بها مفهوم (الأمن الوطني) وهذا التعارض يحتاج إلى قياس علمي لمعرفة مدى قوة هذا التأثير وتحديد النتائج المحتملة على الأمن الوطني للدولة الناجم عن المعطيات الجديدة التي أفرزتها مرحلة العولمة .
وعلى ضوء ذلك تتحدد مشكله الدراسة في التساؤل الرئيس (ما أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني ؟) والتساؤلات الفرعية المتممة له .

أهميـة البحث: إن كثيراً من الموضوعات في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية أصبحت تكتسب جزءاً من حضورها العلمي إنطلاقاً من إرتباطها الوثيق بموضوع العولمة ، لأنها اكتسبت صفة الظاهرة التاريخية والتي تقود لتحولات عميقة في الحياة الإنسانية ، ومن ذلك تأثيرها في ركائز الأمن الوطني الأساسية وهي (الأمن ، الوطن ، الدولة الوطنية).

وبناء على ذلك تتبلور أهمية هذه الدراسة في ضرورة إجرائها والتوصل إلى الآثار الحقيقية لظاهرة العولمة على الأمن الوطني وما يترتب على ذلك من أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية ، مما يساهم في تطوير وتفعيل أسلوب التخطيط والتنفيذ لسياسات الأمن الوطني ، والحد من السلبيات المحتملة على إستقرار الدولة الوطنية .

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لطرح ماهية ومستقبل العلاقة بين الأمن الوطني للدولة والعولمة على بساط البحث العلمي .

إضافة إلى أن هذه الدراسة تُثير من التساؤلات أكثر مما تطرح من التفسيرات والإجابات ، وبالتالي فهي مجال خصب للبحوث المستقبلية .

أهـــداف البحـــث

١. بيان المقصود بالعولمة : مفهوماً وتحديات .
٢. بيان تأثيرات العولمة على أبعاد الأمن الوطني المختلفة .
٣. التعرف على توصيات الأكاديميين بالجامعات السعودية للحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة
٤. التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تـُعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية .

تساؤلات الدراسة :

١. ما المقصود بالعولمة : مفهوماً وتحديات ؟
٢. ما تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني المختلفة ؟
٣. ما التوصيات المناسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية للحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة على الأمن الوطني ؟
٤. هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية تـُعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية ؟

منهـج البحـث : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعبر عن الظاهرة كمياً وكيفياً ، وقد طبق الباحث مدخل المسح الاجتماعي بطريقة العينة لملاءته للظاهرة محل البحث .

أهـــم النتائـــج

١. أن ظاهرة العولمة تعيد صياغة دور الدولة من خلال تعميم الأنماط الثقافية والإقتصادية والفكرية والسياسية على الجميع .
٢. أن الأمن الوطني للدولة يجب أن لا يتأثر بأساليب وسياسات النموذج العولمي في الأمن الدولي .
٣. تؤدي العولمة إلى تنامي دور قوى المعارضة والمطالبة بالإصلاحات المختلفة .
٤. تؤدي العولمة إلى تحويل العالم إلى قرية كبيرة تتلقى نفس التأثيرات السياسية والإقتصادية والثقافية للسلطة ، وبالتالي إضعاف سلطة الدولة في المراقبة والتوجيه .
٥. ستبقى الدولة في عصر العولمة قادرة على إنجاز وظائفها التقليدية .
٦. تفرض العولمة على الحكومات وبشدة أن تكون أكثر عدلاً وأكثر كفاءة ً وأن تسعى إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع .
٧. إن عوامل الأمن التقليدية غير كافية للتصدي لإشكاليات الأوضاع الأمنية الناتجة عن تفاعلات العولمة المختلفة.
٨. أن الأكاديميين ذوي الفئة العُمرية (٤٠ سنة فأكثر) أكثر إدراكاً للعولمة مفهوماً وتحديات
٩. أن الأكاديميين ذوي التخصصات غير العلمية أكثر إدراكاً لأبعاد تأثير العولمة على الأمن الوطني من ذوي التخصصات العلمية .

نموذج رقم (٢٧)

Department: **Police Sciences**

Specialization: **Security Leadership**

THESIS ABSTRACT ☑ MA ☐ PH.D

Thesis Title: Impact of Globalization on National Security Concept: A Survey Study on An Academician Group of the Riyadh City

Prepared by: Muhammad Saeed Abdullah Al-Ayash Al-Shehrani

Supervisor : Maj.Gen.Dr. Ali Bin Faiz Al-Jahni

Thesis Defence Committee:

1. Maj.Gen. Dr. Ali Bin Faiz Al-Jahni	Supervisor
2. Prof. Dr. Muhammad Bin Abdullah Al-Ghamdi	Member
3. Maj.Gen. Dr. Anwar Majid Ishqi	Member

Defence Date: 23/04/1427 A.H. — 21/05/2006 A.D.

Research Problem: The phenomenon of globalization has exercized profound impact on the concept of national security. All important state facets — political, economic, cultural and ideological — are touched. Moreover, it has penetrated into the daily life of a fellow national. For, the latter is dependent on state. On its part, state pursues bi-partisan policy. Its one dimensions covers its nationals. Second dimension accommodates globalization. As a consequence, multiple state functions — diplomatic, economic and social — are vulnerable to international pressures. The new trend in state function tends to contradict its higher interests as envisaged in the national security concept. This contradiction needs scholastic assessment. This assessment should determine possible repercussions on state national security as stem from the globalization phase.

Based upon such generalizations, the present study seeks to address the following main question: What is the impact of globalization on the national security concept?

Research Importance: Most topics related to human cognition have deeper linkage with globalization. For, the latter has, in fact, penetrated in human life. As part its process, it affects basic components of national security — security, nation and nation state.

These facts should explain the prime importance that the present study envisages. Essentially, it will expose the repercussions on national security as caused by globalization. Also, it will affect their multiple dimensions — security political and economic. The importance of the present study is comprehensible in another context.

It will contribute to develop and activate both the planning and the implementation of national security policies. Also, it will provide guidelines on countering the negative determinants that imperil the integrity of nation-state. Finally, this study will represent an endeavour to build future interactive pattern between state national security and globalization through on-going research.

Research Objectives: The present study will strive to accomplish the following objectives:

1. Presentation of the concept implicit in globalization and its challenges;
2. Exposition related to the impact of globalization on national security dimensions;
3. Identification of the recommendations presented by the Saudi universities academicians on controlling the adverse impact of the globalization phase; and
4. Identification on the variance of statistical evidence between personality and job variables.

Research Questions: The present study addresses the following questions:

1. What do you mean by globalization? What is its concept and challenges?
2. What impact globalization exercizes upon national security dimensions?
3. What recommendations Saudi universities academic staff may offer to counter negative impact of globalization on national security?
4. Does variance of statistical evidence exist between personality and job variables?

Research Methodology: The present researcher has used descriptive – analytical approach to explain the phenomenon of globalization. Pursuant to this approach, the researcher has used social survey technique as well.

Main Results: The study offers the following findings of salience:

1. Globalization, as phenomenon, plays decisive role in disseminating various patterns — cultural, economic, ideological and political — towards all.
2. State national security should be viable to repulse globalization policies.
3. Globalization leads to strengthen the roles played by the dissident groups asking new reforms.
4. Globalization leads to shrink the world into a town that should assassimilate divergent political, economic and cultural orientations.
5. Globalization leads to weaken moral linkages between ruler and the ruled. In turn, it leads to the loss of commitment towards ruling elite.
6. Globalization tends to dispense more justice and competence. It is possible to assure more community well-being.
7. Academicians, falling in the category of over 40 years, comprehend very well the concept and the challenges associated with globalization.

In contrast to the specialized academicians the non-specialized academicians have better understanding for the impact of globalization on national security

إهداء

يسعدني ويشرفني أن أقوم بإهداء هذه الرسالة إلى صاحب السمو الملكي الأمير / بندر بن سلطان بن عبد العزيز الأمين العام لمجلس الأمن الوطني بالمملكة العربية السعودية ، والذي سيجعل بإذن الله من هذا المجلس درعاً حصيناً لحماية وطننا الغالي من كافة التحديات وفي مقدمتها تحديات العولمة لأمن الدولة الوطني ، وسيبدع - **بإذن الله** - في هذا المجال كما أبدع في الحقل الدبلوماسي حيث كان - **حفظه الله**- أفضل سفير عمل في الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها الحديث بشهادة كافة الخبراء والمحللين فلله الحمد والمنة ، والذي أسال الله له التوفيق والسداد ،،،،

الباحث
محمد سعيد آل عياش الشهراني

شكر وتقدير

نبدأ بذكر الله .... (ألا بذكر الله تطمئن القلوب) (الرعد : ٢٨)

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله المنان ، الذي هدى بسيدنا محمد وبكتابه القرآن فله الحمد والشكر أولاً على توفيقه وامتنانه أن وفقني ومن علي بإتمام هذا البحث والصلاة والسلام على خير الأنام ومن لا نبي بعده الذي قال صلى الله عليه وسلم : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " . (حديث حسن) .

فالحمد والشكر والمنة لله سبحانه عظم شأنه وتجلى سلطانه وتقدست أسماؤه ، المنعم على عباده المتفرد في صفاته . وعندما يجد الإنسان أنه مدين بكريم الإحسان مشمولٌ بالرعاية من بني الإنسان ، يبادر إلى أن يتقدم بالشكر والعرفان لأهل الفضل ولذا فإن الشكر يقال لمن يستحقه والفضل يذكر لأهله .

فيسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الملكي الأمير / مقرن بن عبد العزيز آل سعود رئيس الاستخبارات العامة وإلى سعادة اللواء الركن / يوسف بن علي الإدريسي مساعد رئيس الاستخبارات للتدريب وإلى سعادة العميد/ محمد بن مبارك الشهراني قائد معهد التوجيه المعنوي ، على ثقتهم وكريم فضلهم لمنحي هذه الفرصة وابتعاثي لإكمال دراستي العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وتشجيعهم لموظفيهم منسوبي الجهاز في سبيل الارتقاء بهم وتنمية قدراتهم وصقل مواهبهم وتحسين مستوياتهم العلمية والوظيفية ، فلهم من الشكر أجزله ومن الدعاء أفضله على ما يقدمونه ويبذلونه ، فجزاهم الله خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والثناء لسعادة اللواء الدكتور / علي بن فايز الجحني عميد كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وعضو الهيئة العلمية بالجامعة والباحث العلمي المتميز ، لما قدمه لي من دعم وتشجيع ومساندة

ورعاية واهتمام ورحابة صدر ، ولإشرافه المتميز وجهوده المخلصة وعطائه الوافر سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته ، وله مني كل شكر وعرفان على ما قدمه .

كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل لرئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية معالي الأستاذ الدكتور / عبد العزيز بن صقر الغامدي على ما قدمه ويقدمه لطلبة العلم ، والشكر موصولاً لمعالي الفريق الدكتور / عباس أبوشامة رئيس قسم العلوم الشرطية على جهوده المستمرة في دعم طلاب القسم وحثهم على تحقيق أقصى فائدة علمية ممكنة ، كما أشكر كافة أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة .

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة كلٍ من (أ.د/ محمد بن عبد الله الغامدي) و (لواء دكتور/ أنور ماجد عشقي) لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي والحكم عليها ولما سيفيضانه علي من بحر علمهما وجزاهما الله خير الجزاء ، والشكر موصولاً لكل من أسهم في دعم هذا البحث من الزملاء سواء بفكرة أم رأي أم توجيه أم معلومة أم طباعة وتدقيق .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

محمد سعيد آل عياش الشهراني

أولاً : فهرس الموضوعات

ثانياً : فهرس الجداول

ثـــالـــثـــاً : فـهـــرس الأشكــــال

المقدمة :

إن الأمن قضية كبرى وهاجس اشتغلت به المجتمعات الإنسانية المختلفة وبشكل مضطرد حتى وصلنا إلى هذا العصر الذي يتفق كثير من المفكرين على تسميته بعصر العولمة والذي احتلت فيه قضية الأمن بمختلف أبعادها (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية...) موقع الصدارة، فالدول – اليوم- تتخذ لتأمينه إجراءات وترتيبات ضخمة وتخصص لذلك أفضل الإمكانات المادية والبشرية، ويؤيد ذلك (الجحني، ٢٠٠٠م : ٥٩) بقوله: " إن الدراسات في الأمن من حيث مفاهيمه وأسسه وضماناته ومستلزماته وأنواعه هي خير ما يكفل التقدم للمجتمع".

ومن أشمل صور الأمن وأبرزها قضية "الأمن الوطني" وهو مفهوم ظهر في العقود الأخيرة بعد أن ترسخ في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ثم في الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، ثم انتشر بعد ذلك في بقية دول العالم. ويكتسب هذا المفهوم أهميته القصوى كونه يربط بين "الأمن والوطن والدولة الوطنية" (الشهراني، ٢٠٠٢م:١٢).

والأمن الوطني قضية لا تتعلق بالسلطة وبقائها أو بنخبة من الناس ومصالحها، بل إنه مسألة تتعلق بكيان الأمة حاضراً ومستقبلاً (الشقحاء،٢٠٠٤م: ٥)، كما أن للأمن الوطني العديد من المفاهيم والتعاريف المختلفة حيث يوجد بعض المفاهيم الضيقة التي تركز على اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل إجراءات الأمن الداخلي والقدرات العسكرية ، وكفاءة العمليات الاستخبارية ومحاربة الإرهاب، ومن جانب آخر نجد بعض المفاهيم للأمن الوطني أكثر شمولية واتساعا حيث ترى بأن الأمن الوطني لابد أن يشتمل على كافة المتغيرات المتعلقة بما تتعرض له الدول من تهديد وإكراه ، وعنف حسي من أطراف مضادة، ومستوى العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاحتياجات الإنسانية المشروعة في الدولة (الشقحاء،٢٠٠٤م: ١٧).

وقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من المتغيرات الأساسية في مختلف جوانب الحياة المعاصرة، على مستوى كافة المؤسسات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية، كما أثرت على هيكل القـيم ونـسق العلاقات المجتمعية في معظم دول العالم إلى الحد الذي يسوغ القول بأننا نعـيش عالماً جديداً يختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة والتي استمرت حتـى بدايـة الثمانينات من القرن العشرين (البشرى والبداينة، ١٩٩٩م: ٤٢).

وقد ترتب على تلك المتغيرات بروز ظـاهرة العولمـة (Globalization) والتي أطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية بما يتعدى الحدود التقليديـة مما يجعل الخطوط الفاصلة بين ما هو وطني وإقليمي وعالمي في أضيق الحدود، وبذلك يتم التخلص من قيود الزمان والمكان، ولا شـك أن هـذه الظـاهرة ومـا صاحبها من ثورة تكنولوجية وتكتلات دولية وانهيار للنظام العالمي ثنائي القطبيـة وسيطرة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) وبروز عوامل ضغط عالمية جديدة مثل : اتفاقية التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضـافة إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وقفزها على الحدود التقليدية للـدول ؛ فقد أدت - متضافرة - إلى تآكل مفهوم (سيادة الدولة) والتشكيك في دور الدولـة التقليدي الذي تلتزم فيه الحكومة برعاية المواطنين وحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية وتحقيق العدل الاجتماعي ورفع مستوى معيشتهم ورفـاهيتهم، حيـث يرى بعض المفكرين أن الدول ستتنازل عـن هـذا الـدور لـصالح الـشركات والمنظمات العابرة للحدود والمتعددة الجنـسيات. ولا شـك أن هـذه التحـولات المصاحبة للعولمة تعتبر من أهم العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في كافة مجالات الأمن الوطني لأي دولة، فخارجياً هناك تبدل مستمر فـي طبيعـة التكتلات الدولية وموازين القوى الإقليمية والعالمية وسياسات القوى العظمى، أمـا داخلياً فقد أثرت العولمة على الهوية الوطنية ومستوى وطبيعة الحراك الاجتماعي والسياسي ، مما قد يؤدي إلى إثارة النزاعات العرقية والحروب الطائفية ، وتـأثر ولاء رعايا الدول بنظامهم السياسي.

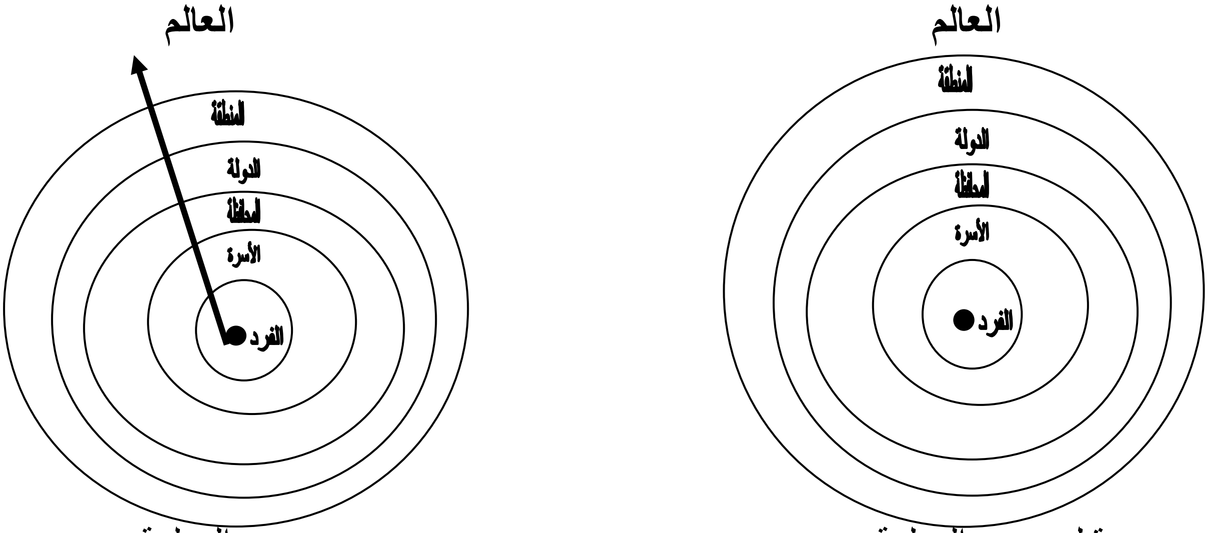
ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة ستحاول إلقاء الضوء على مقدار التأثير الذي أحدثته ظاهرة العولمة في مفهوم الأمن الوطني للدولة العصرية.

الفصل الأول:
مدخل الدراسة

مشكلة الدراسة:

يتفق كثير من المفكرين في كافة تخصصات المعرفة الانسانية على أننا نعيش حالياً في عصر العولمة والذي من خصائصه الانفتاح على الطرف الآخر، وفي هذا الصدد يشير كل من (يرغن وستانسلاف، ٢٠٠٤م: ٣٨٥) في بحثهما المشترك إلى أن التكنولوجيا اليوم دائبة في تقليص المسافات ، وطمس الحدود ومن أمثلة ذلك : ارتفاع عدد مسافري الخطوط الجوية الدولية من ٧٥ مليوناً عام ١٩٧٥م إلى ٤٠٩ مليون عام ١٩٩٦م؛ وزيادة عدد المكالمات الهاتفية الدولية من ٢,٣ مليار مكالمة عام ١٩٨٥م إلى ٢٢٠ مليار مكالمة عام ١٩٩٦م، كما زادت المكتبات المفتوحة على شبكة الانترنت والباحثون يتشاركون استنتاجاتهم مباشرة، ونشطاء الحركات والمنظمات العلنية والسرية يستغلونها بشكل متزايد، كما أن الإرهابيين يقلبون صفحات الإنترنت بحثاً عن تصاميم جديدة للأسلحة. وهذا الانفتاح على الآخر جعل المواطن في هذا العصر يتخطى الحواجز التي كانت تحميه من تيارات العولمة، ويوضح ذلك (الصياد، ٢٠٠٢م: ١٥٤) بالشكل التالي:

الشكل رقم (١)
ويوضح إزالة الحواجز بين الفرد والعولمة



قبل عصر العولمة — بعد عصر العولمة

وهذا الاتصال المباشر بين العولمة والمواطن فتح الباب على مصراعيه للتأثيرات السلبية على الأمن الفكري للمواطن مثل: التأثير في ثقافته وانتمائه ثم ولائه في مرحلة لاحقة، مما يشجع على الهجرة إلى الدول المتقدمة تقنياً والتي تقدم

المغريات لاستقطاب المهاجرين ذوي الخبرات والتخصصات النادرة، هذا يؤثر - وبشكل مباشر- على استفادة الدولة النامية من عقول مواطنيها ويعزز استمرار تفوق الدول المستقطبة لتلك الهجرات، ومن هذا المنطلق أدت العولمة بإزاحتها - للحواجز الحدودية - إلى تدفق سيل المهاجرين الذي يساهم في التأثير على الأمن الوطني للدولة، ويؤكد ذلك (عبيد،٢٠٠١م: ٥) بقوله "إن العولمة لا تولي أهمية للأرض والحدود، بينما المحلية تصونهما وتعززهما".

ومن المنظور السياسي تعني العولمة أن الدولة لن تكون هي الفاعل الرئيس على المسرح السياسي العالمي، فقد نشأت إلى جانبها هيئـات متعـددة الجنـسية ومنظمات عالمية وجماعات دولية تضغط على الدولة لتقليص سيادتها وحريتها في اتخاذ القرار المناسب لمصلحتها الوطنية مما يؤثر على الأمن الـسياسي للدولـة، وفي هذا السياق يرى (عبيد، ٢٠٠١م: ٢٨) أن النشاط السياسي للدولة لم يعد يلبي حاجات الشعوب في هذا العصر، فالقرارات التي تهمهم والتي يرون أنهـا تقـرر أمنهم ورفاهيتهم الاقتصادية وتحقق العدل الاجتماعي، وتحافظ على البيئة وتحمي حقوق الإنسان لا يمكن معالجتها عن طريق الدولة الوطنية منفردة بـل إن ذلـك يستلزم تدخل العديد من الهيئات والمنظمات العالمية أو يحتاج إلى مرجعية دولية.

ومن الناحية الاقتصادية يلاحظ أن رأس المال أصبح حر الحركة ، وليست له أية ارتباطات وطنية ، بل سيتخذ مقره حيث يجد الأفضلية الاقتصادية، وهـذا ينطوي على تهديد للأمن الاقتصادي للدولة حيث إن العولمة الاقتصادية يمكن أن تحدث ضغوطاً كبيرة على الحكومات لتغيير السياسة الاقتصادية للدولـة بمـا لا يتلاءم مع حاجة اقتصادها الوطني ؛ بل بما يستلزمه وضع الاقتصاد في الـسوق العالمي. كما أن تخصيص الموارد التقنية والاقتصادية أصبحت من صلاحية هذه الشركات (ندوة العولمة وأثرها على المجتمع والدولة، ٢٠٠٢م).

وفي الوقت الذي يتشكل فيه العالم على المستوى الاقتـصادي علـى هـذا النحو، فإننا نجد تغيرات سياسية عميقة الجذور، بدأت قبـل الأزمـة الاقتـصادية العالمية في السبعينات، وامتدت بعدها. لقد أشار منظرو الأزمة الاقتـصادية إلـى صور من الصراع بين دول المركز، وإلى تغير خريطة التحالفات العالمية، وإلى

تزايد الضغوط السياسية و الاقتصادية على دول العالم الثالث ، وإلى تغير أوضاع الدول على خريطة تقسيم العمل الدولي (زايد، ٢٠٠٣م: ١١، ١٢). وفي ضوء هذه النظرة فإن ما يحدث في فلسطين وعدم القدرة للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، وما حدث من غزو للعراق، وما يحدث من ضغوطات علـى سـوريا وإيران يعتبر خير مثال للضغوطات السياسية التي تمـارس علـى دول العـالم الثالث، وما حدث في العراق – خصوصاً- يدل على التأثير المباشر لمبدأ السيادة الوطنية والإخلال بالأمن الوطني العراقي ؛ لذا فإن الدولة الوطنية وكمـا أشـار – نايف عبيد - معنية بالحفاظ على أمنها الوطني وحماية مواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية، فالعولمة بأدواتها ووسائلها المختلفة قد أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني، علاوة إلى أن تقنيات الحرب الحديثـة جعلـت العالم بأكمله مسرحاً للعمليات ، وأصبح الأمن عالمياً وكلاً لا يتجزأ أكثر مـن أي وقت مضى (عبيد،٢٠٠١م: ٥) .

ومن خلال ما سبق يتضح أن مفهوم الأمن الوطني للدولة قد تأثر بظـاهرة العولمة التي مست السياسة و الاقتصاد والثقافة والمعلومات وعالمية المعلومـات وتزايد حركة الأفراد، وتدخلها في حياتنا اليومية ومجالات العمل، حيث أصـبحت الدولة شريكاً إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شؤونها الداخليـة، كمـا تراجعت أهمية الحدود التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليـديين، وخـضعت وظائف الدولة الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية إلى شروط أو ضغوط جـراء الاندماج الدولي، كما قلصت العولمة من شأن "المواطنة" وأعلت من شأن "الفردية" التي تتجاوز الوطنية أو الإقليمية.

وهذا التراجع العام في وظائف الدولة المختلفة يتعارض مع تحقيق المصالح العليا التي يعنى بها مفهوم (الأمن الوطني) والذي يعرفـه (هـلال، ١٩٨٤م: ١٢) بأنه: "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخليـاً وخارجيـاً وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع "وهذا التعارض بين الواقع الراهن للعولمة ومتطلبات

الأمن الوطني يحتاج إلى قياس علمي لمعرفة مدى قوة هذا التأثير وتحديد النتـائج المحتملة على أمن الدولة الوطني جراء هذه المعطيات التي أفرزتها العولمة.

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تسعى لبيان ماهية العلاقـة بـين العولمـة –كمتغير مستقل – والأمن الوطني – كمتغير تابع– وذلك عبر الإجابة عن هـذا التساؤل الرئيس التالي: **ما أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني؟**

أهميـة الـدراسة:

لا نبالغ إذا قلنا إن كثيراً من الموضوعات في مختلف مجـالات المعرفـة الإنسانية أصبحت تكتسب جزءاً من حضورها العلمي انطلاقا من ارتباطها الوثيق بموضوع العولمة، ذلك أن هذه الظاهرة قد اكتسبت صـفة الظـاهرة التاريخيـة المؤسسة لتحولات عميقة في صميم الحياة الإنسانية، ومن ذلك تأثيرها في ركـائز الأمن الوطني الأساسية وهي (الأمن والوطن والدولة الوطنية) والتي أشار إليهـا (الشهراني، ١٩٩٩م: ١٢) بقوله: "الحديث عن الأمن الوطني هو الحـديث عـن مفاهيم الأمن والوطن والدولة الوطنية".

وبوجه عام هناك اتفاق بين الخبراء في هذا المجال على أن هناك علاقـة قوية بين أمن الدولة الوطني وبين سياستها الأمنية والدفاعية والتنموية وبالتالي فإن هناك تأثيراً للأمن الوطني على الإستراتيجية العامة للدولـة (National strategy) فأي تخطيط سليم لسياسة أمنية ناجحة لابد وأن يأخـذ فـي الاعتبـار عناصـر ومقومات الأمن الوطني المختلفة.

وبناء على ذلك تتبلور أهمية هذه الدراسة في ضرورة إجرائها والتوصـل إلى الآثار الحقيقية لظاهرة العولمة على الأمن الوطني وما يترتب على ذلك مـن أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية وبيان سلبياتها وإيجابياتها المحتملة، مما يساهم في تطوير وتفعيل أسلوب التخطيط لمواجهة المشكلات الناجمـة عـن تـأثير هـذه الظاهرة.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لطرح ماهية ومستقبل العلاقة بين الأمن الوطني للدولة والعولمة على بساط البحث العلمي.

تساؤلات الدراسة:

ينحصر التساؤل الرئيس للدراسة في التساؤل التالي: **ما أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني؟** و يتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات التالية:

١. ما المقصود بالعولمة: مفهوماً وتحديات؟
٢. ما تأثيرات العولمة على أبعاد الأمن الوطني المختلفة؟
٣. ما التوصيات المناسبة من وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية للحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية؟

أهداف الدراسة:

إن الأهداف الرئيسة للدراسة تتمثل في ما يلي:

١. بيان المقصود بالعولمة: مفهوما وتحديات.
٢. بيان تأثيرات العولمة على أبعاد الأمن الوطني المختلفة .
٣. التعرف على توصيات الأكاديميين بالجامعات السعودية للحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة.
٤. التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

مصطلحات الدراسة الإجرائية :

أولاً: العولمة Globalization:

ترجع كلمة Globalization في اللغة الإنجليزية إلى الفعل Globalize ويعنى جعل الشيء كونياً أو شاملاً العالم بأكمله سواء من حيث النطاق (المدى) أو التطبيق (الاستعمال) أو جعل الشيء منتشراً في كل أنحاء العالم Worldwide، أما الصفة Global فتعنى كروي (مدور) أو صفة تتعلق (أي تشمل) العالم بأكمله في الرؤية والتطبيق أو تنتشر (تتمدد) في العالم بأسره (الألفي، ٢٠٠٤م: ٣٠).

ويعرف معجم Webster's الإنجليزي كلمة Globalization بالقول:

" To globalize : to make global , especially to make space or application world wide in " ويعنى ذلك: إكساب الشيء طابع العالمية وخاصة نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً (Webster's, 1986).

والعولمة في اللسان العربي من " العالم " ويتصل بها عولم على صيغة فوعل . ونلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل وهذا ما تلاحظه على صيغة Zation في الإنجليزية على خلاف صيغة Ism في Globalism التي تعني العالمية.

والعولمة واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization والكلمتان الأخريان هما الكوكبة والكونية.

والصياغة اللغوية للكلمة باللغة العربية أو الإنجليزية ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عجلة مستمرة من التحول والتغير والصيرورة فعندما نقول مثلاً عولمة النظام الاقتصادي أو عولمة الثقافة فإننا نعنى تحول كل منهما من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى المثيلة لها في العالم (الألفي، ٢٠٠٤م: ٣٠).

ولكي يستطيع الجميع أن يتعلم العولمة يجب علينا أن نصل إلى مفهوم لذلك المصطلح) محدد إجرائياً.

ولعل صعوبة ذلك الموضوع تأتي من أن هذا المفهوم لا ينتمي إلى حقل معرفي معين لكنه ينتشر في كافة الحقول المعرفية ومن ثم فقد تم تناوله من

وجهات نظر متعددة تبعاً لكل حقل من تلك الحقول أو كل بعدٍ من تلـك الأبعـاد ولنبدأ بالبعد الاقتصادي وهو أكثرها أهمية وتداولاً.

عرفَ صندوق النقد الدولي العولمة بأنها "التعاون الاقتـصادي المتنـامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعهـا عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنيـة في أرجاء العالم كله ".

أما وورث (Worth, 1998) فقد عرفَ العولمة على أنها خالـق لاقتـصاد عالمي وبتحديد أكبر أنها ثورة تعين أي مستثمر على كسب المال في أي مكان في العالم، وبهذا المال يمكنه استخدام التكنولوجيا والاتصال ، والإدارة والعمالة في أي مكان يوجد لها فيه لعمل شيء ما ويبيعه في أي مكان يوجـد فيـه مـستهلكون . والواضح أنها لا زالت ثورة في بداياتها ولم تتضح بعد ولم نصل إليها بعد، فهناك جوانب لهذه الثورة لم نقترب منها.

ويرى (محفوظ، ١٩٩٩) أنها نظرة اقتـصادية ، فـي المنطلـق سياسـية اجتماعية ثقافية في النتائج تستهدف فتح الأسواق الاقتصادية وتطبيق سياسة السوق فيها بإلغاء الرسوم الجمركية ، وإقـرار حريـة انتقـال رأس المـال والبـضائع والخدمات بين الدول دون أية قيود، وفتح الحدود الوطنية في المجـال الـسياسي والترويج لثقافة نمطية عالمية واحدة هي ثقافة القوة المهيمنة على العالم.

ولعل ذلك يتناسب مع ما يراه بيتر (Peter, 1999) أن العولمة ظاهرة معقدة ظهر بشأنها العديد من الكتـب لمـؤلفين كثيـرين مـنهم البـراووكينج (١٩٩٠) روبرتسون (١٩٩٢)، وفريدمان (١٩٩٤) وغيرهم. وهي في الأسـاس ظـاهرة اقتصادية ينتشر تأثيرها من الغرب في كل مجالات وثقافات المجتمع.

- التعريف الإجرائي:

ويعرفها الباحث إجرائياً على أنها " إخضاع العالم لقوانين مـشتركة مـع التوسع في استعمال التقنية الحديثة في كل شيء تقريباً ".

ثـانيـاً : الأمـن الـوطني: (National Security) :

يشير قاموس لسان العرب في باب الهمزة إلى أن الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، ويرى (القباع، ١٩٨٩م) أن العمل قد جرى على أن المقصود بـالأمن

في مفهومه الضيق تحقيق الأمن الداخلي، وفي مفهومه الواسع تحقيق الأمن على المستويين الداخلي والخارجي، وعلى هذا الأساس فقد عرفت موسوعة السياسة الأمن الوطني بأنه: تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

بينما يرى (الشهراني، ١٩٩٩م: ١٢) بأن الأمن الوطني مفهوم حديث وعرفه على أنه: أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والسيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها الخاصة والعامة ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية.

ويتفق كل من كجلي وويتكوف (Kegly and Wittkoff, 1979: 14) على أن الأمن الوطني "شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها في بيئة دولية من المحتمل جداً أن تحتضن عناصرها".

وقد رأى (الشحقاء، ٢٠٠٤م: ١٠) أن الأمن الوطني يحتاج إلى تصور شامل يتضمن التأكيد على أهمية البيئة الدولية كإطار يضم متغيرات أساسية بالنسبة للأمن الوطني كما أنه لا يغفل خصائص البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة ذاتها التي ربما تكون أشد تأثيراً في أمن الدولة الوطني في هذا العصر.

التعريف الإجرائي:

يتبنى الباحث تعريف (هلال، ١٩٨٤م) كتعريفٍ إجرائي لمفهوم الأمن الوطني، والذي ينص على ما يلي: الأمن الوطني يتمثل في تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبر عن الرضا العام في المجتمع.

ثالثاً – الدولة:

هناك تعاريف متعددة للدولة تختلف باختلاف اهتمامات ووجهات نظر المفكرين الذين بحثوا في هذا المجال، ومن أبسط تلك التعاريف تعريف (بركات،

١٩٨٩م: ٦) حيث عرفها بأنها "مجتمع منظم سياسياً وقانونياً" ويؤكد (الشهراني، ١٩٩٩م: ١٩) على أن الدولة تقوم على ثلاثة أركان (الأرض، الشعب، الـسيادة) والنظرة الشائعة للدولة هي أنها "مجموعة من الأفراد الذين يقيمـون علـى أرض محددة ، ويخضعون لتنظيم معين تفرضه سلطة أو حكومة محددة تتمتع بالـسيادة" وهذه النظرة يتبناها الباحث كتعريف إجرائي لمفهوم الدولة.

رابعـاً - الـسيـادة:

تشتمل السيادة على سلطة الدولة المطلقة في الداخل واستقلالها في الخارج وتعني أن الدولة تمتلك سلطة الهيمنة فوق إقليمها وأفرادها، وأنها مستقلة عن أيـة سيطرة خارجية (بركات وآخرون، ١٩٨٩م: ١٨).

ويعرفها الباحث إجرائياً أنها: "السلطة العامة العليا والمستقلة للدولة علـى أراضيها وحقوقها وشعبها".

خـامـساً - الأكـاديـمـيـين:

يقصد بهم الباحث أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والكليـات العـسكرية وكلية القيادة والأركان في مدينة الرياض.

الفصل الثاني:
الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

لم يحدث في تاريخ البشرية من قبل أن برز على سطح المجتمع الدولي تيار فكري واقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي، وأثار من الجدل والحيرة والقلق والتوجس مثلما فعل التيار الذي أطلق عليه مصطلح "العولمة" فهو تيار لم يقننه فلاسفة أو مفكرون قدموه للناس على أنه نظرية أو مذهب جديد يسعى إلى دمج العالم في منظومة متكاملة، بل تيار تدفق كنتيجة طبيعية لانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء عصر القطبية الثنائية ، وثورة المعلومات التي جعلت من العالم قرية صغيرة وتضخم وتطور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات.

ومع بروز ملامح هذا التيار منذ أوائل التسعينيات هرع المفكرون الإستراتيجيون والسياسيون ، والاقتصاديون والاجتماعيون إلى تقنينها في إطار منهجي متبلور ، وسعى بعضهم إلى تقديمها كنظرية حتمية لا يمكن تجاهلها أو تجنبها على المستوى التطبيقي ، ومعنى ذلك أن ظاهرة العولمة قد أصبحت من أبرز الظواهر التي تواجه عالمنا المعاصر حيث تطرح هذه الظاهرة عدداً من التحديات للبلدان النامية ، ومنها الدول العربية فظاهرة العولمة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تتعداه إلى الجوانب الأخرى (السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية، وغيرها) ، وقد استطاعت العولمة في ظل هذا المناخ أن توجد ثلاث أزمات هي: (أزمة دولة، أزمة سوق، أزمة فلسفة).

ظلت الدولة زمناً طويلاً عاملاً أساسياً – إن لم يكن العامل الوحيد – القادر على قيادة التنمية وتوجيهها والسيطرة عليها ، وكان يؤمل من الدولة ضمان الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والتوفيق ما بين المصالح المتناقضة واحتوائها. وكانت أهم عواقب هذه النظرة لدور الدولة هي التفاؤل المفرط في قدرتها ونقاء سريرتها ، ولكن ظهر جليا في العقدين الأخيرين انهيار التوقع القائل بقدرة الدولة على إنجاز القفزة الكبرى "great jump" بالمجتمع والاقتصاد إلى حالة التقدم.

ولقد تفاقمت هذه الأزمة مع ما أفرزته الثورة العلمية والتكنولوجية، وما حكم به المنطق الاقتصادي العالمي الجديد الذي وضع السوق مكان الدولة. ويفسر (الزبيدي وراضي ، ٢٠٠٢م : ١٧-١٨) ماهية تعدد الأزمة بقولهما: "لقد كان من الممكن ألا تكون أزمة الدولة مدعاة للقلق لولا أنها تزامنت مع أزمة سيطرة مبادئ السوق الحرة على العالم والتوجه نحو عولمة الحياة الاقتصادية " ، فاتحدت الأزمتان، وأصبح السوق بما يقدمه من تخصيص أمثل للموارد النادرة ،وما يتيحه من حوافز، وما يفرضه من مبادئ تجعله فوق الاعتبارات الأخرى ، وبذلك أصبحت السوق تزرع الشك والخوف في نفوس الكثيرين على الرغم من أن الدعم الذي يلقاه من غير جهة يجعله أجرأ على طرح محفزات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وفي نفس الوقت أقل قدرة من تحقيق هذا الطرح .

ونخلص من هذه المقدمة إلى القول : بأن هناك حاجة ماسة للوقوف أمام ظاهرة العولمة ، وتقديم رؤية تحليلية لواقعها ومستقبلها وخاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الأمن الوطني ، وعلى دور الدولة وسيادتها من خلال التأثير على الأمن القومي التقليدي بأبعاده العسكرية والأمنية للدولة وامتداده ليشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

لذا سيحاول الباحث في الإطار النظري أن يستخدم منهج الاستقراء والاستنباط عند إجراء التحليلات الخاصة بمفهوم العولمة ، ومفهوم الأمن الوطني وكيف تؤثر العولمة على الأمن الوطني مع الاستشهاد - إن جاز القول- بصياغة المشاهد (السيناريوهات) لكي نصل إلى خلفية نظرية شاملة نحو أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني.

المبحث الأول: العولمة

١-١مفهوم العولمة:

انتشر استخدام مصطلح العولمة في كتابات سياسية واقتصادية عديدة (بعيدة عن الإنتاج الفكري العلمي الأكاديمي في البداية) في العقد الأخير، وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات إستراتيجية وثقافية مهمة من خلال تطورات واقعية عديدة في العالم منذ أوائل التسعينات. كما يجب في البداية أن نعلن بأن الإنسانية الآن في مرحلة انتقالية عبر الحواجز الزمنية في طريقها لصياغة مجتمع جديد تختلف ملامحه اختلافا جذرياً عما أحدثته التحولات والثورات المتعاقبة عبر التاريخ. فقد أصبحت ظاهرة العولمة تشغل الناس ويشوبها الحذر والرهبة من الاقتراب منها، بسبب ما حولها من تحذيرات واعتراضات وتيارات مؤيدة وأخرى معارضة.

فهناك من يرى أنها قدراً حتمياً لا مفر من قبوله بغير تحفظ اعتباراً من أن العولمة هي تطور من أجل صالح الإنسانية جمعاء. أما التيار الثاني: فهو على نقيض الأول إذ يرفض رفضاً قاطعاً ويرى أنها ليست سوى إعادة هيمنة وسيطرة للنظام الرأسمالي القديم.

وإلى جانب ذلك نجد تياراً ثالثاً من الكتابات الوصفية التي تهتم بوصف الظاهرة سواء من جانبها الاقتصادي أم السياسي أم الثقافي، وبدون إصدار أحكام ذات قيمة عليها ، وقد نجد تياراً رابعاً بازغاً يمارس النقد الموضوعي للظاهرة متسلحاً في ذلك بالأدوات النظرية والمنهجية المتطورة للعلم الاجتماعي المعاصر ليقدم لنا بأمانة علمية سلبيات وإيجابيات العولمة، وهو ما سأحاول أن أنتهجه في بحثي هذا دون الميل إلى السلبيات أو الإيجابيات.

وإذا نظرنا إلى العولمة كمفردة لغوية نجد أن (الراشد و وطفة) يبينان بأن العولمة في العربية ترجمة لكلمة "GLOBALIZATION" في الإنكليزية، وتقابلها كلمة "**Mondialisation**" في اللغة الفرنسية. وهى كلمة حديثة في اللغة العربية، وتعود في أصلها الاشتقاقي العربي إلى كلمة عالم وتعنى تعميم الشيء ليصبح عالمياً ، أو نقله من حيز الخصوصية إلى مجال العمومية في مستواها

الكوني، ويغطي هذا المفهوم التطورات المذهلة التي شهدها المجتمع الإنساني في مجال الاقتصاد والمال والتسويق بالتوازي مع التحولات النوعية التي شهدها فـي مجال الاتصالات والمعلوماتية والانفجار المعرفي، ويعبر عـن هـذه التحـولات وتكاملها بتعبير القرية الكونية Global Village الذي يرمز إلى حالـة التكامـل والاندماج بين أطراف العالم اقتصادياً ومعلوماتياً وثقافياً حيث تتـوارى الحـدود والحواجز الجمركية والثقافية والمذهبية بين مكونات الوجود الإنـساني (الراشـد، ووطفة، ١٤٢٤هـ :١٠)

وبأسلوب يعتمد على الاستشهاد **(**قبل البدء في الحـديث عـن مفهـوم العولمـة) (Globalization) لابد من الإشارة إلى أن أغلب المجالات الاجتهادية الرامية إلـى بيان مفهوم ودلالة ظاهرة العولمة لم تبلغ مبتغاها ومرامها الأساسي بعد، فـبعض تلك الاجتهادات اقتصرت على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية أمركة العالم، أي نشر الثقافة الأمريكية بحيث تغلب على الثقافات المجتمعية الأخـرى(جـواد، ١٩٩٩م: ٤٧).

ويراها بعض آخر على أنها الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية علـى العـالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي أبـشع وأحـدث صـور الهيمنة الاستعمارية (صادق،٢٠٠٠م:٦٠)، وثمة من ينظر إليها بمنظور أوسـع، ملخصه أن العولمة تمثل عملية رسملة العالم، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على جميع الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى (الطاهر،١٩٩٩م: ٧-١١) ، في حين يذهب فريق ثالث للقول بأن العولمة ظاهرة تنحو بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس (التشابه) الثقافي وتكون الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي علـى مـا حولهـا مـن مجتمعات وثقافات مختلفة (بلقزيز، ١٩٩٨م: ٩١–٩٩) .

ويعول أنصار هذا الفريق على جملة التطورات الهائلة الحادثة في قطـاع الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أسهمت بـشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات بخاصة المتقدمة منها والتي ترنـو المجتمعـات

النامية بلوغ مستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي، وعموما يبدو أن منظار هؤلاء للعولمة أوسع نطاقا مما سبق عرضه من وجهات نظر.

هذا من جهة تباين المفكرين من حيث اتساع أو ضيق نظرتهم للعولمة، ومن جهة ثانية، يبدو الاختلاف في المؤشرات الكمية والكيفية والتي تنم عن الدخول في عصر العولمة، فنجد الاقتصاديين يرون أن الشركات والمصارف العملاقة المتعددة الجنسية، والهادفة إلى الربح الفاحش، وذات المبادئ الرأسمالية هي من أبرز مؤشرات هذا العصر الجديد، في حين يرى السياسيون أن ظاهرة ضعف نظام الدولة القومية في العالم وانتشار التيارات المطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي المؤشر الحقيقي لعصر العولمة، أما علماء الإجتماع فنجدهم يركزون على عمليات التجانس الثقافي المتوقع حدوثها بين أقطار العالم، وتبلور الشخصية العالمية، وتمركز مصادر القوة في الجوانب الاقتصادية والمالية، معتبرين ذلك من مؤشرات عصر العولمة، هذا ويذهب الإعلاميون للتأكيد على أن التطور في وسائل الاتصال والإعلام (بوجه الخصوص) هي من دواعي الدخول في عصر المعلومات.

كما يبدو الاختلاف بين العلماء والمفكرين من جهة ثالثة في الزاوية التي يركز عليها كل فريق منهم، فبعض يذهب - حين تحديد ماهية مفهوم العولمة- إلى التركيز على الآثار السلبية (مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠٠م: ٣-٤) أو المضاعفات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة، والتي بات العالم بأسره يعاني من ويلاتها بما في ذلك دول العالم الغني والتي باتت ينسب إليها منشأ العولمة. إن أصحاب هذا المذهب يمثلون الفريق المعارض أو النابذ للعولمة. في مقابل هذا الفريق نجد فريقاً ثانياً يؤكد على بعض الإيجابيات التي تتضمنها ظاهرة العولمة والتي من أبرزها الانفتاح على العالم وخاصة في المجال الثقافي والاقتصادي والتجاري، وشيوع مبادئ الديمقراطية بالمنظور الغربي، أي القائمة على التعددية الحزبية، وتأكيد قيم احترام الإنسان ،وتقدير آدميته وحقه في الحياة الكريمة؛ في مقابل هذين الفريقين نجد فريقاً ثالثاً يقف موقفا متحفظا من التغيرات العالمية الجديدة (مؤشرات عصر العولمة) هادفاً إلى تجنب مساوئ العولمة والتي

منها مثلا انتشار الجريمة المنظمة والجرائم الحديثـة والفـساد الإداري وجـرائم المخدرات والعنف والإرهاب والانحلال الخلقي، وضعف قدرة النظام الداخلي على الإمساك بزمام الأمور بالدولة(تآكل الدولة القومية) ، وأزمة المديونية للعديد مـن المجتمعات النامية، وارتفاع معدلات الهجرة وازدياد عدد مـن هـم تحـت خـط الفقر..الخ (الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ١٩٩٧م)، كذلك يهدف هـذا الفريق إلى استثمار مميزات العولمة أو محاسنها والتي من أهمها التطور الحـادث في مجال التقانة (التكنولوجيا) وبخاصة في مجال التصنيع والإعـلام والاتـصال واستخدام الطاقة... الخ، ويرى متزعموا هذا الفريق أن النجاة مـن مـضاعفات العولمة تتمثل فيما يصطلح عليه (بالفضاء الجغرافي، والمجال الحيوي)، وتتلخص هذه الفكرة في ضرورة أن تتكتل الدول القومية ذات المجال الجغرافي المتقـارب في مجال حيوي يناسبها تجنبا لجبروت الدول العملاقة والاتحادات الكبيرة، وهـذا ما يضمن لها مكانتها بين الدول والتكتلات الأخرى القائمة في الغالب على أساس من المصلحة والتبادل الاقتصادي والتجاري.

ومن جهة أخرى يحاول محسن الخضيري في كتابه (العولمة) طـرح بعـض المؤشرات لمرحلة العولمة ، ومن أبرزها ما يلي:

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفـوري دون حـواجز أو حدود.
- تحول العالم إثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صـغيرة بل كوخ إلكتروني.
- ظهور نفوذ وسطوة الشركات متعددة ومتعدية الجنسية وفوق القومية.
- بروز تيارات فكرية منادية باحترام حقوق الإنسان وآدميته ورفع الاستعباد والجور والطغيان والتعسف وكل أشكال الهيمنة والقهر.

ومن جهة ثانية ، يـورد (الخـضيري ،٢٠٠٠م ،ص٩٥) أن للعولمـة جوانبها المتعددة، منها السياسي والمتجلي في تآكل الدولة القومية، وسيادة فكـرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان، ومنها الاقتصادي المتمثل فـي الأسـواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات ومتعدية الحدود، ومنها الاجتمـاعي والثقـافي

المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي، وانفتاح الأنظمة الاجتماعيـة وبخاصـة نظام التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة، والجوانب التكنولوجية أو التقنية المتمثلـة في التقانة وبخاصة الصناعية والحربية والكمبيوتر ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الاصطناعية.

ومهما يكن من أمر هذه المحاولات، فلا يبدو للباحث هنا أنهـا توضـح المفهوم توضيحا يقبل وفق منطق علم منهجـي؛ فالمفـاهيم العلميـة (Concepts scientism) أدوات ذات أهمية علمية كبيرة في تواصل جمهور العلماء وتفـاهمهم والتعبير عن أطروحاتهم، فهي تُستخدم للتعبير عـن مكنـون الأفكـار وشـرح النظريات العلمية المفسِرة للظواهر التي هي محل اهتمام الفرع العلمي الذي ينتمي إليه العالِم (الهمالي، ١٩٩٨: ٢٦-٢٨) . ومن هنا فإن تعريف المفاهيم أمر غايـة في الأهمية في أي مجال علمي. والحقيقة إن أغلب مفـاهيم العلـوم الـسلوكية - وبخاصة الاجتماعية - تتداخل في معناها وتحتاج إلى مجهود ذهني كبير للفصل بينها من حيث ما تشير إليه، ومن بين الأساليب الناجعة لهذا الغرض هو مقارنـة هذه المفاهيم ببعضها والباحث يعتقد أن هذا الأسلوب سيساعد كثيراً في توضـيح فهم مدلول كل مفهوم بما في ذلك المفاهيم التي هي حديثـة الاسـتخدام كمفهـوم العولمة.

وهناك مفاهيم أو تعريفات أخرى للعولمة لا تقل أهمية عما ذكر آنفا فلو تتبعنا تعريف ظاهرة مفهوم العولمـة "**GLOBALIZATION**" لوجـدناها ارتبطـت بمفهوم (القرية الكونية) في أوائل السبعينيات من القرن العشرين كما ذكرها عـالم الاجتماع الكندي "مارشال ماكلوهان" الأستاذ بجامعة تورنتو، ثـم تبنـى الفكـرة مستشار الرئيس الأمريكي كارتر للأمن القومي "بريجنسكى" وأسـماها (النمـوذج الكوني للحداثة) أي تقدم القيم الأمريكية في الحياة ونشر صور الحداثة الأمريكيـة ،ويرى أبو حطب(١٩٩٩م) أن العولمة**GLOBALIZATION** أخذت معنـى عامـاً شاملاً يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني إلى الإقليمي (القومي) ، ثم المجال العالمي أو الكوني "**GLOBAL**" وليس الدولي "**INTERNATIONAL**" والتي

تعني وجود الحدود وخطوط الفصل؛ بينما تعنى (الكـوني أو العـالمي) تجـاوز الحدود وزوالها زمانياً ومكانياً.

ويرى (شاهين ،١٤٢٠ هـ : ص ٣٧٠) أن: "استخدام كلمة عولمة يقـصد بها اتجاه الحركة الحضارية نحو سيادة نظام واحد بمفرده في الغالب قوة واحدة " ويؤكد (حماد ، ١٤٢٠ هـ: ٣٨) على أن معنى العولمة:" سيادة النمط الغربـي في الثقافة والاقتصاد والحكم والسياسة في المجتمعات البشرية كلها في إطار مـا يسمى بالنظام العالمي الجديد" (ص ٣٨).

أما (المسيري، ١٤٢٠هـ: ١٨) فيشير إلى مفهوم العولمـة علـى أنـه "النظام العالمي الجديد" ، وهو مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بـوش الأب في خطاب وجهه إلى الأمة الأمريكية بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلـى الخليج بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة في أغسطس ١٩٩٠ م. وفي معـرض حديثه عن هذا القرار تحدث عن فكرة (عصر جديد) و (حقبة للحرية) و (زمـن للسلام لكل الشعوب) وبعد ذلك بأقل من شهر أشار إلى إقامة نظام عالمي جديـد تستطيع أن تنعم تحته أمم العالم بالرخاء ،وتعيش في تناغم".

ويؤكد (البازعي ، ١٤٢٠هـ: ٧٣) أن العولمة: "هي الاستعمار بثـوب جديد ثوب تشكله المصالح الاقتصادية، ويحمل قيماً تدعم انتشار تلـك المـصالح وترسيخها، إنها الاستعمار بلا هيمنة سياسية مباشرة أو مخالب عسكرية واضـحة إنها بكل بساطة عملية يدفعها الجشع الإنساني للهيمنة على الاقتصاديات المحليـة والأسواق وربطها بأنظمة أكبر والحصول على أكبر قدر من المستهلكين".

كما تشير (السعد، ١٤٢٠هـ: ١١٨) إلى العولمة بأنها: "ظاهرة عالميـة تحمل تحدياً حقيقياً لهوية الإنسان المسلم وكينونته الحضارية خصوصاً في عالمنـا النامي، في ظل ضعف الدور التنموي الفعال" .

والعولمة من وجهة نظر يكن "سهولة حركة الناس والمعلومـات والـسلع والأموال والأفكار بين مختلف الدول على نطـاق الكـرة، الأرضـية" (يكـن ، ١٩٩٩م: ٣) وهي في الاتجاه السياسي والحقوقي ، ومن وجهة نظر (عبدالمعطي ، ٢٠٠٢م) تعني "عملية تحول تستهدف الانتقال من وضـع الدولـة بحـدودها

وقوانينها ونظمها وقراراتها إلى وضع جديد يتخطى بعض ذلك أو كله سعياً نحـو تداخل وتفاعل ومشاركة تتجه إلى عالم متفاعل يتم فيـه زوال كثيـر مـن هـذه الحواجز أو في النهاية كلها فتتحول إلى عالم واحد .

ويرى السيد يسين في العولمة واقعاً تاريخيا ومفهومـا فـي الآن الواحـد وتأسيساً على ذلك يعرفها بأنها " ليست مجرد مفهوم، وإنما هي عمليـة تاريخيـة ونتاج تراكم طويل في إطار النظام الرأسمالي، وهي مفهوم أيضاً نـستخدمه فـي التحليل العلمي، لكن لو اقتصرنا على الزعم بأنها مجرد مفهوم نستطيع أن نقلبه أو نستبدله فإن هذا يعتبر عدم فهم لهذا الموضوع أصلاً ". ويتجانس تعريـف الـسيد يسين إلى حد كبير مع التعريف الذي يقدمه (العظم ، ٢٠٠٠م : ٢١) الذي ينظر إلى العولمة بوصفها الحلقة العليا من حلقات تطور الرأسمالية ،وبأنها إعادة إنتـاج النظام الرأسمالي على صورة عولمة إنتاجية يقول العظم فـي هـذا الخـصوص "العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية التبـادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى دائرة عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. وهى بهذا المعنى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسـملته علـى مستوى سطح النمط ومظاهرة قد تمت" فالتعريفان يقدمان العولمة بوصفها ظاهرة تاريخية متدرجة التطور بالدرجة الأولى .

وعلى خلاف السيد يسين وصادق جلال العظم يعـارض محمـد عابـد الجابري التعريف الاقتصادي للعولمة، ويراها على أنها ظاهرة أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم ، ويقول (الجابري ، ١٩٩٨م) في هـذا الخـصوص: "ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بـل إنهـا أيضاً (وبالدرجة الأولى) دعوة إلى تبني نموذج معين، إنها تعكس مظهراً أساسـياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا بل هي أيضا أيديولوجيا تعبـر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته " .

ويجد هذا البعد الأيديولوجي للعولمة تأكيداً له في تعريـف عبـد الإلـه بلقزيز إنها: " رديف الاختراق الذي يجرى بالعنف– المسلح بالتقانة – فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمـة" (بلقزيـز:١٩٩٨م: ٣١٠)

وتبلغ هذه الرؤية مداها في ما يعلنه طيب تيزينى الذي يصف العولمة "بأنها نظـام اقتصادي سياسي اجتماعي وثقافي يسعى إلى ابتلاع الأشياء والبشر فـي سـبيل تمثلهم وهضمهم وإخراجهم سلعاً ". (التيزينى، ٢٠٠١: ٢١).

وقد أورد (نصار ، ٢٠٠٠ م) بعض الاجتهادات لتعريف ظاهرة العولمة يمكـن عرضها على النحو التالي:

*** تعريف ظاهرة العولمة بأنها حقبة تاريخية :**

ينزع هذا التعريف للعولمة إلى اعتبارها حقبة محدودة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظرياً، وهي – في نظر بعضهم – تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة " الوفاق " والتي سادت في الستينات بين القطبـين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك. ونعنى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، إلى أن انتهى الصراع والذي يرمز إليه بانهيار حائط بـرلين الـشهير، ونهاية الحرب الباردة، وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسـم، وبغض النظر عن موضوع السببية ونعنى الأسباب التي أدت إلى نـشأة ظـاهرة العولمة.

*** تعريف ظاهرة العولمة كمجموعة ظواهر اقتصادية:**

على عكس التعريف السابق الذي ينظر للعولمة من منظور تاريخي، فإن هذا التعريف يركز على العولمة وظيفياً باعتبارها سلسة مترابطة مـن الظـواهر الاقتصادية، وتتضمن هذه الظواهر تحريـر الأسـواق، وخصخـصة الأصـول الاجتماعية، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (وخـصوصاً فـي مجـال الرعاية الاجتماعية ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج الـصناعي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتكامل بين الأسواق الرأسمالية).

*** تعريف ظاهرة العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية:**

لعل خير ما يعبر عن اتجاه هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكي اليابـاني الأصل (فوكوياما) "نهاية التاريخ" والذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصاراً حاسماً على الشيوعية، و يرى بأن ـ نهايـة الحـرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الأيديولوجية والتي بـدأت بعـد الحـرب

العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية .

وقد علق (السيد، ٢٠٠٥: ٩، ١٠)على تلك التعريفات السابقة من خلال التساؤل الذي طرح نفسه وهو أيجب أن نختار تعريفاً واحداً للعولمة ونسقط باقي التعريفات؟ أم أن كل تعريف منها يمس في الواقع جوانب من تلك الظاهرة المعقدة التكوين والتركيب ؟ وقد أشار إلى العولمة بأنها "ذلك المنظور الموحد الذي بدأ يسود تجاه الظواهر المختلفة أياً كانت طبيعتها، بشكل أصبح يؤدى إلى تقارب في الفهم وتطابق في النشأة وتماثل في الأثر، وتحتم في الحدوث، وإن تباينت نسبة التعرض أو الحدوث بسبب الاختلاف الذي مازال قائماً في بعض المعطيات الثقافية أو البيئية السائدة، والتي تترك آثارها على سمة الخصوصية التي تسعى بعض المجتمعات على استمرار التمسك بها تعبيراً عن هويتها وتجسيداً لتفردها".

ومن وجهة نظر جواد تعرف العولمة بأنها "نظام عالمي جديد، له أدواته ووسائله وعناصره، ومنجزاته وهو حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه تلك التطورات التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسان؛ وتأتي العولمة لتجسد حصيلة كل ما فعله التاريخ الحديث للبشرية لتأسيس تاريخ عولمي جديد للإنسان" (جواد،٢٠٠١ م: ٢٢٥، ٢٢٦). ويعلق الباحث على وجهة نظر جواد بأن التأثير الأمني للعولمة، أو المضمون الأمني لحيثياتها سيمثل الركيزة الأساسية،وبصيغة أخرى الهاجس الرئيس لكافة الشعوب وخاصة العربية منها والإسلامية.

وتعتبر العولمة حالة حضاريه جديدة في المجتمعات تسعى لإيجاد حالة حضارية جديدة وعالمية ، ومن خلالها يتحول المجتمع الإنساني إلى مجتمع عالمي، والاقتصاد الوطني إلى اقتصاد عالمي، والعولمة تنتج عالماً لا سيطرة عليه أو فيه لأحد، عالم مفتوح لكل وجميع الاحتمالات. بينما يصفها توماس فريدمان بأنها نظام عالمي جديد - وليست حالة حضارية جديدة - نظام يعيد صياغة الدول والمجتمعات والأفراد والقناعات وهو نظام جديد حل محل النظام العالمي القديم بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي، وانحسر الصراع الإيديولوجي ، أما (رولاند روبرتسون) فله رؤيته الخاصة للعولمة فهو لا يرى فيها حالة حضارية

جديدة ولا نظاما عالمياً جديدا بل عبارة عن مجال اقتصادي، اجتماعي، سياسي جديد تجتمع فيه المحلية والعالمية والفردية والإنسانية، حيث يتساوى الحضور العالمي الإنساني وتأثيرهما مع المحلي والفردي (عبد الله، ٢٠٠٢ م: ٢٥ ، ٢٦).

ومعنى ذلك أن للعولمة مفاهيم وتعريفات متعددة حسب الرؤى والمعتقدات، كما أن لها كذلك صورا وأشكالا تمثل كل صورة فيها ركناً لها تترابط جميعها وتتكامل، ويسند كل منها الآخر ،ومن أهم تلك الصور العولمة الثقافية، التي رأى بعض الكتاب الأمريكيين أنها تعميم للثقافة الأمريكية على العالم بحجة الضعف ومظاهر السلبية في الثقافات الأخرى، بينما رأى فيها غيرهم أنها تعنى وحدة القيم الاجتماعية والرغبات والاحتياجات ،وأنماط الاستهلاك ،وطريقة التفكير والنظر إلى الذات التي تنجز بفعل التقنيات العالمية. (الوالي، ٢٠٠٢م: ٦٣-٧٠).

ثم العولمة السياسية التي تعني تراجع دور الدولة وسلطاتها وفاعليتها داخلياً وخارجياً لمصلحة هيئات ومنظمات دولية ، ولشركات متعددة الجنسية، مما يؤدى إلى انحسار سيادتها وسيطرتها على صنع قراراتها السياسية والاقتصادية، وإخلاء الساحة الدولية والمحلية لتلك الهيئات والمنظمات والشركات العالمية لتسيير العالم. ثم عولمة الاتصالات التي قد تكون أهم أركان العولمة، وترتبط بالبنية السياسية والثقافية والاقتصادية، وهى تعنى أن العالم صار عالما بلا دولة أو أمة، أو وطن في الفضاء اللامحدود الذي يتحرك فيه الإعلام وفقدان الدولة سيطرتها على فضائها الجوى، فيه ومن خلاله تتم عولمة بقية مناحي الحياة المختلفة.

وأخيراً العولمة الاقتصادية التي تشير إلى انضواء العالم بمختلف وحداته تحت مظلة نظام اقتصادي واحد يتمثل في حرية تبادل السلع والمنتجات والأسواق وانتقال رؤوس الأموال والخدمات والخبرات والتقنيات بين الدول، وهي تعني كذلك الاقتصاد العالمي المفتوح، وفق الايدولوجيا الليبرالية.وسيحاول الباحث ربط تلك الأشكال عند الحديث عن التأثير العولمي على الأمن الوطني.

ويؤيد الباحث مقوله (عبد الله ، ٢٠٠٢م : ٢٥) والتي تتضمن"أنه مهما تكن تعريفات العولمة وأشكالها وصورها، فإن المؤكد الوحيد أنها ليست متوازية

أو متوازنة، فالعولمة تحتوي بطبيعة الحال على فرص استثمارية واعدة وكثيـرة، كما أنها تحتوى على أخطار تنموية وسياسية وثقافية، وأكثر الفرص والمخـاطر جزء لا يتجزأ من حركة العولمة، التي أصبح من المشروع النظر إليهـا كتطـور إيجابي أو سلبي في التاريخ الإنساني ".

* **ونستخلص من التعريفات السابقة لمفهوم العولمة الخصائص التالية:**

- أنه نظام يقوم على الهيمنة وتجاوز الخصوصية .
- أنه نظام يحاول احتواء العالم.
- أنه نظام يترجم طموح وإرادة اختراق وسلب خصوصية الآخرين.
- ٤ أنه نظام يسعى إلى تمييع هويات وثقافات الآخرين.
- أنه نظام تستفيد منه الدول حسب قوتها الاقتصادية والتقنيـة والـسياسية والثقافية.
- أن العولمة ظاهرة عالمية نشأت إثر تراكم عوامل عدة منها الاقتـصادي والاجتماعي، ومنها الثقافي والسياسي ،والعلمي والتقنـي ،فهـي ليـست محض صدفة.
- أن العولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطـور التـاريخي للمجتمعـات الإنسانية وكانت بدايتها الأولى مع دخول العالم عـصر حـرب النجـوم وسباق التسلح.
- ليست ثمة دولة بعينها مسؤولة عن تطور هذه الظاهرة العالمية والتي تمثل مرحلة تطور زادت معها درجة تعقيد الحياة الاجتماعية.
- أن للعولمة آثارها الإيجابية ،وكذلك لها مضاعفات سلبية لم تنج منها حتى تلك الدول التي يشار إليها على أنها المسئولة عن نشوء ظاهرة العولمـة في العالم.
- أن الشركات المتعددة الجنسيات والمتعدية الحدود، والثـورة المعلوماتيـة، والتطورات الهائلة في مجالات عدة من أهمها الفلك والطب والكمبيـوتر ليست إلا نتاج تراكم المعرفة العلمية، ولم تكن في منشئها نتاج صـدفة، وهي من أبرز مؤشرات العولمة.

وعلى هذا النحو، تكون العولمة عبارة عن مرحلة مـن مراحـل التطـور التاريخي للمجتمعات الإنسانية أسهمت في إحداثها مجموعة من العوامل، وبرزت لها العديد من المؤشرات الكيفية والكمية، وهي تمثل ظواهر ظهرت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم. ووفقا لهذا التصور تكون العولمة ضرباً من التغيير الاجتماعي "Social change" الحادث علـى المجتمعـات الإنـسانية، فالعولمة لا تعدو أن تكون نقلة من النقلات التي تخطوها المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي المادي، والاعتماد على التقانة المعقدة .

والفارق الجوهري ما بين التغير الاجتماعي والعولمة يكمن في أن التغير يشير إلى نوعٍ معينٍ من أنواع التبدل أو التحول الحادث على تركيبـة المجتمـع سواء كان هذا التغير إيجابيا أم سلبيا تقدميا أم انتكاسيا، سريعا أم بطيئا، عميقـا أم سطحيا..الخ، أما العولمة فهي حالة من التغير تـشير إلـى تحـول المجتمعـات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتقني .

وبمفهوم أيسر، التغير هو: مفهوم أشمل من العولمة إذ الأخيـر يـستظل بمظلة الأول أو يدخل تحت صنوفه. ويجب أن نلاحظ أن الفارق ما بين مفهـومي العولمة والتغير مثله مثل الفارق بين مفهـومي التحـديث الاجتمـاعي والتغيـر الاجتماعي، فهما من نفس الفئة ولكن لا يشيران إلى نفس الشيء، فالتحديث هـو عبارة عن تغير، ولكنه تغير إيجابي عادة ما يكون مقصودا مـن قبـل الجهـات المسئولة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع (الهمـالي، ١٩٨٦م: ١٦).

كذا مفهوم العولمة فهو يشير أيضا إلى ضرب من التغير الاجتماعي العام والذي ينم عن ازدياد درجة التعقيد الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ، غير أنه لم يكن مقصودا بالدرجة التي قُصد بها إحداث التحديث الاجتمـاعي بـالمجتمع. عوضاً عن أن العولمة تشير إلى التغير على مستوى العالم الإنساني، أما التحديث فهو يشير إلى التغير على مستوى المجتمع الواحد، وللدلالة على هذه التفرقة مـا بين مفهومي التحديث والعولمة نجد بعضاً من المنتمين إلى علم الاجتماع بالدرجة الأولى يشيرون إلى عصر العولمة بأنه عصر ما بعـد التحـديث الاجتمـاعي أو

مرحلة ما بعد التصنيع (الأسود، ١٩٩٩م: ١٣، ١٤) ، وهذا ما يشير بوضوح إلى أن هذه المرحلة الجديدة ما هي إلا امتداد للمرحلة القديمة والتي تمثل التحديث الاجتماعي، لذا يجب التطرق للجذور التاريخية لنشأة العولمة حتى تتضح كيف تطورت تلك الظاهرة للدرجة التي يكون لها تأثير أمني. ونستنتج بصورة إجمالية بأن العولمة نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر، فهي تشكل أيضاً تحديات خطرة تهدد الوطن العربي والعالم الثالث. إلا أن هذه الأخطار تتفاوت في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، وترتبط المخاطر السياسية بمحاولات الولايات المتحدة لأمركة العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته إدارة أحادية بما يتناسب مع مصالحها وغاياتها، مما يستوجب وضع إستراتيجية لمواجهة هذه التحديات وهذا ما ستتناوله الدراسة في الجزء التطبيقي أو الميداني من الدراسة.

١-٢ نشأة ظاهرة العولمة "Globalization" (الجذور التاريخية لنشأة العولمة)

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، أصبح العالم وحيد القطب تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية التي نصبت نفسها حارساً وموجهاً وزعيماً على العالم أجمع، إن الاتجاه نحو العولمة قديم جداً إذ أن (ماركس وانجلز) كانا يتكلمان عن ظاهرة العولمة منذ مائة وخمسين عاماً، عندما كتبا في البيان الشيوعي أن السلع التي تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ في الانتشار شرقاً وغرباً، ولن يفلح في صدها أي سور، ولو كان بمثابة سور الصين العظيم (عبد الله، ١٩٩٧م).

إن كثرة الكلام عن ظاهرة العولمة في عشر السنوات الأخيرة ليس سببها نشأة الظاهرة بل نموها وبمعدل متسارع ولكن من الضروري التأكيد هنا على أن العامل الأساس المسئول عن نشأة هذه الظاهرة (ظاهرة العولمة) واستمرارها وتسارعها هو التقدم والتطور التكنولوجي الحالي من قبل الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الاعتقاد بأن العولمة برزت مع بروز الحداثة هـو اعتقـاد واسـع الانتشار لذلك قدم (روبرتسون، ١٤١٣هـ) جدولاً زمنياً يـؤرخ ولادة العولمـة يتضمن هذا الجدول خمس مراحل هي:

المرحلة الأولى: لبروز العولمة في بدايات القرن الخامس عـشر متزامنـة مـع التوسع الكنسي، وبروز مجموعة من النظريات التي تتحدث عـن وحـدة العـالم والبشرية.

المرحلة الثانيـة: والتي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر وكانت أيضاً مرحلة أوروبية، وقد شهدت هذه المرحلة انتعاشاً واضحاً وغير مسبوق لمفهوم العلاقـات الدولية مع تركيز خاص على الأبعاد القانونية، التي تحكم هذه العلاقات بمـا فـي ذلك الارتباط بالمجتمعات غير الأوروبية.

المرحلة الثالثة: وتعرف بأنها مرحلة الانطلاق، والتي امتدت من القرن التاسـع عشر وحتى العقد الثاني من القرن العشرين، وقد امتازت هذه المرحلـة ببـروز اتجاهات كونية واضحة تركز على المجتمع العالمي الواحد، وتستمد حيويتها مـن المنافسة الدولية، وسرعة التحولات في وسائل الاتصال والمواصـلات وانـدلاع الحرب العالمية الأولى.

المرحلة الرابعـة: والتي امتدت إلى بداية السبعينيات من القرن العـشرين ، فقـد اتصفت أساساً ببروز الأمم المتحدة، وتفاقم حدة الصراع من أجل الهيمنة العالميـة والكونية ، بما في ذلك المنافسة للوصول إلى القمـر والتهديـد بالفنـاء النـووي الجماعي، وتطوير شبكة المواصلات والاتصالات والاهتمـام العـالمي بحقـوق الإنسان وحرياته من قبل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد العالمي.

أما المرحلة الأخيرة: فهي تلك التي امتدت من بدايـة الـسبعينيات إلـى بدايـة التسعينيات من القرن العشرين ، ولقد شهدت هذه المرحلة تزايداً في إدراك الأفراد بعالمية العالم وذلك على أثر إنهاء الحرب الباردة، وبروز المؤسسات الحكوميـة وغير الحكومية، لإدارة القضايا العالمية المعاصرة مع زيادة واضحة فـي القلـق العالمي على مصير البشرية على الكرة الأرضية، وهو القلق الذي بدأ يروج لـه عبر وسائل الإعلام التي استعانت بالأقمار الفضائية لتتخطى الدول ،وتصل إلـى

كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية (١٥-٣٠). وقد رد (الجميل، ١٤٢٢ هـ ـ) على من اعتمد على هندسة (روبرتسون) حول نشأة العولمة كما يراها أكثر منظري العولمة بقوله:

* لم يبرز مصطلح العولمة إلا مؤخراً ولم نسمع عنه من قبل عشر سنوات فقد شاع شيوعاً كبيراً في تسعينات القرن العشرين عند جملة من المفكرين والمحللين والدارسين والمراقبين الدوليين.

* لم يظهر أحد من الفلاسفة والمفكرين على امتداد القرون المتأخرة ينادي بالعولمة بالشكل الذي تبرز فيه اليوم حيث أن أول إشارة واضحة لمفهوم العولمة الكونية عند أستاذ الإعلاميات الكندي "مارشال ماك ماهان" في جامعة تورنتو الذي كتب كتاباً عند نهاية عقد الستينات أسماه بـ (القرية الكونية) تنبأ بثورة المعلومات وأعطى فيه إشارات متنوعة لما يمكن أن تؤديه من وظائف للإنسان الذي سينتصر على بعض قوى الطبيعة لبناء قريته الكونية.

* وسواء انتبه العالم لأفكار (ماهان) أم لم ينتبه، فإن الأمريكان هم أول من التقط الفكرة ليحاولوا إخصابها لمصالح سياسية واقتصادية وإعلامية في مختلف الحقول التي تتصل ببناء إستراتيجيتهم (الامبريالية) ضد خصومهم السوفيت والكتلة الشرقية، فنجح (بريجنسكى) مستشار الأمن القومي في عهد (جيمي كارتر) في عهد الوفاق الدولي بين الكتلتين الشرقية والغربية، ولما انهار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية استقطب الأمريكان ليس النظام فحسب بل أشاعوا بأنهم أصحاب النظام العالمي الجديد بفضل تفوقهم السياسي والاقتصادي و الإعلامي الواسع النطاق في أرجاء العالم كله (الجميل،١٤٢٢هـ: ١٠١ ،١٠٢).

إن الباحث ومن خلال الاطلاع على ما كتبه منظرو العولمة سواء العرب منهم أم غير العرب لاحظ أنهم اعتمدوا على النموذج الذي صاغه (روبرتسون) في دراسته المهمة (تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيس) والذي قام فيه برصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان، غير أن هناك من يرى أن العولمة لا تسعى إلى توحيد الأمم والشعوب تحت قيادة واحدة من خلال تلك التكتلات التي نمت وتزايدت في السنوات الأخيرة،

بل إن هناك ظاهرة متميزة في التحولات الدولية، أشار إليها (عبيد،١٤٢٢هـ : ١٥١) بقوله: "كان عدد الدول القومية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧٤م ٥١ عضواً وأصبح في عام ١٩٧٦م ١٤٣ عضواً وبعد ذلك ارتفع العدد عام ١٩٧٨ ليصبح ١٥١ عضواً، ولكن المدهش وفي زخم اندفاع العولمة في فترة التسعينات ارتفع عدد أعضاء هيئة الأمم المتحدة من ١٥٩ عضواً في منتصف عام ١٩٩٠ ليصبح ١٨٥ عضواً في منتصف عام (١٩٩٧)" . وهذا في نظر الكثيرين يدحض حجج دعاة العولمة أن العالم أصبح قرية واحدة وهناك من الباقين من وصف الفعل التاريخي للحضارات الإنسانية المتعاقبة بأنها عولمة وهذا خلط في المفاهيم وخطأ في التصوير. حيث الإمبراطوريات القديمة كان يمتد نفوذها على عدد من البلدان ، وتفرض سلطانها ونفوذها وقيمها وقوانينها وتسيطر على كل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، ثم ما تلبث أن تحيا ما شاء الله لها ثم تعقبها إمبراطورية أو حضارة أخرى، وهكذا تنشأ أو تعقبها حضارة أخرى.

ويرى الباحث أن التراكم المعرفي، وحلبات الصراع القائمة بين الحضارات والتي اتخذت أشكالاً متعددة بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى في الشرق والغرب قد أثر في ردود الأفعال لذلك الصراع ونواتجه وتبعاته، فاقتبست الأمم بعضها من بعض أفكاراً وعلوماً وفنوناً وتقنيات، واتفقت الأمم وتقاتلت وتبادلت التجارة فيما بينها ، وعقدت الاتفاقيات المنظمة لتلك العلاقات منذ الأزل.وما نراه اليوم ما هو إلا شكل جديد من التحولات المتسارعة التي يصعب معها التنبؤ بالسلوك الإنساني في المستقبل، أما أن شعور المواطن أينما كان بأنه مواطن عالمي فهذا بعيد المنال لما نشاهده من صراعات عرقية ودينية وطائفية بدأت تتجدد في جميع أنحاء العالم من الشيشان وآسيا شرقاً إلى ايرلندا وأوروبا غرباً وإفريقيا جنوباً ولا زالت لهجات وحلم الداعين إلى بناء وتكوين النظام العالمي الجديد تبرز في المحافل الدولية خاصة من الدول التي تقدم أطروحاتها باتجاه العولمة والتبشير بهذا النظام العالمي الجديد وهي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشار (موسى ، ١٤١٧هـ : ١٤٥): "أن أنتوني ليك، مستشار الرئيس كلينتون للأمن القومي ألقى محاضرة في جامعة هوبكنز في ٢١ أيلول

١٩٩٣م، بعنوان "من الاحتواء إلى التوسع" ذكر فيها أن على الولايات المتحـدة، - بعد انتصارها في الحرب الباردة - ، أن تكمل المسيرة، وقـال: "إن قيادتنـا محترمة ومرغوبة في جهات العالم ؛ الأربع.. إن مصالحنا ومثلنا تفرض علينـا ليس فقط عدم فك الارتباط، وإنما تفرض علينا أيضاً القيادة ". ثم بـين محتـوى الرسالة الخارجية وغاياتها فقال: "يجب علينا نشر الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم لأنها تحمى مصالحنا وتحفظ أمننا، وتعكس في الوقت نفسه قيمنا التي هـي قيم أمريكية وعالمية" ثم قال: "يجب علينا أن نمنح الأمم الديمقراطية أقصى مزايا وفوائد التوحد مع الأسواق الخارجية والتي هي سبب احتلال النافتا والجات مكانـاً بارزاً في برامجنا للأمن: ثم تعرض للخيارات الأخرى المطروحة بقوله: فمن جهة هناك الحمائية والارتباط المحدود مع الخارج، ومن جهة أخرى هنـاك الارتبـاط النشط مع الخارج باسم الديمقراطية والنمو التجاري وإن حسنات هـذا الاسـتثمار تساوى متاعبه" وبين أن التدخل في الخارج يجب أن يكون (بشكل جماعي) كالأمم المتحدة مثلا، وفي نظر المسئولين عن الأمن فإن مصالح الولايات المتحدة تـشكل العامل الجوهري الذي يحدد إن كان علينا التدخل بأخذ شكل التدخل الجمـاعي أو التدخل المنفرد، فيجب علينا العمل على المستوى الجماعي عنـدما يخـدم ذلـك مصالحنا، والتدخل منفردين عندما يخدم ذلك مخططاتنا" .

١-٣ الأبعاد الفكرية للعولمة :

لم تكن محاولة (فرانسيس فاكوياما ، ١٩٨٩م) في كتابـه نهايـة التـاريخ (١٩٨٩م) إلا محاولة لصياغة وعي كوني زائف، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون منهجاً للإنسانية إلى أبد الآبدين فهو يشخص المرحلة الراهنة في التـاريخ وكأنها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري الليبرالي ، ثم تبعه مقـال اليهودي الأمريكي "صامويل هانتنغتون" ـ "صـدام الحـضارات" فـي صـيف ١٩٩٣م، في فصليه "فورين أفيرز" معلناً دخول "السياسة على نطاق العـالم كلـه مرحلة جديدة"، وهو يفترض حتمية تصادم الحضارات إذ يقول" سـوف يتمحـور الانقسام الأساسي داخل المجموعة البشرية حول العوامل الثقافية التـي ستـصبح

المصدر الرئيس للصدام.. إن صدام الحضارات هو الذي سيحتل مركز الـصدارة في السياسة العالمية" (**http.//wwwwahdah.net/3awlmahtml.**)

ومن الجدير بالذكر أن تعبير "العولمة" في التداول السياسي قد طـرح مـن قبل كتاب أمريكان في السبعينات وبالتحديد في كتاب "ماك ماهان وكينتين فيـور"، حول "الحرب والسلام في القرية الكونية"، وكتـاب "بريجنـسكي" بعنـوان "بـين عصرين: دور أمريكا في العصر الإلكتروني"، وقد تم طرح هذا المصطلح بعـد تقدم وسائل الاتصالات الهاتفية بين الدول ، وجاءت شبكات الانترنـت لتـضيف مسوغاً آخراً لتعزيز فكرة العولمة (باسيل، ١٩٩٧م: ١٧).

كما طُرحت مقولات أخرى لتشخيص واقع هذه المرحلة تمثلت في كتـاب "صعود وهبوط الإمبراطوريات" لبول كينيـدي، الـذي توقـع انهيـار الاتحـاد السوفييتي، وتنبأ أيضاً باحتمال تراجع هيمنة الولايات المتحدة على الشأن العـالمي في المستقبل، إذا ظل الإنفاق العسكري الأمريكي على مستوياته العالمية، والتي لا تتناسب مع نصيبها من الإنتاج الإجمالي، ثم كتاب "العولمة" "لرونالد روبرتسون"، الذي أكد على أن "العولمة هي: تطور نوعي جديد في التاريخ الإنـساني بعـد أن أصبح العالم أكثر ترابطاً وأكثر انكماشاً"، ويضاف إليها أيـضاً كتـاب "معـضلة العولمة" "لجون بسبيت" الذي يتحدث بالتفصيل عن القوى التكنولوجية والتكـتلات الاقتصادية الجديدة التي ستلعب الدور الحاسم في تشكيل البشرية خـلال القـرن المقبل، وكتاب "الموجة الثالثة"، "لالفين توفللر"، وكتاب "صدمة المستقبل"، وكتـاب "تحولات القوة"، التي أسهمت في تحديد سمات هذه المرحلة الراهنة مـن العـالم (عبد الله، ١٩٩٩م:٢).

ومن الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة، فلا يمكن حصر وتحديد العولمة في تعريف واحد مهما اتصف هذا التعريف بالشمول والدقة، فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعـة المرحلـة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يتهم العولمة إقتصادياً بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجيـة المعاصـرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتمـاع

يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر والمخدرات وازدحام المدن والإرهاب بالإضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي ، و يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي الذي يهمه ما يحدث من انفتاح على الثقافات والحضارات وترابط بعضها بعضاً، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها القيم والقناعات المحلية ؛ لذا أصبح من الضروري التمييز بين "العولمة" الاقتصادية و"العولمة" الثقافية و"العولمة" العلمية و"العولمة" الاجتماعية، فلا توجد عولمة واحدة (عبد الله،١٩٩٩م: ٥٠).

وإذا كانت الدولة القومية قد حلت محل الإقطاعية منذ نحو خمسة قرون فستحل الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة، والسبب في الحالتين واحد: التقدم التقني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع. فلم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجال التسويق: ولتحقيق ذلك كانت الشركات تنشر أفكاراً تساعد على تحطيم موضوع الولاء القديم وهو الوطن والأمة وإحلال ولاءات جديدة محله وأفكار من نوع " نهاية الإيديولوجيا"، و"نهاية التاريخ" و"القرية العالمية"، و"الاعتماد المتبادل"... الخ مما يصلح استخدامه مع جميع الأمم. (أمين، ١٩٩٨م: ٢٣) كما أنها تستعين بالمؤسسات المالية الدولية وأجهزة المخابرات في الدول الكبرى ومختلف وسائل التأثير في الرأي العام لتحقيق أهدافها(أمين، ١٩٩٨م: ٢٦).

لقد أدخلت تطورات "العولمة" العالم في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب: إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان، فهي تهدد الجغرافية وحدود الدولة السياسية، وكل هذه المظاهر كانت تَعنِي سابقاً السيادة الوطنية، والأمن بمعناه السياسي والعسكري والنفسي. (إبراهيم، ١٩٩٩م: ١٠١)ويرى الباحث بأن هذه التطورات التي أحدثتها العولمة تمس الأفق الوطني للدولة وتؤثر فيه بشكل ملموس.

١-٤ الأبعاد السياسية للعولمة:

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص يرتبط أشد الارتباط ، بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية.

والدولة القومية هي نَقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي (عبد الله، ١٩٩٩م: ٨١).

إن الدولة التي كانت دائماً الوحدة الإرتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات -أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً (عبد الله، ١٩٩٩م: ٨٢). فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة.

وترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام ١٩٩٩م ليشرف على عملة اليورو.

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة

الاقتصادية، وربما لاحقاً الوحدة السياسية من خـلال بـروز الولايـات المتحـدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة منافسة للولايـات المتحدة الأمريكية .**(http.//www.ahdah.net/3awlmahtm).**

وفي السياق الاقتصادي هناك المؤسسات المالية والتجاريـة والاقتـصادية العالمية، وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية ، والتـي تأسـست عـام ١٩٩٦م، لتشرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي؛ كما يشرف صـندوق النقـد الدولي على النظام المالي العالمي.

لقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة، حيـث إنها أصبحت قادرة على فرز قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم. كذلك هناك الشركات العابرة للحدود التي تشكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العملاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان(عبد الله، ١٩٩٩م:٨٤).

إن ما تقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالميـة وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية وتوجيه سياسـاتها خـلال القـرن القادم. وفي الجانب الاجتماعي فقد برزت في الآونة الأخيرة المنظمـات الأهليـة غير الحكومية على الـساحة الـسياسية العالميـة كقـوة فاعلـة ومـؤثرة فـي المؤتمرات العالمية كمؤتمر "قمة الأرض"، في ريودي جانيرو، و"مؤتمر السكان"، في القاهرة، ومؤتمر "المرأة" في بكين، و"مؤتمر حقوق الإنسان" في فينا، وتأتي في مقدمة هذه المنظمات غير الحكومية منظمات البيئة مثل منظمة "السلام الخضر"، و"منظمات حقوق الإنسان" مثل منظمة "العفو الدولية"، والمنظمات النسائية مثـل منظمة أخوات حول العالم" وجميع هذه المنظمات أخـذت تعمـل باسـتقلال تـام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نـشاط وعمـل هـذه المنظمـات. **(http.//www.ahdah.net/3awlmahtm)**.

ومع أن هذا التطور الذي يصب في سياق بروز الحكم العـالمي، والـذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئات الدوليـة، كـالأمم المتحـدة

يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية. في حين ، أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالها باتجاه التعاون في تناول قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل معاً من أجل حلها .

أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية نذكر أبرزها فيما يلي :

* توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بعضهم إلى اعتبار مصطلح العولمة مرادفاً للأمركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

* أن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وبخاصة في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول.

* على الرغم من القيود التي تفرضها العولمة على الدول القومية والتي تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل عنها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات وبخاصة في بلدان العالم الثالث.

* إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من إستراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة ؛ كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك ببادرة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس "النافتا" التي تضم

إلى جانبها كل من كندا والمكسيك. كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة "الآسيان" .

وإذا كان تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات، فإن الكثير من مناطق العالم الثالث تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها.

* على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقـضية الديمقراطيـة وحقوق الإنسان في العالم على صـعيد الخطـاب الـسياسي الرسـمي وبعـض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنـوع مـن البراغماتية والانتهازية السياسية التي يتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجـة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية. وهكذا يتبين لنا أن أمريكا لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالميـة بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية ويرى الباحـث بـأن ذلـك يتضح جليا في الحرب الأمريكية على العراق وما نتج منها من امتهـان لحقـوق الإنسانية وتخطي الحواجز الشرعية الدولية.

* أن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب البـاردة، وهـي الولايـات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قوتها ونفوذهـا لتوظيـف الأمـم المتحـدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين مـن أجـل تحقيـق مصالحها ومصالح حلفائها بصفة عامة.

* أن فرص وإمكانات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث تُعيق ذلك الاستقرار المنشود .

ونظراً لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي. (توفيق ، ١٩٩٧م : ١٩٠ – ٢٠٩) .

١ـــ ٥ مصادر تحديات العولمة

في ظل هذا العالم المتغير الذي نعيش فيه والذي يشهد مفاهيم جديدة علـى صعيد العلاقات التجارية الدولية ؛ وكان أهمها ما أطلق عليه العولمة التي يقودهـا ويوجهها ، ويضع أنظمتها النظام الاقتصادي الرأسمالي بما ينطـوي عليـه مـن أنشطة اقتصادية لا تعرف إلا منطق الربح وتكديس الأموال، وحركة العولمة بهذا المنطق وجدت بعض المصادر التي تمدها بما تحتاج إليه من آليات تساعدها على الانتشار، ويسهم في تثبيت دعائم بنيانها في النظام العالمي الجديد حتى تكتمل في منظومتها التي يبشر بها دعاتها ومن تلك المصادر الداعمة والمغذية لها الإعـلام بكل وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة .

لقد أصبح الإعلام اليوم أداة فعالة في منظومة العمـل الدوليـة الجديـدة، ومصدر مهم لتغذية العولمة وتوجيه أنظار وأفكار الناس إليهـا. وبفـضل التقـدم العلمي فقد تحقق للإعلام أجهزة متطورة بالصوت والصورة تنقل عبـر الأثيـر وعبر السموات المفتوحة على كل بقاع الأرض كل ما يمكن بثـه مـن الـصور والأفكار والأخبار والمعلومات، دون القدرة على التحكم في كـل تلـك التـدفقات الإعلامية الهائلة.

ولما كان الإعلام كقطاع حيوي يعمل على دعم الاقتصاد المحلي والعالمي فهناك محاولات إلى عولمته أسوة بقطاعات الخدمات الأخرى وقد تباينـت الآراء في هذا الشأن بين مؤيد ومعارض:

الرأي الأول : يؤيد بحماس ودون تحفظ عولمـة الإعـلام، ومـسوغ إيجابياتهـا باعتبارها تدعم التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال، وتوفر الجهد وفرصا غير محددة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات.

الرأي الثاني: يعارض بشدة عولمة الإعلام ويرفض ما يقـال عـن ايجابياتهـا ، وينظر إليها باعتبارها نفيا للتعددية الثقافية وتسييرا لقيم الربح والخسارة وآليـات

السوق في مجالات الإعلام والاتصال ، والمعلومات علاوة على الاعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية "(شومان، ١٤١٩هـ: ١٥٩ ،١٦٠).

وإلى عهد قريب كانت السيطرة على وسائل الإعلام بيد الدولة القومية في كل مكان ، فتشرف على الإذاعة والتليفزيون – الصحافة – ودور النشر.

أما اليوم فقد تغيرت الصورة تماماً ، وبدأ الاختراق لكل حدود الدول بلا استثناء وبدأت الأقمار الصناعية تنقل صور الناس وأخبارهم ومؤلفاتهم ، ودخل قطاع الإعلام كقطاع اقتصادي وحيوي؛ وبدأت برامج الخصخصة وعمليات الشراء والاندماج تسود في هذا القطاع وبدأ الإعلام التجاري يباشر مهامه دون الارتباط بأية قيم أو ضوابط توجهه سوى الربح وتحقيق الثراء وبدون سيطرة مثل ما هو الحال في عصر العولمة اليوم.

وأشار (شومان، ١٤١٩هـ : ١٧٩): إلى أن " تكامل وتداخل وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية وبروز أهمية الجوانب الاقتصادية وتصاعد دور ومكانة الشركات متعدية أو متعددة الجنسية، خاصة الشركات الأمريكية وتراجع دور الدولة في النظام الإعلامي الدولي نتيجة بروز وتنامي دور الشركات متعدية الجنسية مما جعلها فاعلاً رئيساً إلى جانب الدولة في تشكيل بيئة النظام الإعلامي الدولي والسيطرة عليه" .

لذلك فدور الإعلام اليوم لا يمكن إنكاره على المستوى العالمي والذي يهدف من خلال ما تقوم به من نشاطات وجهود في السعي إلى تنميط أذواق الناس وفتح شهية الاستهلاك لخدمة أغراض العولمة ؛ وقد اقترحت لجنة التنظيم العالمي للإعلام أن تُجرى منظمة التجارة الدولية مفاوضات حول الحد من الفوضى الإعلامية العارمة التي تقوم بها وسائل الإعلام. ويرى الباحث بأن هناك حاجة لإيجاد ميثاق شرف دولي يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في قطاع الإعلام، وضرورة إيجاد نظام يشجع قطاع الأعمال ، ويجرم سوء الاستخدام.ومهما يكن الأمر فإن السعي إلى إيجاد ضوابط للإعلام الكوني للحد من حريته المطلقة رهن بما ستكشف عنه الأيام في المستقبل.

فقد ذكر (جابر، ١٤٢١هـ : ١٥٧): "لقد أسهمت وسائل الإعلام إسهاماً فعالاً في زيادة المخزون الفكري للكائن الإنساني، فقد تضاعفت نسبة المعرفة الإنسانية مئات المرات بين عام ١٧٦٠ -١٩٧٠م ، أما منذ عام ١٩٧٠ م فقد أخذت تتضاعف مرتين كل خمس سنين وأصبح الحديث الآن يدور عن (إعلام من دون حدود) تنشره الأقمار الصناعية عبر كوكبنا" .

وهذا ما حدث اليوم لما أشار إليه جابر في دراسته تلك، حيث أصبح الإعلام الموجه لخدمة أغراض السوق والمنطلق الاقتصادي هي المسيطرة على الإعلام الكوني ، ولقد أشار (خضور، ١٤٢١هـ : ٢٧٩) إلى أن "الطابع الأمريكي ازداد، وازدهرت ظاهرة أمركة الترفيه العالمي بجعل الثقافة الأمريكية العامة خاصة الثقافة التي تقدم لشباب العالم شيئاً واضحاً وقد أصبح من المألوف رؤية الشباب في أية عاصمة من عواصم العالم الثالث وهم يرتدون الجينز الأزرق ويشربون الكوكاكولا ، ويغنون أغاني الروك حيث تعكس هذه الظاهرة الوزن السياسي والاقتصادي الاتصالي الأمريكي كما تعكس تكثيف الجهود لتوظيف الترفيه في خدمة الاستراتيجيات الكبرى .

ومعنى ذلك أن الإعلام الغربي عامة وفي مقدمته الإعلام الأمريكي يسعى جاهداً إلى خدمة أهداف العولمة من خلال سياسة القطب الواحد الذي يهدف إلى تنميط العالم ،وخلق ما يسمى بالتجانس الثقافي بين ثقافات الشعوب وفق المنظور الغربي.

كما يهدف الإعلام الغربي أيضاً إلى تكريس النزعة الاستهلاكية من خلال مواد الترفيه المختلفة سواء على مستوى الأفكار التي قد تخالف رموز الثقافة المحلية، أم على مستوى الأشياء أيضاً. وذلك عن طريق المسلسلات أو الإعلانات التي تخدم تلك الأغراض.

وقد ذكر (الجندي، ١٤١٥هـ): "وأخطر ما في ذلك أن الإعلانات تعرف وتخاطب الغريزة الإنسانية، وكأن الإنسان ما هو إلا حيوان عليه أن يشبع غرائزه المادية، ومن العجيب أن المعلنين يستخدمون الغريزة الجنسية حتى في الإعلان عن شفرة الحلاقة أو مشروب المياه الغازية" (١٧٦). كما أن هناك ثقافة خطيرة

جداً وهى الثقافة الجنسية فكما ذكر (المسدي، ١٤٢١هـ : ٢٢٤): "جاءت الانتفاضة الجنسية في سنة العولمة بثقافة جديدة لأنها أماطت الحجاب، وهتكت الأستار بين الرجل والمرأة ،وتداول الحديث عبر الإعلام الكوني عن الكفاءة الوظيفية في اللحظة الحميمة، يرافقه الترويج للحبة الزرقاء.

إننا أمام ضرب من ضروب المكر الإعلاني للترويج التجاري لهذا العقار عبر الحدود ، فاندلعت حولها فتنة السوق السوداء مما اضطر الحكومات إلى اتخاذ مواقف رسمية والإعلان عنها .

ومن أبرز مصادر تحديات العولمة ما يلي:

١. ثورة المعلومات :

برز مصطلح المعلوماتية مع بزوغ فجر العولمة ،وأصبح مكونا أساسيا بل مصدرا من مصادر العولمة ؛ ولأهمية المصطلح اختار الباحث تعريفاً له أشار إليه (غالب ياسين، ١٤٢١هـ ١٢٠) وهو : "إن النظرة التحليلية المعلوماتية تولد للوهلة الأولى انطباعا سريعا مفاده أن المعلوماتية تعنى المعلومات أو الحوسبة (information & computing) " كما يرى أن جوهر المعلوماتية- هو تقنيات المعلومات من عتاد – وشبكات الكمبيوتر – وبرمجيات الحاسوب والشبكات – وقواعد البيانات ،ومحطات اتصال البيانات بالإضافة إلى العنصر المهم وهو الإنسان صانع المعرفة – أي بمعنى أن المعلوماتية هي عبارة عن منظومة من ثلاثة أبعاد رئيسة:-

- العتاد "Hardware"
- البرمجيات "software"
- الموارد المعرفية "Knowledge ware" .

هذه هي ملامح العصر الجديد وأدواته التكنولوجية التي تتلخص في كم هائل من المعلومات تحملها رقائق الحاسوب الآلي بدلا من التقارير والكتب المطبوعة والملفات ؛ تلك المعلومات التي تنساب إلى كل من يريدها بمجرد أن يضغط بإصبعه على زر صغير فتنساب المعلومات في سهولة ويسر ، ويرى الباحث أن بعض هذه المعلومات قد يلعب دوراً في التأثير على الأمن الوطني

للدولة لأنها تتضمن اتصالاً مباشراً بين الفرد وتيار العولمة الفكري بما يتـضمنه من قوالب فكرية قد تتعارض مع الفكر السائد في الدولة ، وينـتج فـي النهايـة تعارضاً بين المواطن ووطنه.

٠٢ الأنظمة المعلوماتية:

المعلوماتية ونظام المعلومات له أهمية خاصة في كـل مجـالات الحيـاة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، والمعلومات هي الرافد لكـل تلـك الجوانب ، فيعيد لها حيويتها ونشاطها بتجدد البيانات المثمرة والمتجـددة دومـا ، ولكن هذه الأنظمة المعلوماتية قد تكون مصدر تهديد للنظام الدولي الجديـد الـذي تبشر به العولمة.

والتهديد القائم للأنظمة المعلوماتية من خلال شبكة الانترنت هو مـا عبـر عنه (الرئيس الأمريكي الـسابق بيـل كلنتـون) فـي أكتـوبر ١٩٩٩م. نقلـه (المصمودى، ١٤٢١هـ: ١٤٠)، حيث قال: " إن بلاده تستعد لإقامة نظام دفاعي يقيها من التهديد المتنامي لهجوم إليكتروني ساحق يستهدف أنظمتها المعلوماتيـة ؛ كما صرح عضو مجلس الأمن القومي خلال مؤتمر بوزارة الخارجية الأمريكيـة أيضاً ببحث التهديدات التي تمثلها شبكة الانترنت، وأنه من الممكن أن نستيقظ يوما ونجد البلاد كلها بدون كهرباء إثر هجوم مباغت ، وقد أثبت هذا التخوف قراصنة متخصصون في المعلوماتية استأجرتهم الحكومة على سبيل التجربة للتحقـق مـن مدى جدية التهديدات بعد أن تمكنوا من النفاذ إلى عـدد مـن بنـوك المعلومـات الحكومية، ومن اختراق ٣٦ موقعاً محمياً بمنتهى الدقة مـن جملـة ٤٠٠ قاعـدة بيانات".

وعلى الرغم مِن هذا التخوف إلا أن امتلاك أي دولة للمعلومات وقـدرتها على التعامل معها بكفاءة في الوقت الذي تحتاج إليها، يعتبر - بحد ذاته - عنصراً من عناصر قوة الدولة قد يفوق العناصـر الأخـرى الماديـة. وهـذا يعنـي أن المعلومات وأنظمتها ستعمق بعداً دولياً في عمليات المنافسة والاحتكـار، وربمـا تخلق حروبا جديدة تخالف الحروب التقليدية فلا يكـون ميـدانها الأرض، وإنمـا ميدانها الهجوم على أنظمة المعلومات وتدميرها ، أو إصابتها بالشلل التام بما يعنى

تعطيل مصالح الدولة المستهدفة بالهجوم وتعويق حركتها، وهذا ما عبر عنه (إبراهيم، ١٤٢٠هـ: ١٩٦-١٩٧): "في هذا الإطار يتحدث المتخصصون في نظم المعلومات عن أخطار فيروسات الكمبيوتر وعمليات القرصنة والاختراق التي تستهدف شبكات المعلومات، وكثيراً ما أشارت الصحف ووكالات الأنباء إلى وقائع تمكن بعض الأشخاص من اختراق شبكات المعلومات في بعض الدول المتقدمة ، والاطلاع على معلومات سرية وحيوية، وهذا يعني مشكلات حقيقية تتعلق بتأمين نظم وشبكات المعلومات ضد مخاطر ما يسمى بـ (الإرهاب المعلوماتي)" ، ويرى الباحث في ذلك بعداً آخر يهدد استقرار الأمن الوطني للدولة ، وعلى الرغم من إثارة مثل تلك المخاوف فإن أنظمة المعلومات وتقنياتها تقدمان للإنسان خدمات جليلة ، وتحققان له مكاسباً ماديةً ومعنويةً .

٠٣ دكتاتورية السوق:

وهنا أيضاً نجد رافداً من روافد العولمة يعزز وجودها من خلال آليات وبرامج خطط لها بعناية للوصول إلى الاحتكارات الكبرى والسيطرة على الأسواق العالمية، وقد وصف (أبو حلاوة، ١٤٢١هـ: ١٧٥) ذلك بقوله : "نعايش في عصر العولمة تغيرات يشهدها الاقتصاد العالمي من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات ، في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وفي التكتلات الكبرى كالاتحاد الأوروبي والنافتا بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك والآسيان ASEAN وغيرها ، وما يلازمها من وسائل متطورة في السيطرة على الأموال والمدخرات عبر نظم التشغيل المالية والنقدية التي تتحكم في الأموال والأرصدة والبورصات والأسهم والسندات والبنوك وبيوت المال" .

وهناك ممارسات وتداخلات بدأت تمارسها بعض المؤسسات الدولية على الدولة الوطنية منها ما أشار إليه (أبو حلاوة، ١٤٢١هـ: ١٧٥) أيضاً بقوله : " لا يخفي التدخل السافر لصندوق النقد والبنك الدوليين في شؤون الدول الوطنية والضمانات التي يطلبها لضمان فوائد القروض حتى لو أدى ذلك إلى تجويع غالبية مواطني تلك الدول عبر الشروط والإملاءات التي تفرضها على هذه الدول بدءاً

بما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي ، وتحرير السوق وصولا إلى التدخل في أسعار السلع الأساسية" .

فهل بعد هذا من دكتاتورية في بسط الهيمنة والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية ، ويتساءل الباحث ألا يمثل هذا التحدي تأثيرا مباشرا على قدرة الدولة في حماية مصالحها من خلال وضعها أمام خيارات صعبة ؟ فقد ذكر (عبـد الـدايم، ١٤٢٠هـ : ١٣٣):- "وبديهي أن العالم الذي يؤلمه الكسب دون ضابط ، ويوكـل أمر تنظيم العالم إلى السوق الوحشية التي تدعى (حـرة) لابـد أن يكـون عـالم الأغنياء على حساب الفقراء ، وعالم الأقوياء على حـساب الـضعفاء والخـداع والتسلط والتجبر على حساب عالم القيم والأخلاق والعدالة، وفي خاتمة المطـاف على حساب الإنسان الذي يغدو في مثل هذا العالم ذئباً على أخيه الإنسان" .

كل تلك التوجهات التي تولدت في زمن العولمة والتي قد تؤثر وتغرس في نفوس الناس في الدول النامية أفراداً وشعوبا مزيداً من السخط والحقد علـى دول الثراء ، ومراكز المال في العالم نتيجة التفاوت في الدخول كما ذكر تقرير الأمـم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٤١٦هـ : " الناتج العالمي الذي تحقق عام ١٩٩٣م قدره ٢٣ تريليون دولار كان ١٨/ ترليون دولار في البلدان الصناعية، ٥ تريليون فقط في البلدان النامية التي تضم زهاء ٨٠٪ من سكان العالم" ولا شـك أن هـذه النسبة في تزايد مستمر ـ وهذه الاحـصائية وإن كانـت قديمـة الا إن الباحـث يستخدمها كمؤشر تفاوت تمركز المال عالمياً ، والاحصائيات الأحدث لا تخـالف هذا التوجه في التمركز المالي ، وهنا يتضح أن العالم بحاجة إلى مزيد من العدل في توزيع الدخول ـ .

وأما على مستوى الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والتي تسيطر على الأسواق العالمية ، فهي في معظمها شركات أمريكية ، وقد ذكـر (الـصورانى، ١٤١٩هـ : ١٩٤) أن :-"من أصل خمس مئة شركة عابرة للقارات هناك (١٦٥) شركة أمريكية و(١١١) شركة يابانية و(٢٢٤) شركة تملكهـا فرنـسا وألمانيـا وهولندا وباقي دول أوروبا، وتسيطر هذه الشركات على ثلثي التجارة العالمية بما يعادل (٣٠) تريليون دولار من أصل (٤٥) تريليون دولار أما مبيعـات الـشركة

الكبرى منها فيصل حجمها إلى (١٤٠٠) مليار دولار سنوياً، عدا أن كل شـركة من هذه الشركات تملك ما لا يقل عن مئة فرع في العديد من بلدان العالم، فعلـى سبيل المثال تملك شركة (آسيا براون) ألف فرع في (٤٠) دولة ؛ وكذلك الأمر لشركات أخرى معروفة ". ومن مظاهر دكتاتورية السوق ما يلي:

١- تحاول القوى الاقتصادية الكبرى فرض هيمنتها على اقتصاديات الدول النامية بعدم قبول العملات المحلية لتلك الدول في تسوية معاملاتهـا ومـديونياتها إلا بالعملـة المقبولة مما يعـرض اقتـصاديات هـذه الـدول لهـزات عنيفـة وقـد ذكـر (كامل،١٤١٩هـ: ١١٣):" معظم الدول الإسلامية والعربية ، ومعظم دول العـالم الثالث منكوبة اقتصادياً بسبب اعتماد احتياطها على العملة الأمريكية (الـدولار) على اعتبار أن انخفاض سعر الدولار العـالمي يترتـب عليـه انخفـاض قيمـة احتياطيات هذه الدول من العملة الصعبة، وزيادة قيمة وارداتها من الدول الأخرى، وانخفاض قيمة صادراتها للدول الأخرى ، وهذا ما أثار حفيظة الدول الأوروبيـة التي سارعت في استحداث نظام لنقدها حتى وصلت للاتفاق على إصدار عملتهـا الموحدة (اليورو) أما الدول النامية ومنها الإسلامية والعربية فلازالت تعاني مـن تقلبات سعر الصرف لعملاتها في السوق الدولية".

٢- منظمة التجارة الدولية صاغت عددا مـن القـرارات والمـواد المتـضمنة تشريعات لا تراعي حدوداً للثقافات المحلية، ولكنها تتطلب من جميع الراغبين من الدول في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ذات البعد الرأسمالي ، وتنفيذ كل ما يطلب من تعديلات في أنظمتها الاقتـصادية والـسياسية والاجتماعيـة وفـق متطلبات السوق ، وقد أشار (العفوري ، ١٤٢٠هـ: ٩٣) إلى ما يلـي "تـنص المادة (٢٥) من اتفاقية التجارة في الخدمات إلى وجوب تحرير التجارة الدولية في الخدمات، وتوفير المساعدات الفنية للبلدان النامية بهدف زيادة مشاركة هذه الدول في التجارة الدولية للخدمات" .

٣- في إطار فرض مزيد من الحرية في قطاع التجارة والاستثمار تطالب منظمة التجارة الدولية الدول التي ترغب من الشركات الأجنبية العابرة للقارات الاستثمار في داخل حدودها الجغرافية بعدم وضع أية قيود على حريـة عملهـا ومزاولـة

نشاطاتها ، وهذا ما نقله (العفوري ، ١٤٢٠هـ : ١٠٦):- "فقد نصت المـادة (٢) من الاتفاق على منح المستثمر الأجنبي نفس المعاملة الممنوحة للمستثمر الوطني؛ وذلك وفقا لأحكام المادة (٣) والمادة (١١) من اتفاقية الجـات ١٩٩٤ م، وذلـك بالالتزام بإلغاء كافة القيود المنافية لمبادئ "الجات" ومن أمثلة الاشتراطات والقيود، قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات وطنية محلية، أو اشتراط نـسبة محددة للمكون المحلي في منتجات المشروع وغير ذلك" . فأي منفعة بعـد ذلـك تحصل عليها الدولة بعد تلك الاشتراطات القاسية؟

٤) إطلاق العنان لقوى السوق كما تصوره أيديولوجية العولمة بالخضوع والتسليم التام لآليات وقوانين السوق الحرة بعيدا عن تدخل الدول المحلية كصمام أمان لتلك الحرية المطلقة هو الذي قد يعرض الدولة المحلية لأزمات خطيرة ، فقد أشار (أبو حلاوة،١٤٢١هـ : ١٨٩): " إلى أن الأزمة التي اجتاحت دول جنوب شرق آسـيا عام ١٩٩٧م والتي كانت تسمى بالنمور الآسيوية، وامتدت لتضرب روسيا ، ثـم البرازيل مهددة باكتساح المزيد من الدول دفعت برئيس كندا إلى التساؤل (إنني لا أفهم حتى الآن أن تكون هناك دولة قوية اقتصادياً في الصباح ، وفجأة تنهار فـي المساء وتصبح على شفا الإفلاس، والأكثر من هذا دفع المواطنون العاديون ثمـن الانهيار الذي صنعته قوى عالمية باسم العولمة ؟).

المبحث الثاني: الأمن الوطني

٢-١ مفهوم الأمن لغة واصطلاحاً:

أمن: الأمان: والأمانةُ بمعنى: وقد أمِنْتُ فأنا آمِن، وأمَنْتُ غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف. والأمانةُ: ضد الخِيانة. والإيمان: ضد الكفر. وإيمان: بمعنى التصديق ، ضده التكذيب . يقال: آمن به قوم وكذب به قوم. فأما آمنْتُه فهو ضد أخَفْتُه. وفي التنزيل العزيز: {وآمنهم من خوف}. قال ابن سيده: الأمن نقيض الخوف، أَمِن فلان يأْمن أمناً وأَمَناً، (حكى هذه الزجاج) وأمَنَةٌ وأماناً فهوأمِن والأمنةُ: الأمن؛ ومنه قوله سبحانه وتعالى : (أمنةً نُعاساً) ، وفي آيةٍ أخرى (إذ يغَشِّيكُم النُعاس أمَنَةً منه).

وفي حديث نزول المسيح، على نبينا وعليه الصلاة والسلام: وتقع الأمنةُ في الأرض أي الأمن، يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان (لسان العرب، ١٣٤٠هـ:١٣).

ونلاحظ أن التعريف اللغوي يحصر الأمن في عدم الخوف بيد أن بعض الكُتاب يرى أن المفهوم السابق مفهوم ضيق سلبي لا يعكس المعنى الحقيقي للأمن. وهذا رأي وجيه، فشعور الإنسان بالأمن من مشاعر الخوف والقلق والتوتر التي تنشأ لديه لأسباب أخرى ؛ مثل تدني ظروفه الاجتماعية والمعيشية، وتقييد فعالياته وطموحاته بقيود غير مشروعة له ما يبرره من الواقع .

لذا نجد أن جاكبسون (Jacobson) يعرف الأمن بأنه: "شعور الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه بعدم الخوف من التعرض للأذى الحسي وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها على سبيل المثال: حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم". وهذا المفهوم كما نلاحظ، أكثر شمولاً من المفهوم السابق، وله دلالة إيجابية تقربنا من المعنى الحقيقي، لكونه يبرز مفردات تركز على ضرورة الاستجابة للاحتياجات المادية والجسدية للإنسان ليتحقق له الشعور بالأمن. بينما إن الكثير من مشاعر الاطمئنان أو عدم الاطمئنان عند الإنسان ترتبط باحتياجاته الروحية والمعنوية أيضاً ؛ لذا فإن (الشقحاء ، ٢٠٠٤م : ١٣) يرى أنه ليكتمل مفهوم

الأمن على نحو إيجابي، أن يعرف بأنه : " اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه ، ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية " ، قال تعالى: {وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكِّنّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدِّلنّهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً} سورة النور: الآية ٥٥.

وجاء في الموسوعة الفقهية باب أَمن: الأمن للفرد وللمجتمع وللدولة من أهم ما تقوم عليه الحياة، إذ به يطمئن الناس على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويتجه تفكيرهم إلى ما يرفع شأن مجتمعهم ، وينهض بأمتهم.

وورد فيها كذلك: "الأمن مقصود به سلامة النفس والمال والعرض والدين والعقل، وهي الضروريات التي لابد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، وقد اتفق الفقهاء على أن أمن الإنسان على نفسه وماله وعرضه شرط في التكيف بالعبادات، لأن المحافظة على النفوس والأعضاء للقيام بمصالح الدنيا والآخرة أولى من تعريضها للضرر بسبب العبادة (الموسوعة الفقهية، حرف الألف، د.ت :٢٧٢).

وكلمة الوطني، نسبة إلى الوطن ،وهو المكان الذي يولد فيه الإنسان ،وينشأ ويترعرع على أرضه وتحت سمائه، ويتغذى من خيراته ؛ فيتعين عليه خُلقُ الولاء له والدفاع عنه.

وإذا أضفنا كلا اللفظين للآخر تكّون مصطلح الأمن الوطني، وقد عرفه (مهنا ، ١٩٩٦م : ١١) بأنه : (قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها) .

وأشار (الصويغ، ١٤١٢هـ : ١٣) إلى : " أنه يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقة ممكنة للنهوض والتقدم والازدهار".

ويرى (عشقي، ٢٠٠٥م: ٢٨) أن مفهوم الأمن القومي قد ارتبط بالدولة لأنه يتطلب أربعة أمور وهي:

١. تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.

٢. تحديد التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة.

٣. رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطار المحتملة.

٤. بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات ،وتحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد.

ومعنى ذلك أن محاولات عديدة يصعب حصرها جرت لتعريف الأمن الوطني، لذلك سنحاول هنا استعراض تلك التعريفات التي تتميز عن غيرها وتمثل ملامح لتنوع هذه المحاولات، منها مثلاً ما عرفته به موسوعة العلوم الاجتماعية: بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، كما عرفه أمولد ولفرز: بأنه يعني الترجمة المبسطة لمفهوم المصلحة القومية والذي يستوجب سعي الدولة لتحقيقها ، أو هو حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم، ونظر آخرون للأمن القومي من زاوية المستهدف بحمايته فرأوا أن القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن الوطني ، وأن الأمن الوطني بالتالي هو الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين، وقد رآه آخرون أنه يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي فقط.

قال (روبرت ماكنمارا) - وزير الدفاع الأسبق الأمريكي - في كتابه "جوهر الأمن" أن الأمن يعني التنمية ، فالأمن ليس هو تراكم السلاح على الرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنه قد يحتوي عليه ؛ إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن

الأمن ؛ لذلك فقد ذهب إلى أن أمن الولايات المتحدة يـرتبط بتنميـة دول العـالم الثالث (القباع ، ١٩٩٠م : ٣٥٢).

ويعرفه (أحمد،١٩٩٠م: ٣) بأنه " ذلك الجزء من سياسة الحكومـة التـي تهدف من ورائها لتكوين ظروف محلية ودولية مناسبة لحمايـة أو نـشر القـيم الحيوية للدولة ضد الأخطار والتهديدات الموجودة والمحتملة من أعدائها".

وبما أننا غير متأكدين من درجة خطورة التهديد الذي تمثله العولمة علـى عناصر الأمن الوطني للدولة وقيمها الحيوية ، فإن ذلك يقودنـا إلـى أن نخطـط لأسوأ التوقعات ؛ لأن الفشل في تحقيق الأمن الـوطني تكـون نهايتـه مأسـاوية (أحمد،١٩٩٠م: ٣).

وقد رأى آخرون أن يتم تعريف الأمن الوطني بالنظر لوظائفه، فقالوا : إن الأمن الوطني هو حماية الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها واستقرارها، وبالتالي فإن الأمن الوطني يشمل عنصرين هما:

١ - العنصر الذي يتعلق بحماية كيان الدولة ضد أعمال العـدوان، وسياسـات التوسع بما يستلزم ضرورة قيام جيش قوي يمكنه من أداء هذه الوظيفة، ومن ثـم يشتمل هذا العنصر على مكونات عديدة تؤثر على تكوين هذا الجيش مثل التكوين الديمقراطي والقوة الاقتصادية ومستوى التقدم التكنولوجي ، وموقع الدولة ودرجة الاستقرار السياسي ، ودرجة النمو الإداري.. الـخ، وهـي الطبيعيـة Physical Components.

٢ - العنصر المتعلق بحماية النسيج الداخلي للدولة ، وعدم تعرضـها لحـرب دعائية أو ضغوط اقتصادية ، أو عمليات تخريب أو إرهاب قد تؤدي إلى إعاقـة التنمية، أي أن هذا العنصر يتعلق بصد محاولات التدخل في الـشؤون الداخليـة وتحقيق أقصى درجة ممكنة من التناسق، ومن ثم تؤثر في هذا العنصر مكونـات عديدة مثل التكوين الإثني ودرجة النمو الثقافي والقدرة على مواجهـة محـاولات فرض الهيمنة، وهي المكونات الوظيفيـة Functional Components (الـشهراني ١٩٩٩م).

ورأى آخرون أن البحث عن المتغيرات المحيطة بالأمن الوطني بدلاً من الانشغال بالتعريف قد يكون أجدى من الوقوف على معناه ، لذلك رأى (عازار ومون) أن الأمن الوطني يدور حول مجموعتين من المتغيرات: (بيئة الأمن ومدى توافر الاستعداد المادي)، وتشير بيئة الأمن إلى التهديدات الخارجية وأنماط التحالفات، بينما يشير توافر الاستعداد إلى القدرات المادية (العسكرية والاقتصادية) هذا بالإضافة إلى المبادئ الاستراتيجية وهيكل القوة ، والاستخبارات واختيارات الأسلحة، ويرتبط الأمن بكل من الشرعية والتكامل والقدرة على رسم السياسات العامة (آل سعود، ٢٠٠٥م) ؛ لذلك ينتهي هذا الرأي إلى تعريف الأمن الوطني بأنه : " قدرة المجتمع على مواجهة ليس الأحداث الفردية للعنف وإنما المركبة والحادة كما".

وقد قال عنه (نافع ،١٩٧٥ : ١٤) بأنه: "الجهد القومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودفع أي تهديد".

وعموماً فإن معظم الفقهاء السياسيين والقانونيين الدوليين يتفقون على أن هناك قصوراً في دراسة الأمن الوطني، وذلك للأسباب الآتية:

١ - تعقد مفهوم الأمن الوطني: تنطوي فكرة الأمن الوطني على قدر كبير من التعقيد ؛ مما عزا بالكثير من المحللين إلى العزوف عنها، ومن هذا المنطلق تم إهماله مقارنة بالمفاهيم الأخرى التي تعد أكثر جذباً للدارسين

٢ - التداخل بين الأمن الوطني ومفهوم القوة: ومرجع ذلك أن أصحاب النظرية الواقعية في العلوم السياسية يرون أن السياسات الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة ؛ وأن الدول تنخرط في الصراع من أجلها، ويأتي الأمن في مرتبة تالية حيث يشار إليه على أنه ينبثق ويتفرع عن القوة. والنقطة الجديرة بالاعتبار هنا ليست في وجود العلاقة التبادلية بين الأمن والقوة ولكن في أن القوة يمكن أن تصبح محوراً للأمن في مواقف الصراع والمواجهة (وهو ما يحدث الآن في القرن الحادي والعشرين وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر).

٣ - التركيز على مفهوم السلام: أحد أوجه القصور يكمن في عمليـة الـرفض التي ثارت ضد أصحاب المدرسة الواقعية ، ورفض النموذج الذي طرحـوه مـن منطلق ما ينطوي عليه من خطورة ، وأنه يدفع إلى الحرب في عالم أضحى يتسلح بالقوة النووية ؛ لذلك ذهبوا إلى التركيز على مفهوم السلام ابتداء مـن سياسـات السلام والسيطرة على التسليح ونزع السلاح والتعاون الدولي.

٤ - تقاعس الدراسات الاستراتيجية: ويرجع تقاعسها في إثراء مفهـوم الأمـن الوطني إلى استنفاد الجزء الأكبر من طاقتها في الاحتفاظ بالقدرة علـى مواكبـة التطورات الجديدة في نماذج العداوة والصداقة التي تتطلب عملية رصـد وتقـويم مستمر.

٥ - الميل إلى إضفاء الغموض على المفهوم: السبب الأخير للإهمال والقصور المنهجي الذي يعاني منه الأمن الوطني يأتي من ميـل العديـد ممـن يمارسـون السياسة الدولية إلى إضفاء الغموض على مفهوم الأمن الوطني، كمـا أن الأمـن الوطني من منطلق اعتباره مسوغاً للتصرفات ، فهو يعد بمثابة أداة سياسية علـى درجة عالية من القناعة بالنسبة لقطاع كبير من المصالح (مهنا،١٩٩٦م).

٢-٢ مبادئ الأمن الوطني ومتغيراته:

أشارت الدراسات إلى أن الأمن الوطني له مبدآن:

أ -**المبدأ الثابت**: ويرتبط بسلامة أراضي الدولة بغض النظر عن النظام السياسي القائم فيها.

ب - **المبدأ المتغير**: وتعتمد نجاح سياسات الأمن الوطني فيه على التنسيق الجيد بين قوى الدولة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ، والمعنوية والعسكرية لتحقيق تطور هذه القوى الخمس، والتي تعرف بأدوات القوة الوطنية للدولة، بحيث تـدعم كل قوة باقي القوى الأخرى، وليس بأن تنمو واحدة على حساب الأخرى.

ومن أمثلة ذلك: أن القوة الاقتصادية تعطي للدولة المقدرة على بناء قوتهـا العسكرية ، ورسم سياستها الداخلية والخارجية، والقوة الدبلوماسية لا تنجح ما لـم ترتكز على قدرة عسكرية مناسبة، وهكذا (مهنا ، ١٩٩٦ م).

متغيرات الأمن الوطني :

يمكن تحديد متغيرات الأمن الوطني في العوامل الآتية :

١ - **متغير التوازن Tranquility**: بمعنى القدرة على خلق اتفاق أو انسجام خارجي فضلاً عن القدرة على خلق إجماع قومي في الداخل، ومعنى ذلك:

أولاً: وجود اتفاق حول الحد الأدنى من الأهداف العليا للسياسة الخارجية.

ثانياً: وجود إجماع قومي باتفاق غالبية القوانين حول أدوات وأساليب العمل من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا في الداخل والخارج.

ويمكن القول بأن متغير التوازن هذا إنما يمثل البعد السياسي المتعلق بالتفاعل للأمن الوطني.

٢ - **متغير الرفاهية Well-being:** بمعنى قدرة المجتمع على تحسين كل من مستوى المعيشة Standard of Living وظروف الحياة Quality of Life على السواء، ويمثل المتغير البديل الإجرائي للتنمية.

٣ – **متغير القدرة العسكرية Military Might**: بمعنى مدى توافر عناصر القوة العسكرية من قوات ومعدات واستراتيجية استخدامها.

وعلى المستوى القومي تثار قضية المؤشرات المكونة لكل من تلك المتغيرات خاصة من الناحية الإجرائية ، ويمكن تحديد أبرزها فيما يلي:

أ -متغير التوازن: ويندرج تحته ما يلي من المؤشرات:

١. الوثائق والمؤسسات التي تختص بتحقيق التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع.
٢. أشكال النفوذ الإقليمي والدولي، بمعنى كيف يتم التأثير في الأصدقاء والأعداء ؟
٣. الحركة الدبلوماسية ومدى فاعليتها.
٤. الأهداف القومية الإستراتيجية العليا.
٥. الإرادة القومية متمثلة في الروح القومية كما تظهر في قضية التعبئة الشعبية.

ب- متغير الرفاهية: حيث يتم تحديد المؤشرات الدالة على كـل مـن مـستوى المعيشة وظروف الحياة، ومن ذلك ما يلي :

١. الناتج القومي الإجمالي GNP.
٢. متوسط الدخل الفردي GNP/C.
٣. توقع الحياة عند الميلاد Life Expectancy at Birth.
٤. معدل التعليم Literacy Rate.
٥. نسبة الحضر إلى الريف (من إحصائيات نسبة الحـضر إلـى إجمـالي السكان).

ج -القدرة العسكرية: ويمكن استخدام المؤشرات الآتيـة للتعبيـر عـن القـدرة العسكرية:

١. حجم القوات العسكرية.
٢. حجم ونوع الأسلحة / وكذلك الأسلحة النووية.
٣. الصناعة المحلية للسلاح.
٤. التدريب المحلي للخبراء العسكريين والضباط.
٥. مستوى التنظيم والانضباط والروح المعنوية .

٢-٣ مقومات الأمن الوطني:

لكي نحقق الأمن الوطني وفقاً للمفهوم الشامل فإن ذلك يستلزم العناية بمتغيـرات تتصل بمجالات مختلفة من مجالات اهتمام الإنسان، وهذه المقومات تتـأثر بقـوة الأمن الوطني واستقراره أو ضعفه واضطرابه ، وأبرز هذه المقومات ما يلي:

أ -**الإيمان:**

وهو ما يؤمن به الإنسان ، ويعقد عليه ضميره ، ويتخذه مذهباً وديناً يـدين به بصرف النظر عن صحته أو بطلانه (الحمد، ١٤١٩هـ: ٨).

وهذا الإيمان يمثل المحرك الأساسي للإنسان في كل زمان ومكان؛ فكلمـا زاد الإيمان عند الفرد كلما تمكن حب الوطن في قلبه، وهذا مـا يحقـق الأمـن الوطني بمفهومه الشامل.

وقد عرفه مجموعة من الباحثين الغرب بأنه: "القيم والأصـول المرجعيـة التي تصبغ التصرفات بصبغة شرعية" وهي عنـدهم توحـد خيـارات الإنـسان وسلوكه، وتساهم في ضبط الخلافات الإنسانيةـ وتسويغ الوضع القائم.

ب - الاقتصاد:

وهو كما أشار الصويغ: "قدرة الدولة على توفير احتياجات المجتمع، سواء محلياً أم خارجياً بأيسر السبل، والقدرة على تجنب فرض قيود أو تهديـدات مـن خارج الدولة، فضلاً عن قدرتها الاقتصادية على دعم القدرة السياسية والعسكرية" (الصويغ، ١٤١٢هـ: ٩٧).

ويرى (بكار، ١٤١٣هـ): "أن الاقتصاد وهو المحور الـرئيس فـي هـذا العصر، ومع هذا هو في وضعية عالمية سيئة أربكت الفكر الذي يوجه عملياته في عالم اليوم".

ج - المجتمع:

إن توجهات المجتمع سواء بالإيجاب أم السلب تؤثر تأثيراً كبيراً في الأمن الوطني، فكلما لبيت مطالب المجتمع ، وأشبعت الحاجـات الأساسـية للمـواطن، وتحققت العدالة الاجتماعية والترابط الاجتمـاعي ، وتقـدمت مظـاهر الانتمـاء والتضامن ، كلما ساهم في قوة الأمن الوطني والعكس بالعكس يكون.

د - السياسة:

إن تحركات أفراد الدولة والمحسوبين عليها من أهم المؤثرات في الأمـن الوطني ، فكلما صارت هذه التحركات إلى حل مشكلات الدولة وحسم النزاعـات فيها والتوجهات الإيجابية تجاه مصالح مفيدة ومثمرة؛ كان ذلك كله في تقوية الأمن الوطني؛ أما إذا كانت التوجهات غير أخلاقية ومن أجل المصالح الذاتية لأصحاب النفوذ في الدولة على حساب مصالح الدولة الحقيقية أدى إلى آثار سيئة على الأمن الوطني.

هـ - القوة العسكرية :

تعد القوة العسكرية في أية دولة أهم بعد من هذه الأبعاد؛ حيث تهتم بتأمين الدولة من الأخطار الداخلية والتهديدات الخارجية مما يعمل على فـرض الأمـن والاستقرار في البلاد.

٢-٤- مظاهر الأمن الوطني وأركانه وخصائصه:-

٢-٤-١ مظاهر الأمن الوطني :

للأمن الوطني مظاهر وأركان وخصائص تميزه وتحدد مفهومـه وأطـره وبالتالي تمهد الطريق لإلقاء الضوء على تطبيق مفهوم الأمن علـى الدولـة فـي إطارها الوطني سواء كان ذلك في مجالها الـداخلي أم فـي المجـالين الإقليمـي والدولي. والمظاهر التي يمتاز بها مفهوم الأمن الوطني هي:-

أ- المظهر الحسي:

ويتمثل في المظاهر المادية الملموسة التي من شأن توافرها أن يؤدي إلـى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن، كالاستقرار في سكنه وعمله ، والاطمئنـان إلـى الوسط المحيط به سواء في مكان العمل أم السكن ، ويشمل هذا الظواهر الطبيعية التي يمكن أن تهدد أمنه كالفيضانات والحيوانات المفترسة والزلازل والبراكين.

ب- المظهر المعنوي:

ويتمثل في اعتراف البيئة الاجتماعية وإقرار المجتمع الدولي بمكانته فيه أياً كان حجم هذا المجتمع ونوعه، وأن يعترف بدوره في محيط الجماعـة الإنـسانية فينال الاعتراف والتقدير، إذ أن الأمن المعنوي للفرد ركيزة للأمن الوطني ككـل، وهو الثمرة المرجوة لكل جهد أو عمل أمنى سواء كان ذلك على مستوى الفرد أم الجماعة أم الدولة ، فالإحساس بالخطر وفقدان الإحساس بالأمن أرقُ ينتاب أولئك جميعاً ؛ فهو كما قد يكون هاجساً فردياً فقد يكون هاجساً وطنياً وكما يكون هاجساً وطنياً قد يكون هاجساً دولياً يتجاوز نطاق الدولة الواحدة والإقليم إلى العالم بأسره.

وفكرة الأمن لصيقة بالوجود الإنساني ، فالإنسان كائن اجتمـاعي، وكـون الأمن لصيق بالإنسان ، فهو لصيق بالجماعة، فكلاهما (الفرد والجماعة) يملكـان شعوراً قوياً بحاجتهما إلى الأمن وضرورة تحقيقه وصيانته.

وعندما نتحدث عن الأمن المعنوي، فلابد لنا أن ندرك أن لهذا الأمن سماته التي يمكن إجمالها في أربع نواح هي: التطور، والذاتية والفطرية والنسبية.

(١) فهو من ناحية أولى متطور:

يتطور الحياة الشعورية للفرد والجماعة من الطفولة إلى الـشيخوخة، ومـن البداوة إلى الحضارة، ومن حيث الزمان والمكان.

(٢) ومن حيث الذاتية:

فهو على جانب كبير من الذاتية، إذ يظهر الاضطراب فيه كلما اقترب الخطر من الأفراد الذين يتهددهم هذا الخطر.

(٣) الفطرية : فمن الطبيعي أن يكون الأمن فطرياً طالما كان إحساسا غريزيا فطريا مجبولا في أعماق الإنسان بفطرته وغريزته، حماية للنوع وتحقيقاً لبقائه في هذا الوجود.

(٤) نسبية الإحساس بالأمن أو الشعور به : فيتضح في أن ما يثير الخوف في مجتمع ما قد لا يثير الخوف في مجتمع آخر، وتبدو فيـه النـسبية فـي أوضـح صورها في نظرة المجتمعات الحديثة للأيدلوجيات المعادية، وفي نظرتها للعـدو الذي يستهدف كيان الدولة(نافع ، ١٩٧٥م : ١٧– ٢٢).

٢-٤-٢ – أركان الأمن الوطني :

لكل مفهومٍ أركانه التي يقوم عليها ، ومن هذا المنطق فإن للأمن الوطني أركان تعتبر المقوم الأساسي له ، وهي من وجه نظر (القباع ، ١٤٢٥هـ : ٣١ ، ٣٢) تتمثل فيما يلي :

١. السلطة الشرعية .
٢. الموقع الجغرافي والمكانة الاستراتيجية .
٣. القدرة العسكرية والأمنية .

٠٤ العامل السكاني .
٠٥ التماسك الاجتماعي .
٠٦ التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٠٧ التطور التعليمي والثقافي .

٢-٤-٣ خصائص الأمن الوطني:

يقوم مفهوم الأمن الوطني على عنصرين العنصر الأول المجتمع وهو عبارة عن الشعب الواحد المتجانس والمتحد والذي يشكل البنية الاجتماعية للدولة، أو شعب الدولة ، أما العنصر الثاني فيتمثل في وجود الإطار السياسي لهذا المجتمع وهو الدولة ، أو النظام الحاكم المسيطر على مقاليد الأمور في الدولة. فمفهوم الأمن الوطني هو مفهوم شمولي كلي لا يقتصر تبعاً لذلك على بعد مجتمعي دون سواه ، وإنما يمتد ليشمل كافة الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، ويتميز مفهوم الأمن الوطني بالخصائص الآتية:

٠١ النسبية:

ينبغي أن يكون مفهوما نسبيا ، ومرد هذه الضرورة إلى الحاجة الدولية إلى الأمن المشترك، وأساس هذه الحاجة ذلك الإدراك الذي فحواه أن الدول ، طالما أنها لا تستطيع ضمان أمنها بصورة مطلقة لأنه يتقاطع وأمن غيرها، عليها تبعا لذلك، أن تتعايش مع بعضها ضماناً لأمنها وللأمن الدولي ؛ أي أن مفهوم أمنها ينبغي أن يكون نسبياً لا مطلقاً. وفي سياق ونسبية مفهوم الأمن تجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية مفادها أن إستراتيجية الأمن الوطني ليست حالة ثابتة وجامدة، وإنما هي حالة متغيرة ومتطورة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف التاريخية ونوعية التهديدات والأخطار الأمنية و تتأثر بها، وتختلف باختلافها ، وتتغير بتغيرها من عصر إلى عصر في الدولة الواحدة، ومن دولة إلى دولة في العصر الواحد ، ومن هنا تبرز الحاجة والضرورة للتمييز بين الثوابت والمتغيرات، وكذلك التمييز بين الحد الأعلى والحد الأدنى للأمن الوطني في كل مرحلة من

المراحل وفقاً للحقائق القائمة فعلا، وليس بالنوايا المستحصلة فكراً أو الاهتمامات المتوقعة تصوراً.

٠٢ المرونة:

ينبغي أن يكون مفهوم الأمن مرناً واسعاً نامياً متطوراً يجمـع ولا يفـرق ويستقطب ولا يستبعد ،وذلك حتى يتمكن من التعايش مع الظـروف المـستقبلية.

٠٣ وضوح مصادر التهديد:

ينبغي أن ينطوي المفهوم المراد للأمن الوطني على تصور واضح لمصادر ومضامين التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الآن ، أو قد يتعرض لهـا فـي المستقبل، وفي الوقت ذاته أن يتضمن إدراكا لا لبس فيـه ولا غمـوض لمـسألة أساسية أخرى، هي: من الأعداء؟ ومن الأصدقاء؟

٠٤ استثمار عناصر القوة:

ينبغي أن يعتمد مفهوم الأمن الوطني على رؤية واعيـة لكيفيـة تحويـل عناصر القوة مادياً ومعنوياً إلى قدرة مؤثرة ، فالعبرة لا تكمن في مجرد وجـود هذه العناصر فحسب، وإنما تكمن أساساً في عملية استثمارها وتوظيفها توظيفاً حياً متجددا، فمن خلال التوظيف الحكيم يمكن ترتيب ظروف وأوضاع ملائمة تساعد على إنجاز الأهداف المتوخاة بأقل خسارة ممكنة ، فقد يتعرض الأمـن الـوطني للتهديد والخطر إذا تعرضت أسسه وثوابته التي يرتكز عليهـا جـوهر الوظيفـة الخارجية للدولة، إلى عدوان مباشر ، أو وشيك ، أو محتمل.

وفضلاً عن ذلك فإن القوة ليست حالة مطلقة ثابتة ؛ ولكنها حالة نسبية متغيرة ، فإلى جانب القوي يوجد دائما من هو أقوى، ثم إن قـوي اليـوم كـان ضـعيفاً بالأمس، وضعيف اليوم يمكن أن يكون قوى الغد ، والتاريخ فيه هذا وذاك وفيـه الكثير من العبر (الرهوان ،٢٠٠٠م).

٢ــــ ٥ الصبغة الدفاعية للأمن الوطني:

يثور جدل إعلامي في الآونة الأخيرة حول الـصبغة الـشرعية للحـرب الأمريكية ضد الإرهاب ، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الأجـراء والذي أطلقت عليه (الحرب الاستباقيه) جزء من أمنها الوطني، وهنا لابـد مـن التمييز الدقيق والمدروس بين تيارين للأمن مختلفين اختلافـا جـذرياً بالطبيعـة والنوعية عن بعضهما باعتبارهما ضدين متعاكـسين، الأول: ويـدعى المفهـوم الدفاعي للأمن الوطني وهو مفهوم مشروع وعادل ، ومن حق كل دولة أن تنتهجه وأن تمارسه دفاعاً عن الوطن والاستقلال والمقدرات، حقاً مطلقـاً دون قيـد ولا شرط.

والثاني يدعى المفهوم الهجومي التوسعي ، وهو مفهوم ظالم غير مـشروع لأنه يقوم على التعصب والعدوان ويطالب لنفسه ما يحرمه على غيره.

٢-٦ تطور استراتيجيات الأمن الوطني

لقد تطورت الأخطار التي تهدد الأمن الوطني للدولة ، وهو مـا أدى إلـى تطور وتبدل استراتيجيات الدفاع والحماية لأمن الدولة القومي، فمن الاعتماد على الإمكانات الذاتية في مواجهة الخصم ، إلى التكتل مع دول أخرى ، أو الدخول في أحلاف عسكرية ومعاهدات سياسية تكمل بها الدولة قوتها ، وتعوض بها الـنقص في وسائل دفاعها وحمايتها، حتى وصل المجتمع الدولي إلى درجة معينـة مـن المدنية والحضارة جعلته يعرف مفهوم الأمن الجماعي والذي استمر حتى رجعت مرة أخرى نظرية توازن القوى في ظل عصر الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، وأيضاً تطورت الأخطار التي أصبحت تهدد الأمن الوطني للدولـة ، إذ كانت قاصرة في البداية على العدوان المسلح فقـط ؛ ثم ظهرت الأخطـار التـي تصيب أمن الدولة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي أيضاً، وهـو مـا أدى لتغير شامل في مفهوم ونظريات الأمن الوطني واستراتيجيات الدفاع عنه وحمايته، كما أن مفهوم القوة الوطنيـة للدولـة تبـدل وتطـور هـو أيـضاً ولـم يعـد يقتصر على القوة العسكرية فقط بل تعداها إلى قوتها الوطنية الشاملة وعلاقاتهـا السياسية ، وقوتها الدبلوماسية ، وتحالفاتها مع الدول الأخرى.

٢-٦-١ – الأسلوب التقليدي للدفاع عن الأمن الوطني للدول :

كانت أكثر أساليب الدفاع عن الأمن الوطني تتمثل في تجهيز قوة عسكرية مسلحة قادرة على الدفاع عن حدود واستقلال وسيادة الدولة ضد أي تهديد خارجي وأيضاً الدفاع عن استقرار النظام.

وقد حدث بعد ذلك ونتيجة لازدياد تعرض الدول لأخطار خارجية ، ونظراً لاتساع نطاق النفوذ والتدخل الدولي، أن عرفت البشرية نظام الأحلاف العسكرية فقد تبرم دولتان أو أكثر معاهدة فيما بينهما يتم بمقتضاها التزام أي منهما بالتدخل لمساعدة أو تقديم الدعم والعون العسكري إلى الدولة الأخرى التي تتعرض لاعتداء عسكري خارجي.

٢-٦-٢ – نظام توازن القوى :

وهو نظام سياسي أقرب ما يكون إلى نظام سلام منه إلى نظام حرب قائم على توازن فعلي في القوى العسكرية بين القوى العظمى يحول دون أن تبدأ دولة ما حرباً تعرف أن الطرف الآخر قادر على ردها والدفاع عن نفسه إذا ما جوبه بعدوان خارجي يستهدف سيادته ، أو استقلاله ، أو سلامة أراضيه ، وقد قننت معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م هذا الوضع الدولي القائم على توازن القوى (الموسوعة السياسية ، ١٩٩٤م: ٢٩٠).

٢-٦-٣ تطور طبيعة ونوعية الأخطار التي تهدد الأمن الوطني وانعكاساته على الأمن الداخلي :

تطورت الأخطار التي تهدد الأمن الوطني، كما تنوعت أشكالها ومصادرها، ولم تعد تقتصر على أسلوب واحد ، أو شكل واحد ، أو حتى اتجاه معين، بل إن الأخطار ذاتها قد حوت أشكالاً كانت من قبل تعد من صميم الشأن التنموي والثقافي للدول، والأفراد، وقد كان لهذا التطور بلا شك انعكاس كبير على الأمن الداخلي داخل الدول ذاتها.

وقد اتسع بعد ذلك مفهوم الأخطار التي تهدد الأمن الوطني حيث خرجت من عباءة الأعمال العسكرية إلى الأعمال التي من شأنها تهديد مصالح أو قيم ومقومات الدولة الأساسية، كأعمال المقاطعة الاقتصادية أو التكنولوجية ، أو

التلوث البيئي ، أو قطع مصادر المياه ، أو الإمداد بالطاقة كالبترول والكهرباء، أو حتى إفساد الشباب بنشر القيم الفاسدة والهدامة بيـنهم ، وإشـاعة روح اليـأس ، وتثبيط الهمم فيهم، وتهديد صحتهم العامة بأعمال تستهدف ذلك كالعمل على نـشر الأمراض والأوبئة أو النيل من الصحة العامة للمواطنين ، ونشر الأمراض التي لا علاج لها كالإيدز أو الفشل الكلوي مثلاً عن طريق تصدير أغذية معالجة وراثياً ، أو مهجنة بمواد تسبب الأمراض المستجدة.

ثم تطورت مصادر الأخطار التي تهدد الأمن الوطني ليصبح من الـوارد والمتوقع أن تأتي من قبل جماعات إرهابية من داخل الدولـة أو مـن خارجهـا، وتستخدم السلاح التقليدي أو غير التقليدي أيضاً، فقد رأينا الجماعـات الإرهابيـة باليابان (كانت يابانية) وقد استخدمت غاز السارين في عملياتها والتي اسـتهدفت الجماهير اليابانية بمترو أنفاق طوكيو، وفي المقابل رأينا أعمـالاً إرهابيـة مـن الداخل ، واستخدمت السلاح التقليدي وهو المتفجرات ، ثم رأينا بعد ذلك عمليـات إرهابية تصيب الأمن الوطني في مقتل ، ويتسبب فيها أفراد من خـارج الدولـة ويستخدمون في أعمالهم وسائل جديدة تماماً ، وهي الطائرات المدنية العملاقة التي يتم اختطافها كصواريخ تنطلق بركابها ومختطفيها لتصيب أهدافها داخل أراضـي ومدن الدول المستهدفة، وهو ما حدث في أحداث الحادي عشر من سـبتمبر عـام ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، وآخر هذه الأخطار العولمة بما فتحته من أبواب كانت مغلقة ، فتخطت الحدود الدولية وتواصلت مـع المواطن الفرد بشكل مباشر، وربطت المؤسسات المحلية بالهيئـات الدوليـة دون اعتبار لمصلحة الدولة المعنية، وزادت من نفـوذ الـشركات العملاقـة، وفعلـت اتفاقيات دولية قد لا تخدم مصلحة الدولة ولكنها السبيل الوحيد أمامها للاسـتمرار في التواصل، وهذا كله يمثل زلزالاً جديداً لمفهوم الأمن الوطني.

لذلك ونتيجة لهذه النوعية الأخيرة من الأخطار فقد أصبح ينظـر لنوعيـة الأفكار والعقائد السائدة في داخل دولة ما والتي من الممكن أن ينجم عنهـا فكـر أصولي متطرف قد يعتنقه إرهابيون يهددون أمن الدولة القومي وقد بات ينظر لهذا الفكر الأصولي المتطرف كعنصر أو مصدر يهدد الأمن الوطني يجب العمل على

محاربته، فباتت نوعية التعليم داخل دول الشرق الأوسط وطبيعـة المـواد التـي تدرس به مصدراً لتهديد الأمن الوطني بالدول الغربية مثلاً لذا طالبـت الولايـات المتحدة بحتمية تعديل مناهج التعليم التي تحض على الجهاد في السعودية والـيمن وباكستان، كما أصبح المناخ السياسي الذي يسمح بالفكر الديني المتطـرف بـأن يعمل أو المنغلق الذي يولد الكبت ، ويمنع إطلاق حرية الرأي والتعبير أو يحظـر حقوق الأقليات العرقية، أو يمنع المشاركة السياسية أو المدنية عن النساء قد يكون مثل هذا المناخ السياسي مولداً أو دافعاً للإرهاب ، ويستوجب أن يتغيـر حتـى لا يتسبب أو ينجم عنه وجود إرهابيين يهددون أمن للولايات المتحدة.

بل إن أحداث ١١ سبتمبر كانت السبب في سعي الإدارة الأمريكية لتبنـي برنامج مساعدات خارجية مختلف عما كان معمولاً به من قبل، منذ رأى بعـضهم داخل الإدارة الأمريكية أن أحداث ذلك اليوم هي نتاج لغيـاب الديمقراطيـة فـي البلدان العربية والإسلامية بمعناها الواسع والدقيق أيضاً، والذي يؤدي إلى تطرف من ينتمي إلى التيار الديني لعدم وجود آلية سليمة لمشاركته فـي الحكـم ويـرى بعضهم الآخر أن النظم العربية والإسلامية تشجع الهجوم علـى الغـرب وعلـى أمريكا لتحويل الأنظار وصرف عوامل الإحباط عن المشكلات الداخلية التي تعاني منها تلك الدول، وبالتالي فإن موضوع الديمقراطية في الوطن العربي لا يجب أن يكون من المواضيع المحظور الحديث عنها، ويصبح التدخل في الشؤون الداخليـة مسألة مهمة بالنسبة لأمريكا، ومن ثم كانت الدعوى لتغيير النظم ودعم العناصـر الديمقراطية بالبلدان العربية.

كما إن هذا التغيير قد أدى للتداخل الشديد أو الاختلاط بين مـا يمكـن أن يصنف على أنه أخطار داخلية تختص بها قوى الأمن الداخلي ، وتلـك الأخطـار التي تضطلع بها القوات المسلحة، وأيضاً تعددت أشكال وأنواع الأخطـار التـي يمكن أن تصيب الأمن الوطني، فقد أصبح هناك أخطار ثقافية وبيئية واقتـصادية

واجتماعية، وبالتالي تشابك عمل قوى الأمن الداخلي فـي مجـال مكافحـة تلـك الأخطار المستجدة مع عمل جهات ووزارات أخرى لم يكن لها علاقـة بحمايـة الأمن الوطني بالمفهوم التقليدي للكلمة.

ولذلك فقد بات من المألوف أن يتم إيجاد نوع مـن التنـسيق أو التعـاون الكثيف بين تلك الجهات والشرطة ، وخاصة بين القوات المسلحة والأخيرة، حتى رأينا الحكومة الأمريكية تنشئ بعد أحداث الحادي عشر من سـبتمبر قيـادة ذات تشكيل جديد تتكون من عناصر من قيادات القوات المسلحة والشرطة وإدارة الأمن الوطني ، ويعهد إليها بالتصدي للعمليات الإرهابية في الوقت الحاضر، كمـا تـم الحديث عن تغيير العقيدة القتالية للقوات المسلحة لتتمكن من مواجهة التغيير فـي نوعية الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الأمن الوطني وشكله ، وأن من الممكن أن تتم ملاحقته داخل المدن ووسط تجمعات الأهالي ، وداخل الدولة ذاتها ولـيس على الحدود كما كان يتم من قبل، وأن يؤخذ في الحسبان أن العدو المستهدف عدو خفي غير معلوم ويتستر خلف مدنيين وأهداف حيوية للدولة (الـسيد ، ٢٠٠٣م : ٢٧ – ٣١).

المبحث الثالث: العولمة وعلاقتها بالأمن الوطني

تمهيد:

إن العولمة كغيرها من الظواهر التي تمر بالبشرية لا بد أن تترك آثاراً على مسيرتها سلباً أو إيجاباً، وسيكون لها إفرازات في عدة جوانب ، والتحديات الأمنية والصور الإجرامية التي ظهرت مؤخراً تتطلب من رجل الأمن الإلمام بالتقنية الحديثة، وبالأساليب المستجدة التي يستخدمها المجرمون، وبالأنظمة العالمية، والاتفاقات الدولية التي تجرم بعض الأفعال أو تجيزها ، وأصبح لزاماً على رجل الأمن متابعة الأحداث على مستوى العالم ، لأن العالم أصبح قرية واحدة وما يحدث في أقصاه يتأثر به الذي في أدناه بفضل التقنيات وثورة الاتصالات وخاصة بعد ظهور الإنترنت ، وبعض الفضائيات التي تنشر الرذيلة ، ولا تؤمن بالقيم والمبادئ والأخلاق والدين.

ملامح تحديات العولمة للأمن الوطني :

تسهم العولمة في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد فتحدث تركيزاً للثروة ، وزيادة في نسبة البطالة والفقر. وهذا التعاون الكبير - مع اتساع دائرة الفقر - له - آثار خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والأمني ، فالشعوب المحرومة والمهمشة هي وقود الثورات ، وحركات العنف والتمرد (العبد الله، ١٤٢٠هـ: ١٠٩).

فعلى الرغم من أن الشمال لا يمثل إلا أقل من ربع سكان المعمورة فإنه يتحكم في (٩٠٪) من إجمالي الإنتاج الصناعي ؛ بينما لا يتعدى نصيب الجنوب (١٠٪) كما يتضح من الجدول رقم (١)، وهذا التفاوت لا بد أن يكون له آثاره الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الجدول (١)

المـــــؤشـــــرات	الـشــمــال	الـجــنــوب
عدد السكان	١,١ مليار	٤,٣ مليار
النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي العالمي	٨٧٪	١٢٪
النسبة المئوية من إجمالي الناتج الصناعي العالمي	٩١٪	٩٪
متوسط دخل الفرد السنوي	٩٤١٧ دولاراً	٥٣٤ دولاراً
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي سنوياً	٤٥٤ دولاراً	١١ دولاراً
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي سنوياً	٤٩٠ دولاراً	٢٨ دولاراً
نسبة الحاصلين على مياه صالحه للشرب	٩٧٪	٥٩٪
متوسط عمر الفرد	٧٣ عاماً	٥٩ عاماً

توزيع الإنتاج الصناعي بين دول الشمال والجنوب

المصدر (مجلة الحرس الوطني ، ١٤١٩هـ ، عدد ٥٣).

ولقد استطاعت العولمة من خلال التطور العلمي القفز فوق العوائق الجغرافية والعمل على توجيه الرأي العام العالمي، وفرض منظومة قيم جديدة ، وأساليب معيشية ، وطرائق تفكير لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي لتلك الدول، وقد لا تنسجم كذلك مع معطياتها الاجتماعية، مما أضعف دور الدول في تحقيق تراكمية الوظيفة الحضارية، وفي تعزيز التنشئة السياسية ؛ كذلك أسهم الترابط مع مصادر المعلومات ووكالات التنشئة العالمية في إيجاد نوع من الولاء والمشاركة لتلك الشبكات على حساب الولاء والانتماء الوطني ، وهذا له تأثير كبير في وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره.

وقد أشار (كارلتون والطويل،١٩٩٧م: ٢٤) إلى آثار العولمة في الجوانب الأمنية بقولهما: تسهم العولمة كذلك بصورة متبادلة في زيادة التباعد والتفاوتات الاقتصادية والتباينات التربوية، والفجوات المعرفية، وهي عامل يسهم في احتدام الصراعات الدينية والقومية، وفي غزو المجتمعات والدول، وإضعاف روابط التضامن التي من المفروض أن تدعمها الثقافة العالمية في القرية الكونية.

ومن جانب آخر للعولمة قدرتها على إزالة القيود الجمركية المفروضة على البضائع ، وإضعاف الضوابط التقليدية على تدفق الأموال والمعلومات عبر الشبكات الإلكترونية ، وذلك قد يسهم في انتشار الجريمة المنظمة سواء تجارة المخدرات أم جرائم الإرهاب والاختلاسات المالية بيسر وسهوله (العبد الله ،١٤٢٠هـ : ١٠٩).

وفي البحوث التي قامت في ندوة (العولمة وتأثيرها في المجتمع والدولة) التي نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تطرقوا إلى الاتساع الهائل لظاهرة العولمة من خلال تقنيات الاتصال والشركات العملاقة العابرة الحدود التي تحولت إلى سلطة دولية غير منظورة تهدد سيادة معظم دول العالم لاسيما بعد التحولات الإستراتيجية التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة وبعدما بدأ الاتجاه العالمي ينزع إلى سيادة السوق العالمية ، وإلى تقليص الخدمات التي تقدمها الدولة، وإلى ترسيخ ما يسمى بالمواطنة العالمية، وقد تعرضت الندوة لمفهوم الأمن القومي عقب التحولات الاقتصادية والثقافية ، والجغرافية والعسكرية والبيئية والإعلامية والاجتماعية ؛ وذلك بحثاً عن العناصر الأكثر تأثيراً بالنسبة إلى الأمن القومي للدولة ، وعناصر استمرار سيادتها خصوصاً بعدما بات حتى بالنسبة إلى الأمم المتحدة حق التدخل الإنساني أهم من سيادة الدول ، وتسهم ثقافة العولمة والتي ترتكز على الفلسفة الليبرالية في تعزيز الفردية، مع العلم أن نموها داخل المجتمع يضعف الإطار القيمي الجماعي، ومؤسسات الضبط غير الرسمية والفردية ، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في التحرر من القيود الاجتماعية والتمحور حول الذات ، والعمل على إشباع الرغبات غير المحدودة ، وهذا يساعد على تفاقم المشكلات الاجتماعية، والتمرد على أعراف المجتمع وقيمه، وإضعاف الانتماء والارتباط بالمجتمع وثقافته(أمين ، ١٩٩٨م: ٢٥).

كما تعمل العولمة على إقصاء الثقافات المحلية وتهميشها ، وهذا لا يعني أنها تسير دون مقاومة وردود فعل مضادة ؛ بل العولمة تواجه تيارات شعبية عريضة تسعى إلى تأكيد الخصوصية الثقافية والحفاظ على الهوية، وإحياء التراث.

وقد بنى(هنتنجتون) صاحب (نظرية صراع الحضارات) نظريته على استقراء كبير لحركات المقاومة وتياراتها التي تتم في دول العالم لعملية التغريب، ومن المعتقد أن هذه المقاومة قد أحدثت انشطاراً بين نخب العولمة والتيارات الشعبية العريضة التي تقف ضدها، وحركات الاحتجاج والمقاومة سوف يكون لها أخطارها الأمنية الكبيرة وبالتأكيد أن لغة الاحتجاج وأساليب المقاومة للعولمة تعتمد على الموقف الرسمي الذي تتخذه الدولة من مسيرة العولمة (عسيري، ٢٠٠٠م: ٧٣).

والعولمة بأشكالها ومظاهرها وأدواتها المختلفة تحد من سلطة الدولة وتعمل على نشر القيم والأفكار الليبرالية التحررية، ومسيرة العولمة هذه أوجدت تحديات كبيرة للدولة حيث تزايدت وانتشرت حركات التمرد والانفصال سواء في الدول الكبيرة أم الصغيرة ، وتشير الإحصاءات إلى أن ٢٨ دولة تواجه حركات انفصالية وعصيان مع حملها للسلاح أحياناً بينما تشهد ٤٣ دولة أخرى حركات تطالب بالحكم الذاتي ولكنها تعتمد الطرائق السلمية.

لقد ظلت الحكومات في مختلف أنحاء العالم سيدة قرارها ، سـواء أكانـت ديمقراطية أم دكتاتورية حتى البداية الحقيقية والملموسة لنظام العولمة التي يـؤرخ لها توماس فريدمان بسقوط سور برلين في عام ١٩٨٩م ، وفي مطلع التسعينيات أمسك الاقتصاد بزمام المبادرة بحيث أصبحت السياسة تابعة له، وتكونت عوامـل خفية وقوى اقتصادية غامضة تستطيع ممارسة الضغط الفعال على القرار السياسي دون أن تكشف عن هويتها، وأصبحت حكومة أي قائد سياسي في مهب الريح إذا لم يضع في اعتباره شروط ومتطلبات هذه القوى الغامضة الخفية التي يمكـن أن تسحب البساط من تحت قدميه بمنتهى البساطة، سواء بممارسة لعبة المضاربات أم الديون التي تزداد أرباحها المركبة إلى أن تتجاوز القيمة الأصلية للـديون التـي تحولت إلى مشروعات على أرض الواقع لم تأت بأرباحهـا بعـد.وهـذه القـوى الغامضة الخفية يسميها فريد مان "القطيع الإلكتروني".

ويرى (عبد الغني عبد الغفور، ١٩٩٩م: ١٩) أن العولمة توفر فرصاً لقوى سياسية واقتصادية خارجية لممارسة أنشطة تؤلف إخلالاً بالأمن الوطني.

ومن الأطروحات المهمة أنه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة ، وتتسع الفروق المادية بين المواطنين ومثال ذلك أن (٣٥٨) مليارديراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (٢) مليار من سكان العالم ، ولا شك أن أستئثار فئة قليلة من السكان بالجزء الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية له أثر مباشر على استقرار المجتمعات ، ويزيد مشاعر الكراهية والتذمر بين السكان، بل إن الفقراء والجياع قد يقومون بثورات اجتماعية للدفاع عن أنفسهم تجاه هذا الظلم الاجتماعي المحتمل ، وقد عبر عن ذلك (أبو شامة ،٢٠٠٥م:١١) بقوله: "إن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق في ظل العولمة".

والباحث هنا ليس من دعاة العولمة ، وإنما يكتفي بدراستها وتحليلها بهدف توظيف إيجابيتها وتجنب سلبياتها، ولذا فإنه سيكون أكثر احتراماً لهذه القوى الخفية، ويؤيد من أطلق عليها مصطلح "الحكومات الخفية" بدلاً من مصطلح "القطيع الإلكتروني" وفي هذا الصدد يشير (راغب، ٢٠٠١م: ٣٨) إلى ذلك بقوله: "وإذا ما تتبعنا تطور العولمة نجد أن الحكومات التي تشكلها العولمة تعتبر بمثابة حكومات خفية لأنها تتكون من المستثمرين ذوي الجنسيات المتعددة ، والهويات المجهولة في مجالات الأسهم والسندات والعملات ، وفي الوقت نفسه المتصلين ببعضهم من خلال الشاشات والشبكات والأزرار".

وبطبيعة الحال فإن تعدد الجنسيات ليس مقصوراً على المستثمرين الأفراد ، بل يمتد ليشمل الشركات العملاقة عابرة القارات والتي تستثمر رأسمالها في كل البلاد التي تفتح لها أبوابها، أو التي تسعى إليها، ولكن بشروطها، بصرف النظر عن ظروف هذه البلاد التي لا تملك سوى القبول أو الرفض .

وفي حالة القبول يتحتم على هذه الدولة أن ترضخ لشروط هذه الشركات ، ولا تلتفت كثيراً إلى مسألة السيادة الوطنية التي أصبحت "موضة" قديمة في عصر العولمة .

ويؤيد ذلك (خليفة، ٢٠٠١م: ٤٨١) بقوله: "والنتيجة التي يستخلصها الباحثون والمختصون في هذا المجال هي أنه إذا كان النمو الاقتصادي في الماضي يعمل على خلق أكبر قدر من فرص العمل ، فإن النمو الاقتصادي في

إطار العولمة يؤدي إلى تخفيض فرص العمل، إن التقدم التكنولوجي يؤدي فـي إطار العولمة إلى ارتفاع البطالة ؛ مما سيؤدي حتماً إلى أزمات سياسية".

ومن ناحية أخرى فإنه لم يعد في ظل ما سمي بعصر العولمة وما صاحبه من تداخل شديد ، بين الدول وسيولة كبيرة في وسائل التواصل مع الطرف الآخر فارق يذكر بين أمن الدولة الخارجي وأمنها الداخلي، وبناء عليه فقد تداخل عمل ومسؤوليات قوى الأمن الداخلي مع القوات المسلحة والحرس الوطني في وظيفـة الدفاع عن أمن الدولة الوطني وحمايته من الأخطار بصفة عامة.

وفي ظل العولمة - أيضاً - أصبح المواطن العادي يستشعر عدم الأمـان في كل لحظة من حياته ، وبات يتوقع أن يأتيه الخطر من أي شي ومن أي اتجـاه ومن أفراد قد يعيشون حوله أو في أمكنه بعيدة عنه جغرافياً ، ولكنها علـى بعـد ضغطة زر بجهاز الحاسب الآلي ، وبذلك أصبحنا نعيش عصر التواصل بكل ماله وما عليه (السيد، ٢٠٠٣م).

لذا فإن دراسة تأثير العولمة على الأمن الـوطني ، أو علـى دور الدولـة القومية بصورة مستفيضة خاصة في الوقت الراهن من الضرورة بمكان ، ويرى (أفتاب ، ٢٠٠٢م : ٢٢١) أن للعولمة سمتين ترتبطان بها بصورة وثيقة وهما :

١. التجانس .
٢. والهيمنة .

حيث إن المجانسة هي عملية توسيع التجانس في حين أن الهيمنة السياسية تتمثل في توحيد مركز السيطرة أو الهيمنة السياسية .

إن العولمة تنشد خلق جو فكرى عالمي يسمح لحالة التنافس والتسابق بعيداً عن سيطرة الدولة القومية وعلى الدول أن تفتح فظاءاتها وحدودها لهـذا النـوع الغريب من التنافس الخالي من أية ضوابط. ومعنى ذلك أن العولمة تتحـدى دور الدولة الوسيط في مواجهة الضغوط الخارجية، وإن مجموع التأثيرات الناتجة عن السيولة العالمية لإدارة رأس المال وتصاعد وتيرة التعاون العالمي تعمـل علـى تقويض سيادة الدولة الاقتصادية وسلطتها. وبصورة عامة وبدون استثناء، تسارع

دول الشمال المتطورة للدخول إلى دول الجنوب الفقيرة ؛ ولكنها غنية بـالموارد ، وهدفها الأساسي هو بسط سيطرتها الاحتكارية على الموارد الأولية والطبيعية.

وقد أشار إلى ذلك (العوا ، ٢٠٠٠م : ٨٣) بقوله : " التطورات المرتبطـة بالعولمة تشكك في قدرة الدولة القومية على أن تقوم بأدوارها الرئيـسة ، وهـذه التطورات تبرز أهمية فاعلية آخرين إلى جانب الدولة، كما أكد على الربط بـين قوة الدولة ومقدار المعرفة التي تنتجها، ومـن ناحيـة أخـرى يؤكـد (اليـسين، ٢٠٠٠م:٤٢) علـى أن العولمـة سـتؤدي لانهيـار دولـة الرعايـة (The welfare state) بسبب موجات العولمة المتلاحقة، ويرى آخرون أن دولـة الرفاه التي ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر ، واعتنـت بتـوفير الرعايـة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وضمان الحقوق المدنية والسياسية مما سـاهم في تخفيف حدة الصراع الاجتماعي والطبقي الأمر الـذي أدى إلـى الاسـتقرار السياسي على أراضيها قد أصبحت مهددة بالإنقراض في ظل عصر العولمة .

ويؤكد ذلك (العتيبي ، ٢٠٠٥ : ٧٢٩) بقوله: "إن دولة الرفاه على وشك الإختفاء في العالم الثالث وما زالت هذه الدول معرضة لأخطار عـدم الاسـتقرار السياسي بسبب احتمالية فقدان الشرعية للأنظمـة الـسياسية، لأن شـرعية تلـك الأنظمة تعتمد على إرضاء المواطنين عبر الخدمات التي تقدمها بواسطة بـرامج الرعاية، ولذلك فإنه في حالة تقلص الخدمات التي تقدمها دولة الرفاه ستنتشر حالة عدم الرضا من السلطة الحاكمة ، ومن ثم فقدان الشرعية السياسية مما يقود إلـى عدم الاستقرار السياسي ".

إن تأمل البعد السابق يظهر بجلاء مدى احتمالية تأثير العولمـة بأبعادهـا المختلفة على استقرار الأمن الوطني للدولة خاصة في دول العالم الثالـث والتـي تشكل ثلثي المنظومة الدولية تقريباً.

إن العولمة تؤثر أيضاً على الشعور بالانتماء إلى الوطن والـذي شـرحه (ياسين، ٢٠٠١م: ٧٩) بأنه: "تكامل العطاء الوطني بين الدولة وجماعة المواطنين الذين يكونون شعبها، ومن خلال الشعور الوطني بمصلحة البلاد والعباد".

إن مفهوم الأمن الذي يتعلق بالمكانة السياسية للدولة القومية ، أو بتحـالف الدول أو العالم نفسه هو مفهوم واسع، و إدراكه أصعب من إدراك مفهوم الدفاع، ويمكن استنتاج خصائصه المتعددة الجوانب من المرات العديدة التي تستخدم فيهـا هذا المصطلح وهو مفهوم أساسي وضروري لفهم السياسة الدولية.

إن اهتمام الدولة بالأمن الوطني يتطلب القدرة على النجاح في الدفاع عن النفس إذا ما هوجمت الدولة ، وفي مواجهة كافة تحديات عملية العولمة فإن الأمن الوطني لكل الدول والأمم معرض للخطر (أحمد ،٢٠٠٢م: ٢١١ - ٢١٢).

إن للعولمة بعداً آخر على الأمن الـوطني يتمثـل فـي (عولمـة الأمـن والجريمة) حيث إن المجتمع الدولي في عصر المعلومات الرقمية والتفاعل عـن بعد ، ونسبية المكان يكون مجتمعاً متوحداً من الناحية التحليلية على الأقل، ولـذا فإنه لم يعد بمقدور الدولة التحكم بحدودها، ولم تعد السيادة الوطنية ممكنة.

إن التحكم عن بعد في الجريمة وتنفيذها قد غدا أمراً ممكناً في هذا العصر، كما أن انتقال هذه التقنية إلى جماعات الجريمة والإرهاب أمر ممكن ؛ ولذلك لـم يعد نقل تراكيب أسلحة الدمار الشامل يتطلب عمليات استخباراتية كبيرة (البشرى والبداينة، ١٩٩٩م: ٤٣ - ٤٧).

إن التعامل مع جرائم المعلومات، والجريمة عن بعد، والجرائم بلا حـدود، تعد أمثلة لمعضلات أمنية لها أثرها المباشر على أمن واستقرار الدولـة وسـلامة رعاياها ومقدراتها والتي هي ركائز مفهوم الأمن الوطني.

ويرى (مراد، ١٤٢٢هـ : ١٣٧) أن ثورة المعلومات المصاحبة للعولمة قد تمكنت من اختراق حتى الأسرار الوطنية العليا لدول متقدمة تقنياً، كما يرى أنهـا استباحت حرمات و أسرار الدول النامية وخاصة العربية والإسلامية، وفـي هـذا تهديد مباشر لأمنها الوطني وضغطٌ على صناع القرار في تلك الدول.

وفي بعدٍ آخر يرى (بكار،٢٠٠١م:٧١) أن العولمة تزين الفرديـة للنـاس وتجعلهم يشعرون أن حقيقة وجودهم محصور في فرديتهم، وأن الرابطة المنطقية بين الأفراد هي رابطة المصلحة التي يمكن أن تكون بين كيانين مختلفـين، وهنـا يرى الباحث أن هذا مدخلاً مهما لتأثير العولمة على اسـتقرار مـشاعر الـولاء

والوطنية بين المواطن ووطنه الأم . وبوجه عام فإن - الباحث - ومن خلال تأمله وتحليله لهذه المرحلة الزمنية والتي تسمى "العولمة" يلاحظ أنها تحولت من تجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق وإزالة النطاقات الوطنيـة والهويـات القومية ، والأسواق المحلية من خلال ما أسماه (ثابت،٢٠٠٣م: ٢٣٥) بـ "ما فوق الإطار الوطني أو الترابي "Superterritoriality" ومعنى هذا أن الرأسمالية الغربية قد تتمكن من الهيمنة على اقتصادات العالم تحت مـسمى محايـد وهـو (الاقتـصاد العالمي) ، ومن خلال منظمات عالمية قوية مثل صندوق النقد الـدولي ، والبنـك الدولي ونادي باريس، وعن طريق الشركات الكبرى العابرة حدود الزمان والمكان ولم تعد ترتبط بدولة المقر، وتسيطر على تدفقات رؤوس الأموال والاسـتثمارات والإعلام والمعلومات، وذلك في إطار ثورة الاتصال والثورة الـصناعية الثالثـة، ويدعمها في ذلك مهارات متطورة في الإدارة والتـسويق والمبيعـات والإعـلان والدعاية. ويرى الباحث أن تأثير العولمة في الأمن الوطني يزداد وضوحاً بتسليط الضوء على تأثير هذه الظاهرة على مفهوم سيادة الدولة .

٣-١ مفهوم السيادة :

تعتبر السيادة ركناً من أركان الدولة ، وقد عرف مفهوم السيادة منذ القـدم، وإن أُطلق عليه أسماء أخرى كالسلطة العليا واكتمال السلطة، وكلمة سيادة كلمـة لاتينية مشتقة من الأعلى (غالى، ١٩٧٦م: ١٦٣) ، وهي سلطة أصيلة للدولـة لا تخضع لأحد، وليست مستمدة من أحد، وقد أوضح (جان جاك روسـو) مـصدر السيادة الكامنة في الشعب وفق نظرية العقـد الاجتمـاعي، باعتبـار أن الـشعب صاحب السيادة يعبر عن إرادته العامة من خلال تشريع القوانين، واعتبرها سلطة مطلقة، على الدولة أن تملك وسائلها، لتفرض كل شيء وتحصل على كل شـيء يتفق وصالح المجموعة (أباظة ، ١٩٧٣ : ٢٤٦-٢٤٧).

وتنقسم السيادة إلى :

١. سيادة قانونية : ويقصد بها الشخص أو الهيئة التي يكون لها حق إصـدار القوانين في الدولة. وهى السلطة العليا بحكم الحق الذي خوله لها الدستور.

٢. سيادة سياسية : وهي التي تعم الشعب في الدول الديمقراطيـة باعتبـاره القوة التي تضمن تنفيذ القوانين .

إن القوة السياسية تعتبر القوة الكامنة وراء تشريع أنواع القوانين وسنها والتـي تقوم بها السلطة العليا صاحبة السيادة القانونية، وهناك مـن أضـاف أنواعـاً أخرى للسيادة مثل السيادة الشعبية، والتي تعني حق الشعب في مواجهة حكـم الفرد، والسيادة الفعلية التي تظهر عند بروز شخص يتمكن من فرض إرادته، وينال طاعة المواطنين سواء استند إلى القانون أم لم يستند (غـالى، ١٩٧٦م: ١٦٣-١٦٥).

ومن خصائص السيادة أنها مطلقة ، بمعنى عدم خـضوعها لأيـة سـلطة تعلوها داخلياً أو خارجياً، وشاملة أي أنها تسري على الجميع، ولا يمكن التنـازل عنها باعتبار أن تنازل الدولة عن سيادتها يعنى زوالها، وهى دائمة ومستمرة ؛لأن تلاشيها يعني تلاشي الدولة، كما أن السيادة لا تنقسم ولا تتجزأ، فهي واحدة لكونها مطلقة ، والدولة الواحدة لها سيادة واحدة (غالى، ١٩٧٦: ١٦٧-١٦٨).

لقد كان للسيادة مفهومان: سيادة داخلية ، وهى سلطة الدولة داخل إقليمهـا دون الخضوع لأية سلطة أخرى ، وبذلك يكون لها حـق إدارة شـؤون إقليمهـا ومواطنيها دون قيد، وسيادة خارجية ، وهى عدم الخضوع لأيـة سـلطة أخـرى وتشمل حقها في التعامل مع بقية دول العالم على قـدم المـساواة فـي الحقـوق والواجبات ، وتحمل الالتزامات الدولية (عبد الله ،١٩٨٨م : ٤٤).

ويرى الزبيدي أن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم السيادة Sovereignty التـي تعني القدرة الكاملة على فرض حماية الدولة على أرضها والقدرة علـى وضـع القرارات الأساسية الملزمة للجميع.

ويكاد يتفق الباحثون في العلاقات الدولية على أن الدولـة هـي اللاعـب الرئيس في العلاقات الدولية ، لأنها تتمتع بالسيادة ، فلا سلطة تعلو عليها مـا لـم تكن قبلتها بإرادتها. ومع هذا فإن وجهة النظر الـسائدة الآن هـي أن الدولـة ؛ أصبحت لا تتمتع بالسيادة المطلقة كما كانت في السابق، بل أصبح التنظيم الدولي يحد بشكل كبير من حريتها التي كانت مطلقة في الماضي . وقد ذكر الزبيـدي أن

طبيعة السيادة وأهميتها لابد وأن تتغير ، وإن ظل مفهوم السيطرة علـى الإقلـيم واحداً من أهم عناصر السيادة وأن ثورة المعلومات تجعل تأكيد السيطرة الإقليمية أصعب في حالات معينة، وأقل صلة بالموضوع في حالات أخرى، فلم تعد الحدود تحول دون انتقال المعلومات مما أدى إلى تغيير مفهوم السيادة. بـل قـاد تحطـم الحدود أمام المعلومات ، إلى توحيد سوق المعلومات فتعاظمت قوة الشركات التي لا تنفك تخرب سيادة الدول وبدأ تسارع التطور التكنولوجي أسـرع مـن تطـور الإجراء الأمني الذي تتخذه الدولة لصيانة سيادتها، ولهذا تكلم بعضهم عما أسـماه بأفول السيادة ، ويرى (منصور، ٢٠٠٣م: ١٢٥) أن (جيمس روزنـاو – أسـتاذ العلوم السياسية البارز) ، كان محقاً في دعوته إلى الكشف عن جوهر العولمة قبل الاقتراب من صياغة تعريفٍ شاملٍ لها ، وفي رأيه أن هناك ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة وهي:

١. انتشار المعلومات.

٢. زيادة التشابه بين المجتمعات والمؤسسات.

٣. اختفاء الحدود بين الدول ، وفي مجال السيادة نركز على العمليـة الثالثـة أي اختفاء الحدود بين الدول.

وهي القاسم المشترك بين مؤيدي العولمة ومعارضيها، والعولمة بهـذا المعنـى تعني التفريط في حق السيادة بما يعنيه من سلطان مطلق للدولـة علـى إقليمهـا ومواطنيها في الداخل ، واستقلال كامل في الخارج، والتنازل عـن هـذا الحـق لصالح مؤسسات فوق قومية ، أو تفتُت هذه السيادة وانفراط عقدها لصالح كيانات قبل القومية ، والعودة إلى ما قبل المجتمع الحديث من خـلال الإحيـاء المتعمـد للعصبيات القديمة، وفي الحالتين تضعف سلطة الدولة ويسهل اختراقها.

وبذلك فإن العولمة ليست إلا عملية نقل للسيادة من الدولـة الوطنيـة إلـى مجموعة من المؤسسات فوق الوطنية مثل مؤسسات (حماية البيئـة والمبـادلات التجارية والتحكم في أجهزة الإعلام والاتصالات والترفيه) كما يتعين على الدولـة في ظل العولمة أن تقبل بما توصي به المؤسسات المالية الدولية من وصفات طبية للإصلاح الاقتصادي، وبذلك أصبحت حدود الدولة أسواراً وهمية تتحـرك فيهـا

بحرية تلك المؤسسات إضافة إلى الشركات الكبرى التي أصبحت وسائل تـستخدم لترويض السلوك السياسي للدول المتمردة (منصور، ٢٠٠٣م).

ويذكر الزبيدي أيضاً : أن الدولة ذات السيادة في سبيلها إلى الانخراط فـي وحدات أكبر أو إلى التآكل على شكل وحدات أصغر، مما قد يؤدي إلـى إلغـاء وظائفها التقليدية تدريجياً ؛ ولكن يعتمد اتجاه التكامل أو التفتيت على مدى قـدرة الدول ذات السيادة في أداء وظائفها، فالرأي الأول يدعم قدرتها على أداء وظائفها من خلال دعم قدرتها بقدرات غيرها. أما الرأي الثاني، فهو وإن انطـوى علـى تفكيك الدول إلى وحدات أصغر أقل قدرة وقوة ، فهو في النهاية يعزز فكرة الدولة ووجودها أي أساسها القومي (الزبيدي،٢٠٠٢م: ٢١٤).

ويؤكد المفكر (كينشي أوهماي ـ Kenici Ohmae) في كتابه "نهاية الدولة القومية وبزوغ الاقتصاديات الإقليمية" على لسان الزبيدي أن الشركات لها إمكانية التأثير في سيادة الدولة مقيماً برهانه على أساس المقارنـة بـين قـدرات هـذه الشركات وأحجامها قياساً بحجم الاقتصاد الذي تعمل وتؤثر فيه .

فالدولة وفقاً لما أشار إليه (أوهماى) لم تعد تمثل تلك القوة التي لا يمكن تجاوزها أو التحايل عليها ، حيث يبدو أن الدولة في ظل العولمة تنقصها الكفـاءة بعد أن ظهرت مظاهر التحلل من الناحية الاقتـصادية تحـت وطـأة مهاجمتهـا بمجموعة من المتغيرات كالمواجهة بالمصلحة الفردية ، و ثـورة المعلومـات و الخيارات الاستهلاكية وتجليات رأس المال ، و تزايد المطالب الشعبية، وتقييـدها بالأمور السياسية وكل هذه المتغيرات جعلت الدولة أقل استجابة للتحديات الجديدة.

ويؤكد (أوهماي) كما ذكر(الزبيدي، ٢٠٠٢م: ٢١٩) علـى أن القـضية الأساسية بالنسبة للدولة القومية كانت ولا تزال قضية السيادة الوطنية ، وحمايـة الأرض والموارد والوظائف ، والصناعات والثقافة والايدولوجيا. وبالنسبة لعـالم بلا حدود فإن المناطق الاقتصادية الطبيعية التي يسميها دولاً مناطقيـة Regional State تعتبر محدودة الحجم .

ومن جانب آخرنلاحظ أن معظم أدبيات الجغرافيا السياسية فـي القـرنين التاسع عشر والعشرين قامت على أساس العلاقة بين الدولة والأرض ، ذلـك أن المساحة الموحدة التي تشكل إطاراً لسيادة الدولة المباشرة أحد العوامل الأساسـية في حماية هذه الدولة من أي تهديد مجاور محتمل.

وفي ضوء حجم هذه المساحة تُبنى سياسات الهجوم والدفاع الاسـتراتيجي العسكري والأمني ، مثل إعداد الحروب الخاطفة كما في النموذج الإسـرائيلي، أو الحروب طويلة الأمد في نماذج أخرى تستطيع الدولة تحملها مثل الصين الشعبية، ويتحول عامل المساحة إلى مصدر قوة إذا كانت الدولـة التـي تحتـضنه قويـة متماسكة صلبة، وينقلب هذا العامل - بطبيعة الحال - إلى نقيضه في غياب هـذا التماسك وتلك الصلابة، خصوصاً إذا كانت موارد هذا البلد وثرواته تحتـاج إلـى الحماية وإلى الدفاع.

كما أن عدم الاستقرار في داخل حدود الدولة يهدد سياستها مثلمـا يفعـل العدوان الخارجي، وربما كان أشد خطورة منه.

وإذا كان البعد العسكري حاسماً في استمرار الدولة وسـيادتها كمـا فـي النموذج الاسرائيلى، فإنه قد يفقد هذا التأثير في مواجهة قوة عسكرية أخرى فـي حروب غير تقليدية، مثل حروب العصابات والحروب الشعبية التي تعجـز فيهـا أكبر الجيوش عن تدمير الخصم وعن المحافظة على سـمعة الدولـة وهيبتهـا. ومثال ذلك يحدث في العراق في الوقت الحالي. كما أن البعد العسكري نفسه كان عامل إضعاف ، ومن ثم انهيار في تجربة أخرى كمـا حـدث للقـوة الـسوفيتية العظمى التي استنزف سباق التسلح قدراتها الاقتصادية.

ويذكر (عتريس،٢٠٠٠م: ٤٤، ٤٥) بعداً آخر له دوره في سـيادة الدولـة وحمايتها وهو البعد الثقافي ، فالأسلوب الذي يسير عليه الناس في حيـاتهم إنمـا يعتمد على طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع ، مع بعض الآثـار التـي تتركهـا العوامل الجغرافية والبيولوجية، فالثقافة لا توجد إلا بوجود المجتمع ثم إن المجتمع لا يقوم ويبقى إلا بالثقافة. ومن الطبيعي أن الدولة أيضاً لا تقوم إلا بوجود مجتمع، ومن هنا كان ارتباط الثقافة بالدولة وبسيادتها ، وعلى الرغم من أن دراسة الثقافة

تقع في إطار علوم الاجتماع والانثروبلوجيا ولا تقع في إطار العلوم السياسية أو الجيوبوليتيك، لكن الثقافة قد تكون جزءاً من العلاقات الدولية عندما تراها الدولة موضوعاً لتهديد السيادة أو للغزو.

وتؤدي الثقافة مثل هذا الدور مع الدول التي تعد نفسها صاحبة مهمة أو رسالة، وعلى عاتقها يقع تغيير العالم، فألمانيا والاتحاد السوفيتي السابق في مطلع القرن العشرين اعتبرتا الدولة مجرد وسيلة في خدمة أيدلوجيا "الفتح" القائمة على التفوق العرقي من جهة وانتصار الثورة البروليتارية من جهة ثانية ، كذلك روسيا القيصرية التي حملت بدورها تقليداً "رسالياً" ومثلها بريطانيا العظمى في أوج توسعها، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى نفسها تحمل مثل هذه الرسالة الكونية، وتحتفظ فرنسا بحنينها إلى عظمتها الماضية، وتدافع بقوة عن موقعها ،وتحاول من خلال الفرنكوفونية أن تحتفظ بمساحة من التأثير الثقافي.

ويكن القول بأن الأمن الوطني على مستوى حماية الأرض والحدود وصد العدوان كان تأكيداً مباشراً لسيادة الدولة ، لكن التحولات الدولية قيدت السيادة ، وبدلت مفهوم الأمن ، فقد بدأت العلاقات الدولية تأخذ في الخروج التدريجي من حقل الدبلوماسية الواقعية لتخضع لمعايير جديدة ، كحق التدخل الإنساني على حساب سيادة الدولة.

وينظر العتريس نظرة أشمل إلى مستوى السيادة فيقول: "على الرغم من صعوبة التوصل إلى تعريف جامع مانع لمفهوم السيادة، فلا يمكن أن نفصل تطور فكرة الدولة نفسها التي مرت بتحولات سياسية واقتصادية وقانونية منذ عشرات السنين " .

فالسيادة في الفقه الدستوري هي أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة، وهى القوة الكبرى والسلطة العليا في نطاق إقليم معين، وهى حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها ، وأن تملك التشريع في الداخل، وحرية تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج.

والسيادة من الناحية النفسية والاجتماعية مظهر لشخصية الدولة القانونية على مستوى وحدانية هذه السيادة، وعدم قابليتها للتجزئة ،أو التنازل عنها أو حتى تفويضها.

كما أن السيادة هي صلاحية الدولة بممارسة سلطتها على الثورة الوطنية وهى تختار نظامها السياسي والدستوري والاقتصادي ،والاجتماعي والدفاع الوطني، وفي الميدان الدستوري للدولة السلطان المطلق، وليس هناك فصل بين السيادة الداخلية والسيادة الخارجية. فإحدى الصلاحيات الداخلية قد تتحول بموافقة الدولة إلى صلاحية خارجية. فحقوق الإنسان - على سبيل المثال - كانت إلى وقت قريب من الصلاحيات الداخلية للدولة، أما اليوم وفي ظل العولمة فقد أصبحت من الاهتمامات الدولية للمجتمع الدولي (غزال،١٩٩٩م: ٣٥٠).

ولكن الواقع المعاش يؤكد على أن هناك تعارضاً بين سيادة الدولة الداخلية والتزاماتها الدولية ، ويطرح هذا التعارض مسألة نسبية ، فقد باتت السيادة المطلقة في ظل التنظيمات الدولية المعاصرة – أمراً من الماضي- لأن نظام العلاقات الدولية أخرج الدول من عزلتها وفرض عليها نوعاً من التبعية المتبادلة ، وبهذا المنطق أصبح الاستقلال المطلق لأية دولة أثراً أسطورياً يتنافى مع الوقائع الراهنة، ولابد أن تخضع السيادة للقيود التي تستمد قوتها الإلزامية من مصدرين: (الاتفاقيات التي دخلت فيها الدولة طائعة ومختارة وبمطلق إرادتها) ، (وقواعد القانون الدولي) ، علماً بأن الدولة تستطيع الاحتفاظ بصلاحياتها الحصرية في إطار محدد من القضايا لكنها تفقد جزء من الصلاحية عند دخولها في منظمة لها الطابع العلوي.

وقد تناول (اليحياوى ، ٢٠٠٢م) أثر الإعلام في تطور مفهوم الدولة مؤكداً على أن المهم بالأساس هو مسألة المفهوم (مفهوم الدولة) في ضوء الطفرة التكنولوجية الكبرى التي عرفتها العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، لاسيما في ميدان التكنولوجيا الإعلامية ووسائل الاتصال، ومسألة المفهوم تنطلق من اعتبارين أساسين اثنين هما:

الاعتبار الأول:

يتعلق بإشكالية حركية المفاهيم وعدم ثباتها ، فمصداقية المفهوم لا تتحقـق إلا بثبوت وقارية "الظاهرة القيمية" التي يعبر عنها وتأسس من خلالها.

الاعتبار الثاني:

يرتبط بتصاعد المعايير العالمية بحكم الممارسـات ذات الأبعـاد الكونيـة وتراجع الخطاب ذي القاعدة القطرية.

وعندما يتم التحدث عن (حركية مفهوم الدولة) فإنه لا يقـصد الحـديث عـن تركيبة المفهوم ،ولا عن طبيعة الدولة التي من شأن المفهوم أن يقاربها أو ينظـر إليها، وإنما يقصد به المتغيرات الأساسية التي أسهمت في خلخلة مكوناته وإعـادة رسم فضائه، ودفعت باتجاه تشكيله ليستوعب الواقع الجديد.

ومعنى ذلك أن هذه التحولات وما نجم عنها من تصاعد لظـاهرتي التـدويل والعولمة قد حدت من الطابع الوطني للدولة القطرية التي لم تعد مرجعيتها مطلقة بالنسبة لمصادر المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد، أي أن المستوى الوطني لم يعـد المقياس الاستراتيجي الأساسي كما كان عليه سابقاً، فهناك تهميش تدريجي لمبادئ ونظم وأنماط التنظيم والتقويم للمصادر المادية واللامادية المرتكزة سـابقاً علـى وحدانية وتناسقية النظام الوطني ، والذي يتكون من: دولة وطنية، اقتصاد وطني، عملة وطنية، دستور وطني، سيادة وطنية، بنك وطني، تربيـة وطنيـة وسـكك حديدية وطنية، ثقافة وطنية...إلخ.

إضافة إلى متغير التكتلات الجديدة التي بدأت تميز طبيعـة العلاقـة بـين الدولة و"الفاعلين الجدد" في ضوء تراجع"مؤسسة" الدولة وتضاؤل هامش القـرار بين يديها .

وفيما يتعلق بالوظيفة الجديدة التي بدأت تلبسها الدولة المحلية وتتبناها، وهي وظيفة لم تعد الدولة معها فاعلا أو حكماً لا في إنتاج وإعادة إنتاج القيمـة علـى المستوى الدولي فحسب (قد تلعب الدولة هذا الدور ولكن هامشياً وبصورة غيـر مباشرة) بل وعلى صعيد المنافسة الدولية أيضاً، بحكم تـصاعد أدوار الفـاعلين "الجدد" حيث يتجسد تصاعد هذه المعايير، من بين ما يتجسد فيما يلي :

أ. سقوط ما يسمى "محرمات الوحدة الترابية " لا بحكم ممارسات الشركات عبر الوطنية وإسهامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال فحسب، ولكن أيضاً بحكم تراجع القواعد والنواميس التي كانت إلى عهد قريب تحمي الدولـة القطرية وتضمن سيادتها ؛ فالقواعد التي كانت تحصن الدولة من الانهيار وتحمي حدودها انهارت وشاهدنا سقوط إمبراطوريات من دول متعـددة القوميات وولادة دول جديدة ، ونعيش اليوم انفجاراً ضخماً في عدد الدول ، فصار مقبولاً إعادة رسم حدود دولة أو تقسيم أخـرى بعـدما كانـت موازين وقواعد معينة تحمى دولاً هشة من هذا المصير.

ومع تآكل قدسية الدولة ككيان فقد تآكل ما هو أسهل من ذلك وهـو قدسية السيادة، وصارت هنالك جرأة أكبر مع المعطيـات الجديـدة للتدخل تحت عناوين كثيرة أو لتسويغ التدخل وتقييد سيادة الدولـة. ومعنى ذلك أن الحدود الجغرافية التي كانت أحد مقومـات الدولـة والسيادة، بدأت تتآكل بحكم الاتجاهات الحاصلة نحو تقنين الـسيادة المحدودة وكذلك انتصار "قيم ومعايير عالمية" تدفع باتجاه "تقـزيم" الدولة والسطو على مكونات سلطاتها الجغرافية والبشرية ؛ وكـذلك احتكار العنف الشرعي، من قبيل بروز قانون دولي لحماية البيئـة وحماية الجماعات المستضعفة والمـضطهدة وغيرهـا (اليحيـاوى ،٢٠٠٢م).

ب. نشوء التكتلات الاقتصادية الكبرى بين الدول والفضاءات الجغرافية ومـا ترتب على ذلك من نتائج تمثلت بالأساس في انهيار حاجز المسافات بينها مع ما يعنيه ذلك من تزايد إمكانيات التأثير والتأثر المتبـادلين ، وإيجـاد نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل الذي يتم بمقتـضاه توزيـع العمليـة الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد. وقد انعكس كل ذلك - بلا شك - علـى تراجع بعض مفاهيم علم الاقتصاد التقليدي ونظرياته ، وعلـى تـضاؤل

دور الدولة من خلال سياسات الاقتصاد المخطط وإحـلال دور القطـاع الخاص محل القطاع العام في العديد من الدول (هلال ،١٩٩٥م).

ونستنتج من ذلك أن مفهوم الدولة يعيش أزمة بسبب تعرض الدولة للمنافسة من قبل لاعبين يزدادون عدداً وقوة ، فالعالم - الآن - إزاء ظاهرة شركات جبارة متعددة الجنسيات ، وتعبر القوميات، وتعمل على تكييف محاولة تكييـف مختلـف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم مع احتياجاتها هي ، ومع تـصورها لمـا يجب أن يكون عليه حال الأسواق ، وهي إذ تتحكم في تكنولوجيا ثورة المعلومات والاتصالات من واقع الاستئثار بنصيب الأسد الذي تنفرد به فـي الإنفـاق علـى البحوث والتطوير، تسعى لأن تفرض على اقتصاديات ودول ومجتمعات العالم أن تعيد التكيف مع ظاهرة ومعطيات العالم الجديد تحت مسمى "العولمة" أو "الكوكبة".

وليس خافياً أن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات قد لعبت دوراً حيويـاً لتوقيع اتفاقية الجات عام ١٩٩٤م ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية **WTO** من أجل الدفع بقوة إلى ما أصبح يعرف بتحرير الأسواق والتجارة العالمية وتدفقات الـسلع والمنتجات ، والأموال والمواد الإعلامية والإعلانية والدعائية والذي يبـدو لأول وهله أن هذا التحرير أصبح يتجاوز قدرات صلاحيات وسلطات الدولـة القوميـة وأصبح الكثير يظن أن العولمة ستحمل معها سلعاً أو منتجات استهلاكية وترفيهية واستثمارات عديدة وستكون هناك نتـائج إيجابيـة لانـدماج الأسـواق الماليـة والبورصات العالمية مع الدول النامية، في حين أن ما يحدث هو تعزيـز لتبعيـة تقنية ومالية للمناورة السياسية أو القضاء على أية محاولة لاسـتثمار التناقـضات والخلافات بين الدول الكبرى الغربية، وبالتالي تنامي ضعف القدرة على إصـدار وصناعة القرار السياسي الوطني والقومي (ثابت،١٩٩٢م: ٢).

إن الرأسمالية تتطور باستمرار تطوراً كمياً في الأصل ، ولكنه يؤدي إلـى تطور كيفي ينقلها من مرحلة إلى مرحلة، فبينما كان على الدولـة فـي عـصر الرأسمالية التجارية وهو عصر بزوغ الدولة القومية أن تتدخل تدخلاً فعـالاً فـي الاقتصاد الوطني الحديث النشأة، وكان عليها أن تنشئ هـذا الاقتـصاد الـوطني بتوحيد السوق الوطنية ، وإزالة العقبات أمام انتقال السلع من محافظة منطقة إلـى

محافظة أو منطقة أخرى ، وتقوم بتوفير مايلزم لهذا الانتقال مثل رصف الطرق ومد الترع وغير ذلك من عناصر البنية التحتية .

كما أنها تحاول فرض سياج حول الدولة لحماية الصناعات الناشـئة مـن منافسة دولة أخرى كانت تقوم بالمهمة نفسها في الوقت نفـسه ، وكانـت الدولـة تتدخل أيضاً تدخلاً فعالاً في عملية الإنتاج نفسها، فتفرض المواصـفات الواجـب إتباعها في إنتاج السلع الصناعية، وفي مرحلة تطور الرأسمالية النهائي أصـبحت الشركات الاحتكارية هي من يقوم بهذا الدور.

وقد كتب (لينين) يصف الإمبريالية بأنها آخر مراحل تطـور الرأسـمالية والذي يعلق عليه (عبد الله ، ١٩٩٧م) أن هذا القول لا يجب أن يفجعنا لأنـه لا يعنى جمود الرأسمالية ، عند هذا الحد، فلينـين ربمـا كـان يظـن أن انتـصار الاشتراكية القريب لن يترك للرأسمالية العمر الكافي لدخول مرحلة جديـدة، فـإن ظنه لا يعدو أن يكون ثمرة تقدير شخصي لا يستطيع أن يقيم البرهان الحاسم على صحته.

فقد قفزت الرأسمالية إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة العولمة، التي في ظلها أصبحت الشركات الكبرى التي تهيمن على اقتصاد العالم تختلف عن الاحتكارات الكبيرة التي كانت السمة الأساسية في مرحلة الإمبريالية من عدة وجوه رئيسة من أهمها:

(١) أن الاحتكارات السابقة كانت تركز معظم نـشاطاتها داخـل إمبراطوريـة استعمارية ، وكانت ترفع شعار الوطنية ، وتبذل كل الجهد فـي نمـو الاقتـصاد القومي في الدولة الاستعمارية على حساب المستعمرات وشبه المستعمرات.

(٢) كان موقف الاحتكارات إزاء التطور التقني يتسم بالحذر من التجديد ، وكان يغلب عليها عنصر المحافظة، أما الشركات متعددة الجنسية ، فإن التطور التقنـي هو عمودها الفقري ، وهي في غاية الاهتمام بالبحوث العلمية ، ومن شواهد ذلـك نجد أن الإنفاق على البحث والتطوير في ألمانيا بلغ مانسبته ٢,٨ ٪ مـن النـاتج المحلى الإجمالي يسهم فيها المال العام بنسبة ٣٧ ٪ والصناعات المختلفة بنـسبة

بلغت ٦٣ ٪ ، وفى اليابان ٢١,٨ ٪ ، ٨٨,٢ ٪ على التـوالي ، وفـي الولايـات المتحدة ٣٩,٢ ٪ ، ٦٠,٨ ٪.

لقد تراجع دور الدولة في عصر الثورة الصناعية من حيث التدخل المستمر في عملية الإنتاج التي أصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجاتها من المنافسة الخارجية على الأقل في تلك الدول التي لم تعد تخشى هذه المنافسة لتفوقها على الآخرين، ومن هذا المنطلق يتساءل الباحث **هل آن سقوط الدولة القومية؟** فعلى الرغم مما دار ويدور من جدل حول الاختلاف في مفاهيم العولمة بين القوميين والليبراليين والإسلاميين: إلا أن اتفاقاً يشمل الجميع حول ضرورة وجود الدولة وحتى المحسوبين على الاتجاه الليبرالي تنبه عدد كبير منهم إلى أن المجتمع لا يعيش بدون دولة ، وأن السوق على كفاءتها الاقتصادية كثيراً ما تظلم اجتماعياً، بل إن البنك الدولي نفسه بدأ البحث عن تحديد نمط إيجابي لدور الدولة.

وأول ما يجب أن نذكره هو أن الدولة القومية، (أو الدولة الأمة – Nation State) ظاهرة حديثة للغاية في تاريخ البشرية الطويل، فقد بدأت تلوح في الأفق وتمارس دورها وبشكل تدريجي مع بداية عصر النهضة الفعلي ، وبشكل أكثر نشاطاً في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر مع بداية الثورة الصناعية ومولد علم الاقتصاد ، وكانت الولايات المتحدة أول دولة يرأس حكومتها رئيس مُنتخب لمدة محدودة يشاركه في الحكم سلطة تشريعية ، وسلطة قضائية ، ولكل سلطة استقلالها في الدستور عن الأخرى (٤ يوليو ١٧٧٦ م) ، ثم جاءت الثورة الفرنسية وأعلنت عام (١٩٧٣م) فرنسا (جمهورية) ، وأن الأمة فيها مصدر كل السلطات، أما قبل ذلك ، فكانت كلمة دولة تطلق على أملاك أسرة ملكية يتوارث أفرادها العرش إلا إذا أطاحت بها أسرة أخرى .

والملاحظ في أول دولتين قوميتين أن قيامهما تم بإلغاء النظام الإقطاعي (فرنسا) ، والاستيلاء على أملاك الإقطاعيين، والإعلان أنها ملك الأمة أو أن الإقطاع لم يكن قائماً في الأصل (الولايات المتحدة) ويؤكد على هذا التوجه الفكري (عبد الغفور، ١٩٩٨م:٢٠) بقوله: "ومن بين وسائل الاستعمار الجديد

الأحلاف والتكتلات العسكرية والأدوات الاقتصادية، وإحكام التبعيات ، ودفع بعض بلدان العالم الثالث إلى أزمات مستعصية، فضلا عن إخلالها بالاستقلال لأنها تركز على إعادة تشكيل السياسة الدولية عن طريق زيادة دور أطراف غير الدولة وسيادة قيم ومفاهيم أخرى".

٣-٢- تأثير العولمة في دور وظائف الدولة القومية:

من المسلم به أن الدولة القومية كانت وما تزال تسعى على الصعيد الخارجي إلى فرض نظام التمايز وتدويل الاقتصاد، حيث كان التدويل يعني فتح الأسواق القومية فقط مع الحفاظ على الهوية ، كما كانت المبادلات التجارية تتم على أساس الحماية والتعرفة الجمركية وقيود الصرف الأجنبي بالإضافة إلى حواجز أخرى. وعلى الرغم من أن قدرات الدولة على التحكم قد تغيرت ، وعانت ضعفاً ملحوظاً لاسيما في الإدارة الاقتصادية القومية ، فإن الدولة تظل مؤسسة أساسية وبخاصة فيما يتصل بخلق شروط التحكم الدولي الفعال.

لقد دأب كثير من الباحثين والمفكرين على تأكيد أن عصر الدولة القومية قد انتهى ، وأن التحكم على المستوى القومي لم يعد فعالاً في مواجهة العمليات الاجتماعية والاقتصادية العالمية ، وحيث إن العولمة تركز أساساً على الجانب الاقتصادي فإن السياسات القومية والخيارات السياسية قد عزلتها قوى السوق العالمية التي تتفوق على أقوى الدول. كما أن رأس المال أصبح حر الحركة وليست له ارتباطات قومية ، لأنه يلجأ إلى المكان الذي تمليه متطلبات الأفضلية الاقتصادية. أما العمل فيحتل موقعه القومي ، كما أنه يتصف نسبياً بقلة الحركة، وعليه أن يتكيف مع الضغوط الجديدة للقدرة التنافسية الدولية. وهكذا يعفو الزمن على الأنظمة القومية المتميزة التي توفر الحقوق العمالية والحماية الاجتماعية. وينطبق هذا أيضاً على السياسات النقدية والمالية للدولة التي تأخذ اتجاهاً عكسياً بالنسبة إلى توقعات الأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

ويرى بعض الكتاب أن العولمة تتحدى الدولة القومية لتفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر، حيث تنطوي العولمة على تفتيت الحدود الوطنية ومن ثم

إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود، وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال.

وتتوقع العولمة أن تتعاون نخب الدولة القومية السياسية مع المشروعات الاقتصادية.

وفي عصر الاندماج لا تسمح العولمة للاقتصاد المحلى بأن يستقل بنفسه إنما تريد أن ترخى الدولة القوية في العالم الثالث قبضتها شيئاً فشيئاً عن الاقتصاد تحقيقاً لمصالح الشركات متعددة الجنسيات. وهذا يفرض على الدولة مزيداً من المسؤوليات إذ تسعى العولمة إلى تحويل السلطة المنظمة من المستوى الوطني إلى مؤسسة دولية، وأبرز مثال على ذلك هو منظمة التجارة العالمية.

وهناك بعض الكتّاب الذين يعتقدون تماماً أن الدول القومية قد أصبحت السلطات المحلية للنظام الدولي، فهي لم تعد تؤثر بمفردها في مستويات النشاط الاقتصادي أو العمالة داخل حدودها، وذلك يرجع إلى أن هذه المستويات تمليها اختيارات رأس المال الذي يتمتع بحرية الحركة على المستوى العالمي؛ وهم يشبهون مهمة الدول القومية بمهمة المجالس البلدية والمحلية ضمن حدود الدول حتى الآن، أي أن مهمتها مقصورة على تقديم البنية التحتية والخدمات العامة التي تحتاج إليها القوى الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة.

ويقول أنصار العولمة إن سياسة المستوى الوطني تبدو أقل بروزاً لأنها لا تستطيع أن تغير النتائج الاقتصادية والاجتماعية بدرجة ملحوظة ما لم يتم إتباع استراتيجيات تدخليه تقوض القدرة التنافسية القومية.

وفي معرض دفاعهم يقول أنصار العولمة إن الاقتصاد المعولم بتحرره من السياسة يسمح للشركات والأسواق بأن تتخطى عوامل الإنتاج بقدر وفير من الأفضلية دون أن يشوهها تدخل الدولة، ويزعمون أن التجارة الحرة والشركات متعدية الجنسيات ، وأسواق الأموال العالمية قد حررت الأعمال الاقتصادية من قيود السياسة، وهى قادرة على تزويد الناس في أرجاء العالم بأرخص المنتجات وأكثرها كفاءة.

ويكمن جوهر العولمة في إلغاء الحواجز بين الدول ، وإسقاط الحواجز والقيود المادية والثقافية التي تعترض التدفق الحر للسلع والخدمات، ورؤوس الأموال والمعلومات في أرجاء المعمورة. وفي ضوء هذا المفهوم، فإن العولمة تهدد بتنازل الدولة القومية عن حق السيادة لصالح مؤسسات العولمة ووكالاتها الدولية. وسوف يكون للتفاعلات الاقتصادية الدور الأعظم في توجيه سياسات الدول الخارجية وفي تحديد مصالحها القومية ، وقد انتقل جزء من صلاحيات الدولة الاقتصادية والسيادية إلى صندوق النقد والبنك الدوليين ، ومنظمة التجارة العالمية ، وعلى طريق إضعاف الدولة تتيح العولمة أساليب خفية للتعامل المباشر مع المنظمات الوطنية غير الحكومية كالجمعيات الأهلية دون علم الحكومة، وغالباً ما تتحول هذه المنظمات غير الحكومية إلى معبر للمنظمات العالمية غير الحكومية التي تتلقى مساعدات من وكالة التنمية الأمريكية والدول والهيئات.

وفي ظل العولمة تعانى الدولة ضغوطاً لتقديم تنازلات في حق السيادة من خلال استخدام سلاح المعونة الاقتصادية. أو التهديد بإثارة متاعب داخلية كالتلويح بورقة اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية أو انتهاك حقوق الإنسان.

إن العولمة ستؤثر سلباً على دور الدولة ووظائفها، ولكنها لن تلغي دور الدولة في تحقيق الصالح العام، وإعادة توزيع الدخل، وإقامة العدل والقيام بالخدمات الأساسية، غير أن دور الدول والحكومات سوف يتراجع أساساً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما أن عصر العولمة لا يمنع الدولة من القيام بدورها في إدارة العولمة من خلال الأهداف التي تحددها وتمارس تنفيذها، والاتفاقات التي تبرمها، حيث أن الدولة هي التي تقرر مدى الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة.

ولا يخفى أن العولمة تؤثر تأثيراً كبيراً في تغيير أسلوب وأبعاد التنمية في كل الدول المتقدمة والنامية على السواء.

وبقدر ما يشكل هذا التغيير فرصاً للنمو الاقتصادي بقدر ما يشكل تحديات وشكوكاً في مستقبل التنمية التي يجب أن تركز عليها الدول النامية.

إن الواقع الحالي يكشف عن سيطرة المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد العالمي، كما أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى سيادة شعارات محددة مثل حرية التجارة، وحرية السوق، وآليات السوق، والميزة النسبية، وتقسيم العمل، ومن ثم فقد أصبح ضرورياً أن تصلح الدول النامية هياكلها الاقتصادية ، وأن تغير أنظمتها الاقتصادية لكي تتفق مع الواقع الجديد ومع النظرية الاقتصادية الجديدة ، وقد فرضت المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين على الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن أهم بنوده إزالة أو تقليل الدعم الحكومي للخدمات التي تساعد محدودي الدخل في مواجهة متطلبات المعيشة. وحتى تتمكن الدول النامية من إصلاح هياكلها الاقتصادية وتنفيذ مشروعات التنمية فإنها تلجأ إلى الاقتراض من البنوك والمؤسسات الدولية. ومن خلال هذه القروض يمكن التدخل في السياسات الداخلية للدول، وبالتالي تصبح للقروض أبعاد سياسية مهما يذكر ميثاق البنك الدولي غير ذلك. إن التنمية تقتضي إعادة توزيع السلطة ممن يملكونها إلى من لا يملكونها. وتبدو هذه العملية اقتصادية فحسب، ولكنها في الحقيقة عملية شاملة تحوى أيضاً تعاملات وتغيرات سياسية واجتماعية.

إن التنمية تتطلب تغييراً جذرياً ولكن من يغير من ؟ ومن أجل أي غرض وأية مصالح يكون التغيير؟ وفي ظل هذا المناخ تؤثر القروض في شكل ونوع المشروعات والسياسات التي تتخذها حكومات الدول النامية. إن المؤسسات المالية الدولية تساند وتدعم القطاع الخاص لاسيما المؤسسات والشركات متعددة ومتعدية الجنسيات ، والتي تقع تحت سيطرة الدول الكبرى ، مما قد ينجم عنه إضعاف وتقليص دور الحكومات وبخاصة في إدارة إقتصادها الوطني ، والتقليل من دورها في مراقبة حركة رؤوس الأموال أو حركة السوق بوجه عام . إن التجارة الحرة ليست مقصورة على المنتجات الزراعية والصناعية وحقوق الملكية الفكرية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الخدمات مثل الخدمات المالية (البنوك – التأمين – سوق المال) ، والخدمات المهنية مثل التعليم والصحة.

إننا في عالم يتحرك فيه رأس المال دون عوائق وتتدفق الاستثمارات دون قيود إلى حيث يوجد أعلى عائد، وهنا تظهر الأخطار حقيقية على الرغم مما يتوافر من فرص للدول المضيفة. ومن الأهمية الفائقة إدراك أن القدرة على التعامل مع الآثار المترتبة على حرية حركة رأس المال رهن بوجود اقتصاد كبير ومتنوع، ذو نظم متقدمة، ونظام قانون تجاري متكامل. وهذه العناصر تتوافر في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول أوروبا واليابان، ولكنها لا تتوافر في كثير من الدول النامية حيث توجد غالباً نظم اقتصادية واجتماعية ضعيفة تجعل هذه الدول أكثر عرضة للصدمات والأزمات على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط. إن هذه الأخطار المرتبطة بانتقال رؤوس الأموال تزيد من تضخم حجم الشركات الدولية مما يدعو الشركات المحلية في الدول النامية إلى الشعور المتوالي بحتمية الاندماج مع الشركات متعدية الجنسية التي يمكنها النفاذ الأكبر إلى الأسواق العالمية، وينتج من ذلك انقسام قطاع الأعمال في الدول النامية إلى قسمين: أحدهما مندمج في الاقتصاد العالمي الذي تملكه الشركات الدولية العملاقة والآخر منعزل عن العولمة وغير قادر على جني ثمارها.

كما تفرض الشركات متعدية الجنسية والشركات المحلية تحديات سياسية لسببين :

١. قدرتها الكبيرة على التدخل في صنع قرارات كانت على مدى التاريخ الاختصاص الأصيل للحكومات،

٢. محاولتها القيام بفرض ضغوط سياسية في اتجاه مزيد من الحماية.

إن التحدي الأكبر هو الفجوة الواسعة بين العولمة ونموذج الفكر السياسي السائد والقائم على فكرة الدولة القومية.

وفي ظل العولمة يتقلص دور الدولة في دعم السلع الضرورية ، وإعادة توزيع الدخل ، والرعاية الاجتماعية ، وحماية الشرائح المهمشة ، كما تتخلى عن التخطيط المركزي ، وتتبنى سياسات اقتصاد السوق ، ويتعين عليها تلبية مطالب منظمة التجارة العالمية في تخفيض ثم إزالة الحواجز الجمركية.

إن دول العالم الثالث ستكون الأكثر تأثراً بالتحديات التي تفرضها العولمة لعدة أسباب منها :

١. ضعف أجهزة الدولة وهشاشة مؤسساتها في بعض الحالات.
٢. تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مع نقص إمكانات الدولة وعدم توافر القدرات المناسبة للتصدي للمشكلات.
٣. تدنى القدرات التقنية للكثير من دول العالم الثالث.
٤. ضعف إمكانات التعاون الإقليمي فيما بينها.

غير أنه لا يمكن لأية دولة أن تعيش بمعزل عن الآثار المترتبة على العولمة، فلا يمكن للدولة – مثلاً – أن تحمي المهن التي تندثر نتيجة التطور أو التقدم التقني والمنافسة العالمية، إنما يمكنها إدارة التحول بشكل يدفع العاملين إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة. وعلى الرغم من كل هذه التحولات والتحديات فلا يمكن إلغاء دور الدولة ، أو خلق بديل عنها، حيث سيظل دور الدولة مهماً في بعض المجالات. وخلاصة القول: إن العولمة تحتاج إلى دور متطور ومحدد للدولة يمكّنها من مواجهة انفتاح الأسواق وانتقال رؤوس الأموال، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حتى تظل الدولة حارسة للصالح الوطني العام بدلاً من أن تكون حارسة لرأس المال العالمي ، ومصالح الشركات متعدية الجنسيات.

كما أنه يقع على عاتق الدولة مسؤوليات كبيرة في ظل العولمة، ويجب عليها أن تعد نفسها للتعامل مع عصر جديد يجمع محاور متعددة (اقتصادية وسياسية وثقافية...) ترتكز على التقدم العلمي والتقني والاتجاه المستمر للابتكار والاختراع ، والتنافس الحر في الأسواق العالمية. إن الدور الأساسي للدولة يتمثل في توجيه ودفع جهود التنمية الشاملة التي تعتمد على التقنية الحديثة واقتصاد السوق من خلال تنفيذ مشروعات إنتاجية كبيرة، مع تبنى سياسات رشيدة تتوخى المواءمة بين المتغيرات الإقليمية والدولية من جهة ، والمصالح الوطنية والقومية من جهة أخرى. ويتأتى ذلك من خلال تحقيق التنمية البشرية، وتحفيز الاستثمار الوطني والمشترك، وتشجيع ومساندة نشاطات المنظمات الأهلية غير الحكومية من أجل دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تحقيق التنمية البشرية من خلال الإعداد السليم للقيادات والكوادر التي يعتقد أنها قادرة على مواجهة تحديات المستقبل التكنولوجية والإدارية، ووضع سياسة تعليمية رشيدة تلبي احتياجات السوق من التخصصات العلمية والمهنية ومن الحرف المختلفة، وإدخال نظم تعليمية متطورة تظهر قدرات الفرد الذهنية ، وتهتم أساساً بالعلوم التكنولوجية الحديثة، كذلك إتباع سياسة تدريبية تستطيع ملاحقة التطورات التكنولوجية في المجالات المختلفة.

أما بالنسبة لتحفيز الاستثمار الوطني المشترك ، فيجب على الدولة خلق فرص الاستثمار المجدية والمواتية مع توفير الحوافز المناسبة لدفع مسيرة الاستثمار في أوجه الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويل وإدارة المشروعات الإنتاجية الكبرى، وتوفير المناخ المناسب لاستقلالية الإدارة ، وتفويض السلطة وتقويم الإنجازات.

وحتى تتمكن الدولة الوطنية من مواجهة التحديات الناشئة عن تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ، وتطبيق آليات السوق وغزو الأسواق في ظل حرية التجارة التي تعتمد على القدرة التنافسية ، فإن الدولة تحتاج إلى مزيد من العلم والخبرة والمعرفة في مجالات الاستثمار والإنتاج والتسويق مما يتطلب دعم جسور التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحث العلمي من جهة وبينها وبين المجتمع بمؤسساته المختلفة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تنمية وتشجيع ملكات الإبداع بمختلف الحوافز المادية والأدبية، وتقديم التسهيلات التمويلية لتأسيس شركات التكنولوجيا المتقدمة مع تشجيع قطاعات الدولة المختلفة على استخدام التكنولوجيا الجديدة (الحكومة الالكترونية).

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسات السابقة من الأدبيات الهامة التي يستند عليها البحث العلمي لأنها تعتبر أحد أهم دعائم البحث العلمي، ولقد حاول الباحث أن يستشهد بأهم الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة ومن هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: **دراسة بعنوان "الآثار الأمنية للعولمة (هاشم الزهراني ١٤٢٣هـ):**

وقد تطرق فيها الباحث إلى كل الآثار المحتملة للعولمة خاصة في الجانب الأمني، وكانت أهم أهداف الدراسة ما يلي:

(١) معرفة التحديات الأمنية التي تواجه رجل الأمن والتي أتت بها رياح العولمة.

(٢) معرفة الاستراتيجيات العربية والإسلامية والاستعدادات التي يجب أن تتخذها الدول العربية والإسلامية لدخول عصر العولمة

(٣) معرفة أهداف العولمة وعوامل بروزها.

(٤) معرفة آثار العولمة في الانتقاص من سيادة الدول وخصوصياتها.

(٥) محاولة استقراء الأمن في ظل العولمة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. اتضح أن هناك جرائم جديدة نشأت في ظل العولمة ، وتؤثر سلباً في المسيرة الإنسانية.

٢. إن هناك شركات عابرة للقارات تؤثر حتى في الساسة، وتتحكم في مصائر الشعوب.

٣. إن هناك أكثر من مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر سيؤثرون في الأمن نظراً لحرمانهم من أبسط سبل الحياة الكريمة.

وتتفق الدراسة السابقة مع دراستنا في جانب محدد هو الإطار النظري المشترك في بعض الجوانب وخاصة فيما يتعلق بالآثار الأمنية السلبية للعولمة على الأمن.

وتختلف الدارسة التي نحن بصددها في شمولية التناول لمفهوم الأمن الوطني والآثار المحتملة لظاهرة العولمة على استمراريته وفعاليته.

الدراسة الثانية: **وهي بعنوان (العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث) وهي رسالة دكتوراه أعدها (حسن الزبيدي: ٢٠٠٢م).**

وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١- معرفة : ما هي الدولة في العالم الثالث؟

٢- معرفة ماهية العولمة.

٣- تحديد مؤسسات العولمة وآلياتها ومن ثم علاقتها بالدولة عموماً.

٤- معرفة مدى التحول في دور الدولة الاقتصادي.

٥- محاولة استشراف ما سيكون عليه وضع الدولة في العالم الثالث في ظل العولمة.

وقد توصل الباحث إلى المؤشرات التالية:

١- أن تدخل الدولة في العالم الثالث كان له ما يسوغه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، لكن هذا التدخل جاء منفصلاً عن التاريخ ولم يكتسب الخصائص التقدمية التي اكتسبها دور الدولة في الدول الرأسمالية.

٢- برزت مؤثرات التغيير العالمي لتقف الدولة في العالم الثالث عند مفترق طرق من دون أن تحظى بحق ومهلة الاختيار في أي طريق تسلك، فبرزت العولمة كتعبير عن واقع سياسي وأيديولوجي جديد ينبغي على الدولة في العالم الثالث أن تتعامل معه.

٣- العولمة ظاهرة مركبة وإن كانت ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى يراد بها تحقيق الاندماج الدولي والتأثير سلباً في السيادة الوطنية نتيجة ما يفرضه نشاط الشركات متعددة الجنسيات ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي والاعتماد المتبادل.

وتتفق هذه الدارسة مع دراستنا في الاهتمام المشترك بانعكاسات العولمة على وضع الدولة بوجه عام.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها في أن الرسالة السابقة كانت تركز على البعد الاقتصادي للعولمة ومدى أثره على حرية وسيادة الدولة خاصة في العالم الثالث، بينما تهدف دراستنا إلى استظهار آثار العولمة المختلفة (سياسياً

واقتصادياً واجتماعياً) وانعكاسات ذلك على مفهوم الأمن الوطني للدولة بوجه عام وليس في دول العالم الثالث فقط.

الدراسة الثالثة: **دراسة بعنوان " الدبلوماسية وعلاقتها بالأمن في عصر العولمة (الجهني: ١٤٢٢هـ).**

وهي دراسة متكاملة شملت كافة الانعكاسات المحتملة لعصر العولمة على الدبلوماسية وعلى الأمن، وكانت أهم أهداف الدراسة ما يلي:

(١) تعريف العولمة ونشأتها وتطورها وأهدافها وطرق مواجهتها أو مواكبتها.

(٢) تعريف الأمن وتوضيح عناصره ومكوناته ومفاهيمه المختلفة مع عرض العوامل المؤثرة فيه داخلياً وخارجياً.

(٣) إبراز الجهود الدولية المبذولة من أجل تفعيل العمل الدبلوماسي لتحقيق الأمن والاستقرار في ظل تحديات العولمة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. إن العامل الأكثر تحقيقاً للأمن الوطني هو تحسين علاقات الجوار بين الدول، حيث أفاد ما نسبته ١٠٠٪ من المبحوثين بذلك.

٢. وجود ارتباط قوي بين معطيات العولمة والدبلوماسية والأمن.

٣. أن التأثيرات المتبادلة بين الدبلوماسية والأمن في ظل العولمة كظاهرة آخذة في التشكل تتطلب حذراً شديداً حيث إن تحولاتها لا تزال في تسارع شديد.

وهذه الدراسة وإن كانت شاملة آثار العولمة على العمل الدبلوماسي وانعكاسات ذلك على الدولة وهذه هي نقطة الاتصال بينها وبين دراستنا، إلا أن دراستنا تختلف عنها بأنها تحاول إيضاح أثر ظاهرة العولمة على مفهوم (الأمن الوطني) للدولة ذاته وليس مجرد أثر هذه الظاهرة على جزئية محددة من أمن الدولة مثل العمل (الدبلوماسي).

الدراسة الرابعة: **وهي دراسة بعنوان "أطروحة في العولمة" وهي رسالة ماجستير قدمت إلى كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة بالرياض، أعدها(عوض المالكي، ٢٠٠٠م).**

ورمت الدراسة إلى ما يأتي:

١- التعرف على آثار العولمة من النواحي السياسية والعسكرية والاجتماعية والتربوية.

٢. التعرف على آثار العولمة في وسائل الإعلام.

٣. معرفة تأثير العولمة في العالم العربي والإسلامي.

٤. التعرف على التوقعات المستقبلية في ظل العولمة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. إن خطورة العولمة تتمثل في أنها تتبع أساليب ضاغطة وقوية تستهدف انصهار الإدارات الداخلية للدول، والتقليل من عناصر مقاومة الداخل للخارج ومن ثم فهي تضعف البنية الداخلية ، وتنازع قيم الدين والعقيدة والأخلاق المستقرة داخل الدول والشعوب الإسلامية وتجعل الفرد نهباً لعناصر التأثير الآتية من الخارج.

٢. محاولة الغرب ومن تبعهم السيطرة اقتصادياً وعسكرياً على كثير من البقاع المهمة اقتصادياً وخاصة المواقع الاستراتيجية ذات الموارد الاقتصادية الجيدة والتي يقع أغلبها في البلاد الإسلامية.

٣. أفرزت العولمة آثاراً اجتماعية ضخمة على جميع المجتمعات وانتشار البطالة وما رافقها من فساد وجريمة.

وهذه الدراسة تتفق مع موضوع البحث في أنها تتناول موضوع العولمة من عدة جوانب منها سلبيات العولمة على النواحي الأمنية في المجتمع.

وتختلف عن دراستنا في أنها لا توضح الآثار العميقة لظاهرة العولمة على الأمن الوطني الذي هو محور البحث في دراستنا.

الدراسة الخامسة: **دراسة بعنوان " تقنيات نقل المعلومات من خلال شبكة الإنترنت والحاسب الآلي ودورها في الظاهرة الإرهابية" أعدها(فايز الشهري: ٢٠٠١م).**

ورمت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دوافع الإرهاب وأهدافه.
- التعرف على مظاهر الإرهاب الحديث في عصر التقنية والإنترنت مثل: (الإرهاب التقني والإلكتروني ومدى استفادة الإرهابيين من الإنترنت).
- التعرف على الإنترنت كأداة فيها الخير والشر ومعرفة سلبياتها وإيجابياتها.
- تحديد الأهداف المحتملة في عمليات الإرهاب عبر شبكات الإنترنت وأدوات التخريب وأساليب مكافحة الإرهاب الإلكتروني.

وقد توصل الباحث إلى التوصيات التالية :

١- وضع الخطط الكفيلة لمكافحة الإرهاب الإلكتروني وتأمين المعلومات.

٢- دعم البحوث في مجال أمن المعلومات ، ومكافحة الإرهاب الإلكتروني وتشجيع تصنيع برامج الحماية.

٣- تدريب رجال الأمن على تقنيات الإرهاب الإلكتروني وطرائق المراقبة والتحقيق ، ونشر التوعية الأمنية بين الجماهير المستخدمة للحاسبات.

٤- إنشاء مركز عربي لمكافحة الإرهاب الإلكتروني ، وتحديث برامج الحماية ومكافحة الفيروسات.

وبوجه عام تركز هذه الدراسة على نتيجة واحدة من النتائج السلبية التي أفرزتها ظاهرة العولمة وهي الاستغلال السيئ للمنظمات الإرهابية للتقنية الحديثة مثل (الإنترنت) ، وزيادة المصاعب الأمنية في ملاحقة هذه العصابات.

وتختلف دراستنا عنها في أنها تركز على أثر مثل هذه السلبيات على أمن الدولة الوطني.

الدراسة السادسة: دراسة " عبد الباسط عبد المعطي " المثقف العربي والتفاعل الإبداعي مع العولمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المثقف العربي في سياق العولمة ليكون فاعلاً إيجابياً ومبدعاً في إنضاج الوعي العربي بأهمية الهوية الثقافية المتمايزة والمتجددة كأساس مركزي للتفاعل مع العولمة، وتفترض هذه الدراسة أن المهام المستقبلية تتطلب وعياً بالذات الثقافية وبالآخر الثقافي، وحالة الوعي بهذه الذات أو تلك ، تتوقف على وعي الذات المثقفة بنفسها على مستوى الإمكانات والإنجازات وعلى مستوى النقائص والإخفاقات في الماضي القريب والحاضر. ويعد الوعي بالذات ضروري لاستشراف المستقبل المرغوب فيه للمجتمع العربي وأيضاً لاستشراف أبعاد مهام الدور المستقبلي المرغوب فيه للمثقف العربي، وأن تحديد هذين المستويين من المستقبل المرغوب فيه للمثقف ومجتمعه يتحقق بالضرورة في التفاعلات الجدلية التي تثري كلاً منهما وتجعله ممكناً

ويعتقد " عبد الباسط عبد المعطي "أن أدوات تحقيق هذا الهدف الذي تتطلع إليه دراسته هي:

أولاً: الوعي بالعولمة وهو وعي يتطلب التمييز بين الموضوعي في التطور الإنساني أو ما يمكن التعبير عنه بالكوكبية وبين التوظيف الذاتي المرتبط بتدويل إنجازات الكوكبية وتوظيفها للهيمنة والتنميط الإنساني أو ما يمكن تسميته بالعولمة، من ثم فالمهم تعيين الشروط الموضوعية العامة في العقل والإدارة الإنسانية، والنوعية المرتبطة بنظم سياسية واقتصادية، من ثم في جماعات بشرية بعينها. جعلت مجتمعات أكثر قدرة وإمكانية من غيرها لتوظيف حصاد الكوكبية ، ويشير "عبد الباسط عبد المعطي" إلى أن الهدف من هذا المستوى من الوعي هو استيعاب شروط إنتاج الكوكبية والعولمة ، وتوظيف إنجازاتها كضرورة لتحديد معايير التعامل معها سواء على مستوى الرفض أم التكيف أم التركيب المبدع على مستوى الإنجازات.

ثانياً: تطوير الوعي الذاتي للمثقف: وهو وعي يتطلب منه نقداً موضوعياً لحصاد تكوينه ومضمون هذا التكوين وممارساته في الماضي القريب وفي

الحاضر لتحديد الإمكانات القائمة التي تتضمن التفاعل الإيجـابي مـع العولمـة، وأيضاً تحديد عوائق هذه الحركة سواء كانت ذاتية ترتبط بالمثقف أم موضـوعية ترتبط بسياق مجتمعه ، ويرى "عبد الباسط عبد المعطى" أن هذا الوعي الذاتي هو بحاجة إلى معايير ومؤشرات للفرز والتقويم تعتمد على القراءة الواعيـة لأبعـاد أساسية هي:

١- العلاقة بين المثقف وكل من السلطة والجماهير لتحديد ملامحها واتجاهاتهـا التي في إطارها يمكن افتراض أن ارتباط المثقف بالسلطة نشأة وتكوينـاً ذهنيـاً ومعرفياً جعلته ينحاز إلى تجسيد الفجوة مع السلطة أكثر من تطلعه الحقيقي إلـى تجسيد الفجوة بينه وبين الجماهير ، وبين السلطة والجماهير .

٢- المؤشرات العامة الدالة على ممارسات المثقف على مستوى الخطاب والفعل الثقافيين ، وهي مؤشرات من الضروري أن توضح صورة المثقـف عـن ذاتـه وصورته عن الآخر الثقافي عربياً وعالمياً ؛ وكذلك توضح الخـصائص الثقافيـة والذهنية العامة للمثقف: نقد الذات ونقد الآخر – الجمود والمرونـة – المـسلمات الجاهزة والتجدد التصوري – الأحادية والتعددية الثقافية – الانقسامية والتوزيع بين إما أو وبين الرغبة في التركيب.

٣- شروط فاعلية المثقف العربي: وهى شروط موضوعية – اجتماعية وسياسية واقتصادية – وذاتية تتعلق بالمثقف نفسه ، ومن الضروري توافرها لضمان فاعلية وعي وممارسات المثقف العربي غير أن الظروف المرتبطة باللحظـة التاريخيـة القائمة، وجوهر ما يتحمله تغيير المثقف من خصائص وأدوات تقتـضي تركيـزاً على الأبعاد الذاتية للمثقف باعتبارها أحد الركائز المهمة لإثراء الوعي المجتمعي بدور المثقف ، وبمتطلبات التفاعل المبدع مع العولمة.

ولقد ارتكز إدراك أهمية القدرة والريادة للمثقف، على الشروط الذاتية للفاعلية المرغوب فيها ، للمثقف والتي تتطلب منه الجهاد في عدة مجالات هي:

١- الجهاد من أجل التعلم الذاتي.

٢- تطوير القدرات المعرفية والمنهجية للمساهمة في إنتاج المعلومـات الثقافيـة وتصنيفها وجعلها قادرة على التوظيف والمنافسة.

٣- تعميق القيم الضرورية للتفاعل الإيجابي مع العولمة وهي تتطلب نقله كيفيـة في الخصائص والممارسات السلبية

وعلى ذلك فالمثقف في لحظته التاريخية في رؤية " عبد الباسط عبـد المعطـي " يجب أن تكون له قدرة ووعي بضرورة الاهتمام بنقد الذات، وليس الاكتفاء فقـط بنقد الآخر، إضافة إلى التحرر من المسلمات الجاهزة بتنمية القدرة علـى التأمـل والخيال والإبداع للتجدد، تجاوز السلفية والقبلية في التفاعل إلى العلمية والمرونـة وإدراك ضرورة التعددية وفاعلية الآخر، وتعميق قـيم تحريـر العقـل والإرادة الإنسانيين من حيث هما شرطان ضروريان لتوتير سياق الإبداع.

٤- أن يكون المثقف ضمير أمته التاريخي والمستقبلي ، وأن يكون عـادلاً فـي صياغة أسس التفاعل المنتج بين السلطة والجماهير

وتكمل هذه الدراسة دراستنا من حيث أنها تسلط الضوء على موقف المثقف العربي من العولمة وذلك حتى نسلط الضوء على مدى إدراك شعوبنا لهذه الظاهرة لأن هدفنا في النهاية هو توعية المجتمع بالآثار المحتملة للعولمة على أمن المجتمع ككل .

كما أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسة لأنها تسلط الضوء على أثـر هـذه الظاهرة على أمننا الوطني .

الدراسة السابعة: دراسة حسين أبو شنب "استطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات الغد" (١٩٩٩م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين آراء النخبة الفلسطينية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية والعولمة وذلك من خلال طرح العديد من التساؤلات أهمها: ما اهتمام النخبة - عينة الدراسة - بالعولمة؟ ما مصادر معلومات النخبة عن العولمة؟ ما هو مفهوم العولمة وطبيعتها وقوتها؟ ما علاقة العولمة بالمنظمات الدولية ذات التأثير السياسي والاقتصادي ونوع السيادة الدولية؟ ما العلاقة بين العولمة والإعلام؟ ما تأثير العولمة على الوطن العربي؟ ما هي أساليب المواجهة لسياسة العولمة؟

وينطلق موضوع الدراسة من فكرة محورية هي: أنه بحكم طبيعة الشعب الفلسطيني وقضيته المعقدة فإنه دائم البحث عن الجديد ، وملاحقة التغيرات والتبدلات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ذلك مصطلح العولمة الذي يتسرب إلى المجتمع الفلسطيني عبر المطبوعات والفضائيات والتفاعلات مع قضايا الأمة والعالم، من ثم يلقى هذا المصطلح اهتماماً لدى النخبة الفلسطينية بعامة وأساتذة الجامعة بخاصة في مدى علاقاتها بالعولمة مفهوماً، وتأثيرات وعلاقات وأساليب المواجهة والبناء الذاتي.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج تلاؤماً مع طبيعة الدراسات الاستطلاعية، إضافة إلى استخدامه للمنهج التاريخي. وقد تبين خلال الدراسة أن النخبة تستمد معلوماتها عن العولمة بالدرجة الأولى من الصحافة ثم التليفزيون والفضائيات، وتتفق النخبة على أن العولمة هي في حقيقتها غزو ثقافي واقتصادي واجتماعي ، وهيمنة وسيطرة ، وأنها ترتبط بالصراعات الأيديولوجية الدولية، وأن قوة العولمة تكمن في الاقتصاد أولا ثم السياسة والثقافة.

كما يتضح من الدراسة أن العولمة تتأثر بالمنظمات الدولية ذات التأثير وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهى ترتبط بالنظام الدولي الجديد وثورة العلوم والتكنولوجيا، لذلك فهي تؤثر على حرية انتقال المعلومات والتعبير وحرية التنافس، كما أن العولمة تستفيد من نشر سياستها في وسائل الإعلام وتستخدم لتحقيق سياستها عدداً من الأساليب في مقدمتها استقطاب الصفوة، وكسب الجامعات والمعاهد العلمية

وأوضحت الدراسة أن الوطن العربي يتأثر بالعولمة سلباً وإيجاباً في المجالات المختلفة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يتضح أن مواجهة العولمة تتطلب الاعتماد على أساليب تتحدد في دعم الذاتية الثقافية ، وتنظيم الرسالة الإعلامية ، وتدعيم برامج التربية والتعليم ومراقبة المعلومات وتشجيع الكفاءات والخبرات ، وبذلك تعكس الدراسة السمات العامة للعولمة التي تحددت في وصفها بأنها احتواء للعالم ، وهيمنة القوة ، وفخ من الكبار للصغار وتتويج للنظام الرأسمالي.

وعلى ذلك يرى حسين أبو شنب ضرورة تعميق الاهتمام بالعولمة وتحدياتها وأبعادها ، ودلالاتها وغاياتها ، وتأثيراتها القريبة والبعيدة ، وكيفية مواجهتها والأساليب المناسبة لذلك على مستوى الوطن العربي.

ويلاحظ على هذه الدراسة ما يلي:

١- كانت هناك أولوية خاصة نحو أن تقوم الدراسة بتحليل اتجاهات النخبة الفلسطينية نحو العولمة بدلاً من أن تعتمد على استطلاع آراء النخبة إذ أنه من المنطقي أن تكون للنخبة آراء وانطباعات عن العولمة، من ثم تكون دراسة الاتجاهات المؤيدة والمعارضة تمثل إطار مرجعياً تقوم عليه إستراتيجية فعلية للتواجه مع العولمة

٢- لم تقدم عينة الدراسة على الرغم من أنها تمثل النخبة من أساتذة الجامعات الفلسطينية إيجابية واحدة للعولمة، من ثم تفتقد آراءها للتقويم الموضوعي في تناول الظاهرة.

بينما تهدف الدراسة التي الباحث بصددها إلى معرفة آثار هذه الظاهرة على مفهوم الأمن الوطني للدولة .

الدراسة الثامنة : **دراسة محمد السيد سعيد "العولمة والقيم الثقافية في مصر... الآثار والمواجهة" (١٩٩٩ م):**

وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل أساسي هو: هل عولمة الاقتصاد المصري أو دخول مصر إلى الفضاء الاقتصادي للعولمة تهدد الخصائص الأساسية في الثقافة القومية المصرية؟ وهل تعرض مصر لموجات الثقافة العالمية عبر الإعلام والاحتكار المباشر يفضي إلى تغيرات ملموسة سلبية أو إيجابية في الكيان الثقافي؟

وطبقاً للرؤية النقدية في هذه الدراسة فإن العولمة تحمل أخطاراً وتهديدات ثقافية أهمها تقسيم المجتمع إلى شطرين أحدهما: مستوعب ، للثقافة والاقتصاد العالمي والثاني مهمش مملوء بالمرارة وحاقد على من يحتكرون الامتيازات في الداخل والخارج، ً. ومن ثم فإن الحماية ليست من خلال آليات الدفاع وإنما من خلال آليات الهجوم، فالقدرة على التصدير واختراق الأسواق الأجنبية تعني التمكن

من السيطرة الفعلية على السوق القومية إذ تتحقق هذه السيطرة من خلال معايير وآليات فعاله تتماشى مع منطق الاقتصاد ، وهى التنافسية والإنتاجية، والكفاءة السعرية والنوعية.

إن العولمة الاقتصادية قد تفضي في حالة مصر والبلاد المماثلة لأوضاعها إلى انقسام ثقافي - على الأقل - فيما يتصل بالبعد المؤسسي والتنظيمي. ويرى "محمد السيد سعيد" أن مصر تجتاز مرحلة متقدمة من العولمة تحمل خلالها خبرات كثيرة تكونت عبر المراحل السابقة من الاشتباك مع النظام الرأسمالي العالمي منذ سياسات الانفتاح الاقتصادي، وعلى ذلك يرصد ثلاث ظواهر ثقافية كبرى هيمنت على الحياة الاجتماعية أهمها:

١- النزوع نحو الشكلانية : وهى ظاهرة شاعت بين المصريين عموماً والطبقات الوسطى بصفة أخص ، ونشأت على قيمتها تيارات مختلفة للإسلام السياسي والثقافي تتسم بالصرامة والعداء لبعض مؤسسات الحداثة ، ورفض شبه كامل للآخر الحضاري والثقافي والسياسي.

٢- نزوع استهلاكي قوي يكاد يقترب من الأيديولوجية المتعوية Hemanism ، إذ يعرض من السلع والخدمات التي جعلها النظام الرأسمالي العالمي متاحة على صعيد كوكبي للطبقات القادرة على شرائها، ويرتبط بهذا النزوع دوافع نفسية واجتماعية وثقافية تكاد تصل إلى تقديس السلع Commodity Fetlihiln

٣- انحسار مستوى المشاركة حيال الحياة العامة والانسحاب إلى داخل الفرد والحياة الأسرية، وبسبب هذا الانحسار تنكمش مساحة الحياة السياسية والاجتماعية، وتتركز سلطات اتخاذ القرار على كل الأصعدة ،ويتعاظم الجمود الجيلي ،وتنمو الميول الثقافية الرجعية والمحافظة في شتى مجالات الحياة.

وفي هذا الإطار يعتقد "محمد السيد السعيد" أنه قد يتفشى الشعور بالاغتراب خاصة بين الأجيال الشابة، ويتراخى الولاء القومي والطبقي والاجتماعي، ويتعاظم الشعور بالفوضى، وكذلك النزعات الأشد أنانية والأقل وطنية .

ويقترح "محمد السيد سعيد" نموذجاً ديناميكياً للتعامل مع المشكلات والأخطار المترتبة على العولمة في مجال الثقافة، ويتكون هذا النموذج من أربع

مراحل أولاها: تلك التي يتم فيها الانفتاح على عملية العولمة في ظروف تتسم بمستويات مرتفعة من الانكشاف الاقتصادي ؛ وكذلك تتسم بتعاظم الاختلال في الميزان التجاري وغزو السلع الأجنبية والصناعية الخفيفة، وترتبط هذه المرحلة ببروز ثقافة الحقد الطبقي والمرارة من مؤسسات الدولة

والمرحلة الثانية: يتم فيها تعديل زاوية الولوج المصري إلى عملية العولمة خلال التركيز على الإنتاج والتصدير، وتتسم هذه المرحلة بالتعرف على عدد من الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية لمصر تمكنها من دخول أوسع لأسواق التصدير، ومن ثم تقلص عجز الموازين التجارية مع استمرار غزو السلع والخدمات الأجنبية للسوق المصرية في بقية الفروع والقطاعات.

أما المرحلة الثالثة: فتشهد توسعا ملموسا في القدرات التصديرية ، وتتحقق للبلاد في هذه المرحلة طفرة ملحوظة في مستويات الإنتاجية ومعدلات الاستثمار، ومن ثم يتحقق تخفيض كبير في معدلات البطالة ، وتتحسن مستويات الأجور وتتمكن الدولة من إحداث تقدم حقيقي في استيعاب قطاعات أكبر من المهمشين، وعلى ذلك قد تنكمش ثقافة الكراهية والمرارة ضد الدولة والمجتمع.

بينما المرحلة الرابعـة تشهد نمواً جزئياً متواصلاً في الاقتصاد القومي من خلال فرص أكبر للتصدير من جانب عدد من الفروع والقطاعات ، وخلال هذه المرحلة يتمكن المجتمع من امتصاص الجزء الأكبر من البطالة ، وإنهاء ظاهرة التهميش دون التمكن بالضرورة من القضاء على الاستقطابات الاجتماعية أو منع بروز فجوات جديدة في المجال الاقتصادي وربما الثقافي.

ويؤكد " محمد السيد سعيد " أن النموذج الاقتصادي يرتهن إلى حد كبير بالتكوين الثقافي والسياسي للمجتمع المصري، وأن تجاوز مرحلة الخطر يتمثل في قدرة النخبة الإستراتيجية في مصر على إبداع كيمياء ثقافية من خلال تعميق هياكل الاتصال ، وتوسيع نطاقها ، وتعظيم فاعليتها ، والدراسة التي نحن بصددها تحاول تسليط الضوء على أثر هذه الانعكاسات الثقافية للعولمة على مفهوم الأمن الوطني للدولة إضافية الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

الدراسة التاسعة : **دراسة رونالد انجلهارت Ronald Inglehart "العولمة وقيم ما بعد الحداثة" ٢٠٠٠م:**

تناقش هذه الدراسة تأثيرات العولمة على المنظومة القيمية العالمية في إطار مرحلة الحداثة، وتعتمد هذه الدراسة في مرجعيتها البحثية على مسوحات القيم العالمية لسكان القارات الست في أعوام ١٩٨١، ١٩٩٠، ١٩٩٥، وفي عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ كشفت عن نموذج التغيرات المنتظمة في القيم ، وغطت أكثر من ٦٠ مجتمعاً بما يمثل نحو ٧٥٪ من سكان العالم، فمن المجتمعات التي ينخفض دخل الفرد ليصل إلى ٣٠٠ دولار في العام إلى المجتمعات التي يرتفع دخل الفرد فيها إلى مئة ضعفٍ لهذا الدخل. ومن المجتمعات التي تتعامل بديمقراطية مستقرة مع اقتصاديات السوق إلى المجتمعات الديكتاتورية التي تعتمد التحول إلى اقتصاديات السوق، وقد أوجد ذلك نوعاً من الارتباطات القوية بين معتقدات الأفراد وسمات مجتمعاتهم.

وتحاول هذه الدراسة البرهنة على فرضين أساسيين هما:

١- فرض الندرة: ويدور حول فكرة أن الرخاء في المجتمعات المتقدمة يؤدي إلى انتشار القيم التي سادت بعد الثورة الصناعية ، ويشمل ذلك وجود نتائج جوهرية ترتبت على التطورات الاقتصادية الحديثة، من ثم فالتساؤل المطروح هو: هل تلاشت منظومة القيم التي ظهرت في ظروف الندرة بسبب الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحداثة ؟ لاسيما وأن المجتمعات الصناعية قد دعمت الاعتقاد في أن الندرة يمكن التخفيف من حدتها بواسطة الإنجاز الفردي والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الندرة كانت منتشرة في معظم فترات التاريخ وناجمة عن المبدأ الإيكولوجى المؤسس على أن الزيادة السكانية تحدث عندما تكون هناك موارد طعام متاحة وتتراجع بسبب حدوث المجاعة والأمراض والحروب وتكون النتيجة حدوث ندرة حادة مصحوبة باحتمالات الهلاك جوعاً مع إمكانية أن تشكل المجاعة خارطة الوعي اليومي.

٢- فرض إضفاء الصبغة الاجتماعية: ويشير إلى أن قيم الفرد أو المجتمع لن تتغير في مدى زمني قصير، وأن التغير الجوهري في القيم يوجد بين الأولويات

ذات القيمة الخاصة لمجموعات الأفراد المختلفة سنياً والتي قد تشكلت خلال خبرات مختلفة تم المرور بها في سنوات التكوين الخاصة بهم. ودلالة ذلك تتمثل في وجود علاقة بين البيئة الاقتصادية الاجتماعية والأولويات ذات القيمة.

وتؤكد الدراسة أن الفترات الخاصة برخاء المجتمعات المتقدمة تتجه نحو تشجيع انتشار القيم التي سادت بعد الثورة الصناعية ، كما يتجه التدهور الاقتصادي إلى التأثير المعاكس، ولا توجد علاقة فردية بين المستوى الاقتصادي وانتشار القيم التي سادت بعد الثورة الصناعية ، وتعكس هذه القيم مدى إدراك الفرد الذاتي للأمن المادي، وبينما يتجه الأغنياء إلى الشعور بالأمن بدرجة أكبر من الفقراء ، ويتأثر إدراك الفرد للأمن المادي بالوضع الثقافي ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية التي نشأ الفرد فيها. وعلى ذلك يعد التحول من القيم المادية إلى القيم غير المادية أحد الجوانب الأكثر اتساعاً من التحديث إلى قيم ما بعد التحديث الموجودة في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

وتؤكد الدراسة أيضاً على أن قيم ما بعد التحديث غير شائعة في معظم المجتمعات النامية ؛ لأن هذه المجتمعات لازالت تتحول بواسطة الندرة الاقتصادية، وخلال العقدين الأخيرين ظهرت أشكال جديدة من قيم ما بعد التحديث بتغيير الأعراف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالدول الغنية في كل أنحاء العالم وقد عكست هذه القيم الجديدة ظروف الأمن الاقتصادي. وبصفة عامة فإن قيم التحديث تؤكد على التعبير عن الذات بدلاً من الإذعان للسلطة ، وتعطى قيم ما بعد التحديث أيضاً الأولوية لحماية البيئية والقضايا الثقافية عندما تتصارع الأهداف مع النمو الاقتصادي المتعاظم.

ولا يختلف الباحث بصفة عامة مع الطرح الفكري لتوجهات هذه الدراسة إذ يرى أن التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيرات وتحولات معينة في منظومة قيم الجماهير ونظم معتقداتها التي تؤدي بدورها أيضاً إلى حدوث تغذية مرتدة يتبعها إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية والاقتصادية في هذه المجتمعات.

الدراسة العاشرة : **دراسة سلوى محمد مصطفى "العولمة والقيم الأخلاقية (١٩٩٩م):**

تقدم هذه الدراسة محاولة أكاديمية جديدة لإقامة علاقة إيجابية بين ظاهرة العولمة وقيم الفكر البراجماتى في إطار التعرض لمجموعة من العناصر مثل مفهوم العولمة وظروف نشأتها ، ودوافعها ومتطلباتها باعتبارها ظاهرة سياسية اقتصادية ثقافية، ثم تحليل أنماط القيم الأخلاقية في الفكر الإسلامي مع عقد مقارنة موضوعية مع أنماط القيم في الفكر الغربي المعاصر بصفة عامة والفكر البرجماتى بصفة خاصة، تأسيساً على أنه فكر قد جعل من القيم الأخلاقية قيماً متطورة تتفق مع ظروف التغير في جوانب الحياة المختلفة، وأيضاً جعلها وسيلة لما يعرف بالقيمة المدفوعة Cash Value ثم التعرض لجدلية العلاقة بين القيم الأخلاقية والعولمة باعتبار أن هذه القيم تمثل أحد الضوابط المعيارية لسلبيات العولمة.

وتشير هذه الدراسة إلى أن القيم الأخلاقية تلعب دوراً هاماً في حياة العالم على اختلاف أجناسه أو عقائده ، أو أفكاره السياسية والاقتصادية أو أزمنته وأمكنته، فالقيم الأخلاقية على مدار التاريخ هي بمثابة المحور الضابط لفعل الواقع الإنساني، فقد كان لهذه القيم دور هام في فلسفة المواقف الحياتية للبشرية إلا أن المفهوم الإنساني للمواقف القيمية الأخلاقية شابه الكثير من التداخلات والأهواء حينما اعتمدت الإنسانية على إعمال العقل فقط، فظهرت السلبيات والسقطات في كثير من المجتمعات حتى أنها أدت إلى انهيار كثير من الحضارات، وقد بلغت الإنسانية أعلى مراتب قيمها الأخلاقية سواء من حيث النظرية أم التطبيق في وجود الرسالات السماوية التي عملت على إقرار التوحيد ومجامع الأخلاق على الرغم من تفاوت الأزمنة والأمكنة ، ثم بلغت أعلى مراتبها في ظل الدين الإسلامي.

وتؤكد الدراسة أن الخطر الحقيقي إنما يكمن في التأثير على السلوكيات الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية، وليس على النظرية الأخلاقية الإسلامية فيها نتيجة للتأثير والتأثر الشائع خلال وسائل الاتصال والإعلام خاصة وأن مجتمعاتنا

تمثل دور المستقبل وليس المرسل دور المستقبل المفتون بمظاهر الحياة الغربية والمتمثلة في النمو العسكري والاقتصادي ، والسياسي والعمراني والترف المعيشي والتي يبرز معها عجز تلك المجتمعات الإسلامية وضعفها التي يعتبرونها جامدة. ومن ثم تطرح هذه الدراسة فكرة أن العولمة ليست نظاماً اقتصادياً وحسب وإنما تمتد إلى مجالات الحياة المختلفة سياسيا وإعلامياً وثقافياً، فالنمو الاقتصادي الرأسمالي كما يستلزم وجود أسواق حرة يستلزم أيضاً وجود أنظمة سياسية وشكلاً معيناً من أشكال الحكم، والشيء نفسه في المجال الفكري والثقافي، فالليبرالية الفكرية واحترام الحريات الفردية واعتبار الفرد هو المحور الأساسي في بناء نظام ومجتمع ديمقراطي حر هي الفلسفة التي حكمت مجمل التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية ، وهي التي شكلت نسق القيم الذي حكم الثقافة السائدة فيها، والذي نشأت وتطورت فيه ثقافة حقوق الإنسان بما كفلت من حقوق وحريات الأفراد في كافة المجالات مثل التفكير والتعبير والسلوك والحرية الشخصية وغيرها مما يدخل في نطاق الحريات التي أفسحت المجال لنشر قيم التعددية والتسامح ، والحرية والمساواة وقبول الآخر، وإمكانية تعايش الأفكار والاتجاهات المختلفة جنباً إلى جنب بدون مصادرة أي منها لغيره فضلاً عن تجاوز أنساق القيم التقليدية التي ميزت المجتمعات الإقطاعية الزراعية ، أو ما قبل الرأسمالية والصناعة الحديثة.

ومن هنا تنطلق الدراسة في رؤيتها القائمة على أن منطق العولمة في عالم القيم يكون أكثر تحققاً وحيوية وتأثيراً في عالم القيم الاقتصادية والسياسية والعلمية عنه في عالم القيم الأخلاقية حيث يقع في عالمها بين الرد والقبول ، ويحيطه الكثير من التساؤلات حول طرحه الإيجابي والسلبي ومردوده على الواقع الاجتماعي بما يشمله من عادات وتقاليد ، وأعراف وسلوكيات أخلاقية عملية.

كما تقدم هذه الدراسة العديد من الاستدلالات حول الحركة العالمية للعولمة والتي يقودها الفكر البراجماتى الأمريكي، نظراً لما تتمتع به أمريكا من قوة ونفوذ وهيمنة اقتصادية وسياسية وعسكرية حتى أصبحت في يومنا الحاضر هي القطب الأوحد الذي يتحكم في مقدرات الأمور العالمية، إضافة إلى أن تلك القوة التي

اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات استندت بصورة واضحة في نهضتها وتطورها على فلسفة الفكر البراجماتي حتى يومنا الحاضر.

وعلى مستوى آخر ترى سلوى محمد مصطفى أن العولمة في أسمى معانيها قد نادت بها الأديان السماوية في صورتها الإيجابية نظرياً وعملياً وتحلت بمصداقيتها بشكل تصاعدي في دعوة الدين الإسلامي الذي جاء للناس كافة وليس لفئة خاصة، وقد كفل هذا الدين لمفهوم العولمة التطبيق العلمي الصحيح بعيداً عن الإفراط والتضمين بسن وإفراز منظومة القيمية.

وتنتهي الدراسة إلى نتيجة فحواها أن العولمة تمثل ظاهرة قائمة في واقعنا المعاصر، ومن ثم يجب التعايش معها في إطار واقعنا القيمى كما أن التأثيرات السلبية للعولمة لا تنال سلباً من منظومة قيمنا الأخلاقية باعتبار أنها منظومة ذات أصالة تاريخية ، ولها روافدها المتعددة التي يصعب إخلالها.

وعلى ذلك يكون الباحث رؤية خلافية مع أحد أبعاد هذه الدراسة وهو ذلك البعد المرتبط بالدمج بين العولمة والدين الإسلامي ؛ إذ تعتبر الدراسة أن هذا الدين في منظوراته ومقاصده الفكرية هو في ذاته دعوة نحو العالمية، وأنه جاء للناس كافة ، وأن العولمة تعني في مضمونها ذات المفردات والمعاني ، ومن ثم فإن هذا الدين في دعوته قد سبق العولمة تاريخياً بما يشيعه من مبادئ وقيم متعددة عن التواصل الإنساني.

وتستند هذه الرؤية الخلافية إلى وجود فارق موضوعي بين العالمية والعولمة في إطار وجود تباينات جوهرية تعتبر محققه لتناقضية كبيرة، ذلك أن العالمية في مفهومها العام والخاص إنما تسعى نحو تقوية قيم التوحيد والتواصل والنزعة الإنسانية لتحقيق أهداف إنسانية عامة، ومن ثم فهي تلتقي مع البنية المفاهيمية العامة للدين الإسلامي، بينما العولمة هي عملية قسرية لتحقيق المركزية الحضارية الغربية من خلال وسائل التحكم الاجتماعي العالمي التي تقوم على اقتصاد السوق والمعلوماتية وتكنولوجيا الوسائل الإعلامية وغير ذلك.

وإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة لم تكشف عن رؤية تحليلية حول آليات تكيف وتعايش واقعنا القيمي مع العولمة وقيمها ولم تكشف أيضاً عن أسباب

ومسوغات وكيفية أن العولمة لا تؤثر سلباً على منظومتنا القيمية بينما تطرح بعض الدراسات الأكاديمية في الدول المتقدمة مثل دراسة "رونالد انجلهارت" Ronald Inglehart المسار التصاعدي للتأثير النسبي المطرد في منظوماتها وتلجأ بوسائل متعددة نحو حماية هذه المنظومة.

كما أن الدراسة التي نحن بصددها ستحاول توظيف هذا البعد الأخلاقي ضمن المحاور التي تؤثر بها على العولمة على الأمن الوطني للدولة .

يتناول الباحث في هذا الفصل منهج الدراسة، وحدودها ،ويوضح مجتمـع وعينة الدراسة وحدودها ، كما يتطرق إلى بناء أداة الدراسة والإجراءات التي تـم إتباعها للتحقق من صدقها وثباتها ، ويبين الباحث كيفية تطبيق الدراسة ميـدانيا، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجات بيانات الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقهـا ، وهـي بيـان المقصود بالعولمة من حيث المفهوم والتحديات، وبيان تأثير العولمة على الأمـن الوطني وأبعاده، والتعرف على التوصيات التي يراها المبحوثون مناسبة للحد من الآثار السلبية للعولمة على الأمن الوطني للدولة، والتعـرف علـى الفـروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات المبحوثين التي تعـزى للمتغيـرات الشخـصية والوظيفية، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظـاهرة الاجتماعية محل البحث كما توجد في الواقع تعبيرا كميا وكيفيا والذي لا يقف عند حد الوصف للظاهرة المبحوثة، وجمع المعلومات من أجـل استقـصاء الجوانـب المختلفة لها، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليل الظاهرة وتفـسيرها، والوصـول إلـى استنتاجات تسهم في تحديد الوسائل الملائمة لتطوير وتحسين الواقـع (العـساف، ١٩٨٩: ١٨٦).

ونظراً لأن للمنهج الوصفي التحليلي مداخل متعددة ؛ لذلك استخدم الباحث مدخل المسح الاجتماعي بطريقة العينة من بين هذه المداخل، باعتباره المـنهج الملائـم للظاهرة محل البحث إذ يمكن من جمع المعلومات اللازمة للإجابة عن تـساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، ولكونه طريقة تستخدم في الدراسات الوصفية لوصف أو تقدير واقع معين في فترة زمنية محددة بوقت إجراء الدراسـة (الفـوال، ١٩٨٢: ١٦٩)، ولكونه يدرس الواقع أو الظاهرة محل الدراسة ويعبر عنها كمياً وكيفيـاً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمـي فيعطينـا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة ، أو حجمهـا كمـا توجـد فـي الواقـع (عبيدات،١٩٩٨: ٢٢٣).

ثانيا: حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة بعدد من المحددات البشرية والمكانية والزمانية والموضوعية الآتية:

الحدود البشرية:

اقتصرت الدراسة على الأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي من سعوديين ومقيمين من رتبة أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد ومحاضر في مدينة الرياض.

الحدود المكانية:

تركزت الدراسة على مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية:

لقد استغرقت عمليات تصميم الاستبانة وجمع البيانات وتحليلها والانتهاء من إعدادها خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (١٤٢٦هـ-١٤٢٧هـ).

الحدود الموضوعية:

انحصرت الدراسة على تناول موضوع أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني من خلال وجهة نظر مجموعة من الأكاديميين.

ثالثا: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الأكاديميين في بعض مؤسسات التعليم العالي في مدينة الرياض وهي جامعة الملك سعود ، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكلية القيادة والأركان، وكلية الملك خالد الحربية، وكلية الملك فيصل الجوية، وكلية الملك فهد الأمنية والذين يبلغ عددهم بـ (٤٠٠٠) أكاديمياً.

رابعا: عينة الدراسة :

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم أخذ عينة عشوائية بواقع (١٠٪) حيث تكونت عينة الدراسة من (٤٠٠) أكاديمي إذ تم توزيع عدد (٤٠٠) استبانة.

وبعد تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة واستبعاد الاستبانات غير الصالحة تمكـن الباحث من استعادة (٣٣٦) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي من مجموع الاستبانات بنـسبة استعادة (٨٤,٠٪).

خصائص عينة الدراسة

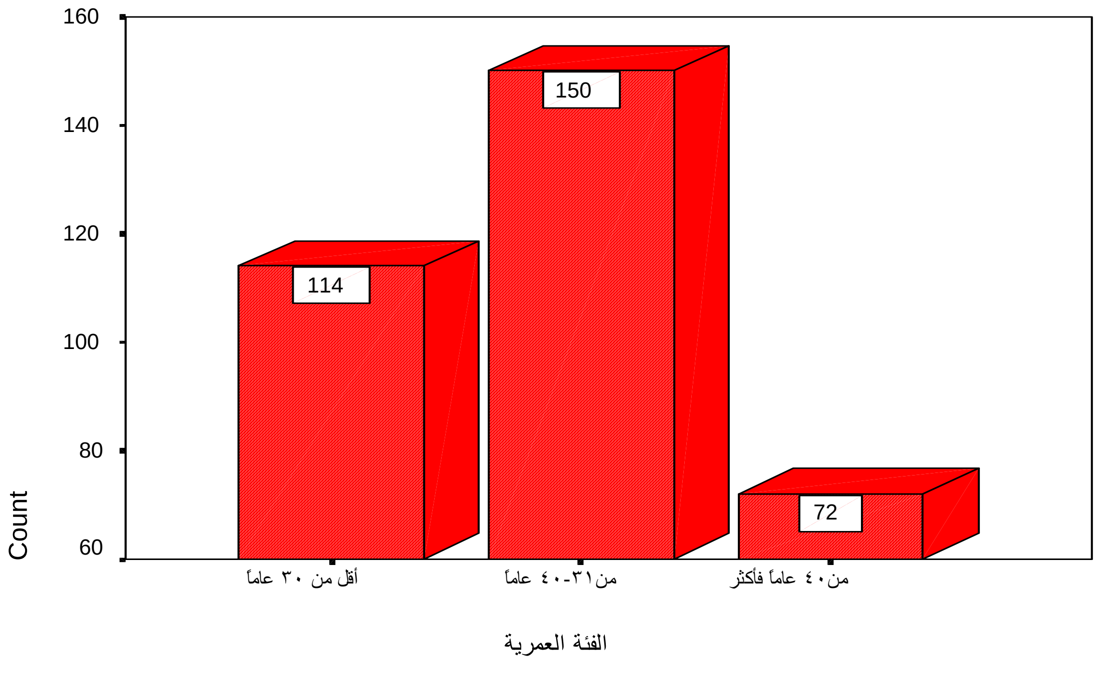
جدول رقم (٢)

خصائص عينة الدراسة وفق الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة ٪
أقل من ٣٠ سنة	١١٤	٣٣,٩
من ٣٠- أقل من ٤٠ سنة	١٥٠	٤٤,٦
من ٤٠ سنة فأكثر	٧٢	٢١,٤
المجموع	٣٣٦	١٠٠,٠

يظهر الجدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة وفق الفئة العمرية حيث يتبين أن نسبة (٤٤,٦٪) من أفراد العينة في الفئة العمرية من ٣٠- أقل من ٤٠ سنة ، ونسبة (٣٣,٩٪) في الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة ، ونسبة (٢١,٤٪) في الفئة العمرية من ٤٠ سنة فأكثر.

الشكل رقم (٢)



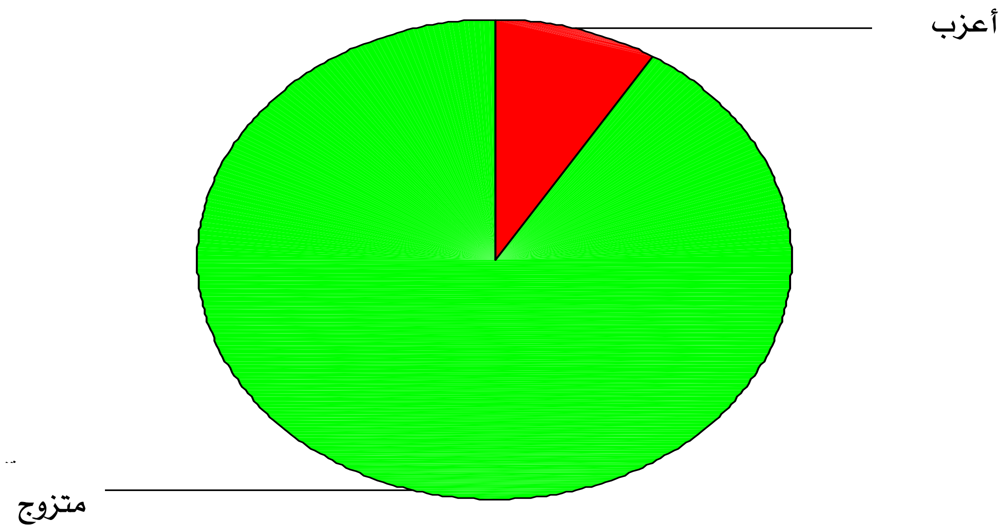
جدول رقم (٣)

خصائص عينة الدراسة وفق الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة ٪
أعزب	٣٠	٨,٩
متزوج	٣٠٦	٩١,١
المجموع	٣٣٦	١٠٠,٠

يظهر الجدول رقم (٣) خصائص عينة الدراسة وفق الحالـة الاجتماعيـة حيث يتبين أن نسبة (٩١,١٪) من أفراد العينة من المتزوجين ، ونـسبة (٨,٩٪) من العزاب.

الشكل رقم (٣)



الحالة الاجتماعية

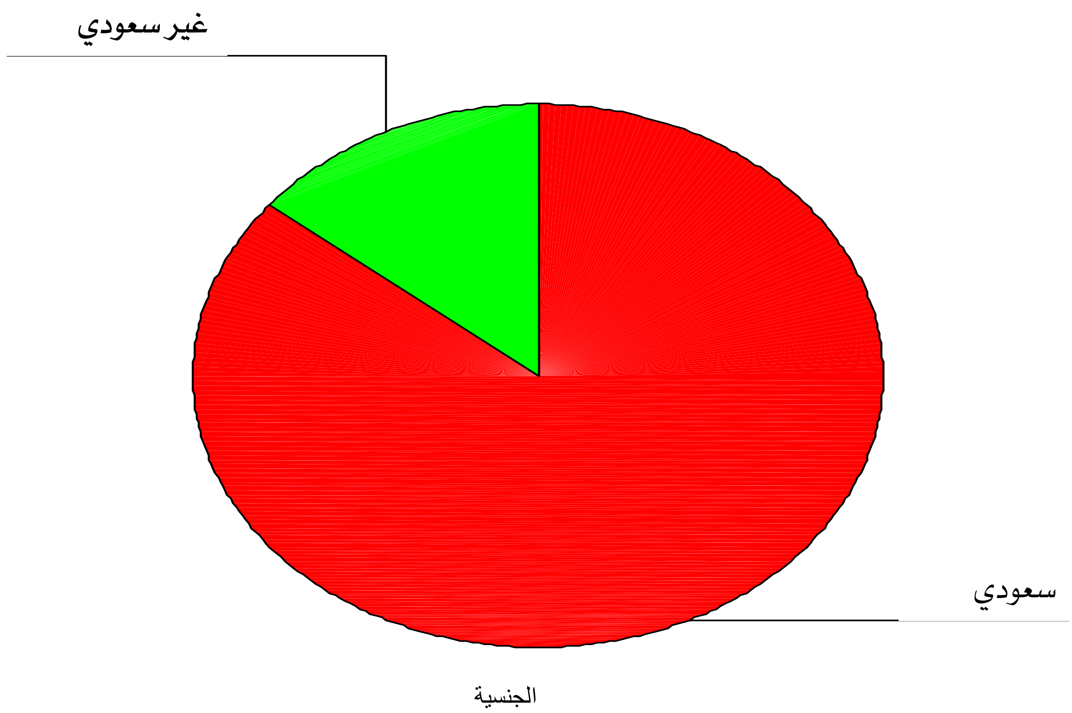
جدول رقم (٤)

خصائص عينة الدراسة وفق الجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة ٪
سعودي	٢٨٨	٨٥,٧
غير سعودي	٤٨	١٤,٣
المجموع	٣٣٦	١٠٠,٠

يظهر الجدول رقم (٤) خصائص عينة الدراسة وفق الجنسية حيث يتبين أن نسبة (٨٥,٧٪) من أفراد العينة من السعوديين ، ونسبة (١٤,٣٪) من غير السعوديين.

الشكل رقم (٤)



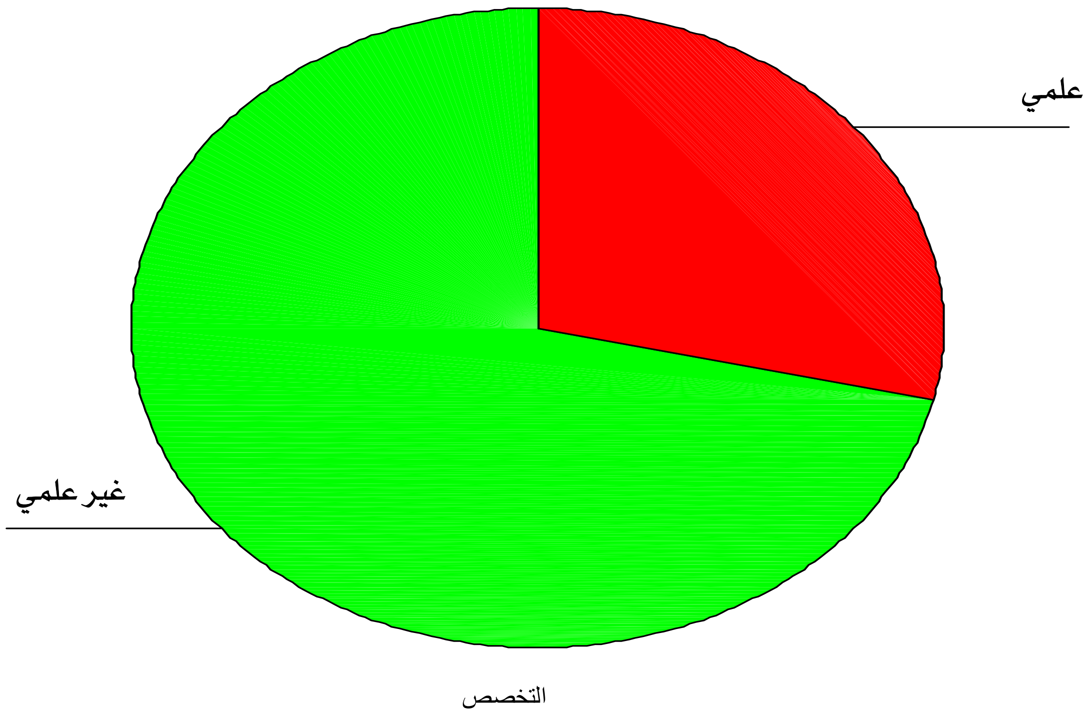
جدول رقم (٥)

خصائص عينة الدراسة وفق التخصص

التخصص	التكرار	النسبة ٪
علمي	٩٦	٢٨,٦
غير علمي	٢٤٠	٧١,٤
المجموع	٣٣٦	١٠٠,٠

يظهر الجدول رقم (٥) خصائص عينة الدراسة وفق التخصص حيث يتبين أن نسبة (٧١,٤٪) من أفراد العينة من حملة التخصصات غير العلمية ، ونـسبة (٢٨,٦٪) من حملة التخصصات العلمية.

الشكل رقم (٥)



جدول رقم (٦)

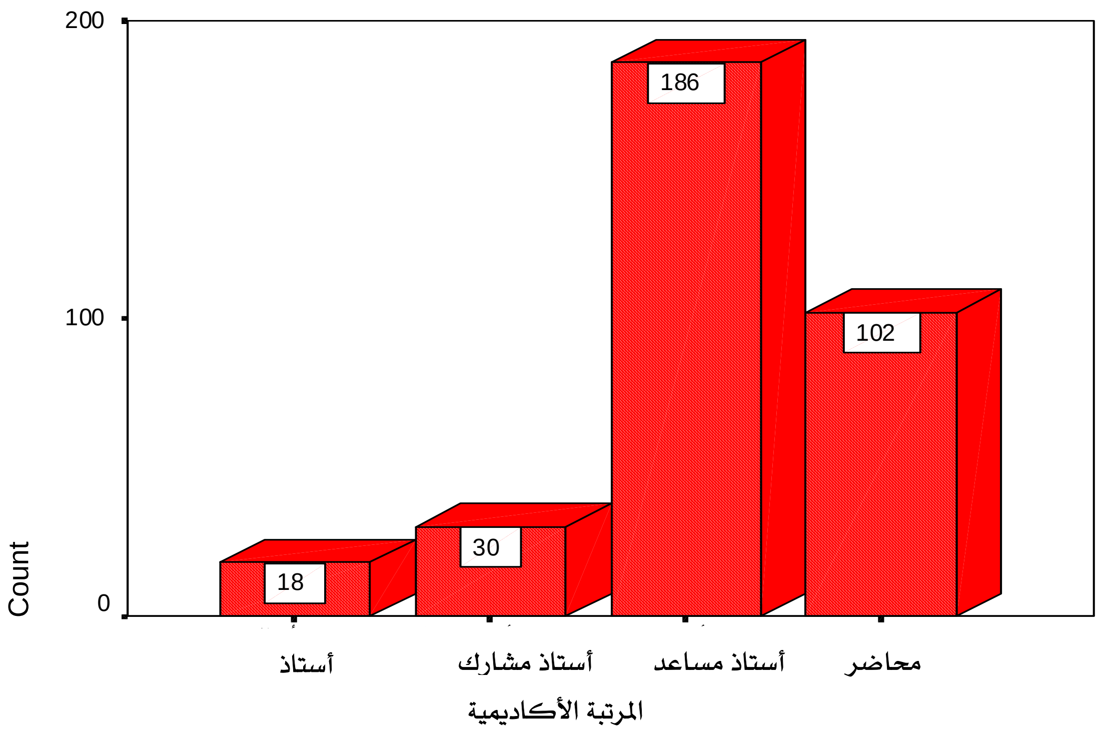
خصائص عينة الدراسة وفق المرتبة الأكاديمية

المرتبة الأكاديمية	التكرار	النسبة ٪
أستاذ	١٨	٥,٤
أستاذ مشارك	٣٠	٨,٩
أستاذ مساعد	١٨٦	٥٥,٤
محاضر	١٠٢	٣٠,٤
المجموع	٣٣٦	١٠٠,٠

يظهر الجدول رقم (٦) خصائص عينة الدراسة وفق المرتبة الأكاديمية حيث يتبين أن نسبة (٥٥,٤٪) من أفراد العينة برتبة أستاذ مساعد ، ونسبة بلغت (٣٠,٤٪) برتبة محاضر ونسبة (٨,٩٪) برتبة أستاذ مشارك ، ونسبة (٥,٤٪) برتبة أستاذ.

الشكل رقم (٦)

محاضر



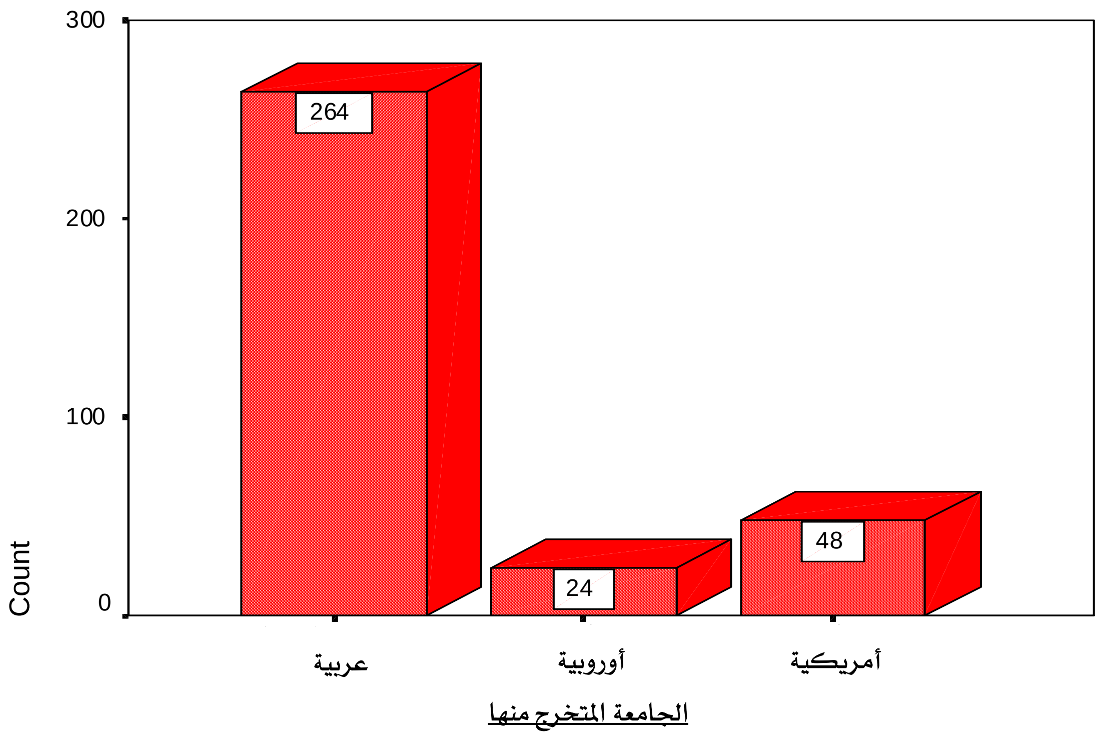
جدول رقم (٧)

خصائص عينة الدراسة وفق الجامعة المتخرج منها

الجامعة المتخرج منها	التكرار	النسبة ٪
عربية	٢٦٤	٧٨,٦
أوروبية	٢٤	٧,١
أمريكية	٤٨	١٤,٣
المجموع	٣٣٦	١٠٠,٠

يظهر الجدول رقم (٧) خصائص عينة الدراسة وفق الجامعة المتخرج منها حيث يتبين أن نسبة(٧٨,٦٪) من أفراد العينة تخرجوا من جامعات عربية ، ونسبة (١٤,٣٪) من جامعات أمريكية ونسبة (٧,١٪) من جامعات أوروبية.

الشكل رقم (٧)



خامسا: أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد إستبانة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

١) الإعداد الأولي لعبارات الإستبانة عن طريق:

أ. مراجعة البحوث والدراسات النظرية والميدانية التي تناولت موضوع العولمة وتحدياتها وآثارها على الأمن الوطني للدولة.

ب. خبرة الباحث العملية والعلمية.

٢) من خلال الربط بين الدراسات النظرية والميدانية تم إعداد الإستبانة في صورتها الأولية مكونة من بيانات شخصية تتضمن العمر، والحالة الاجتماعية، والجنسية، والتخصص، والمرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج منها، كما تم تصميم إستبانة للتعرف على آراء الأكاديميين تتكون من (٦٨) عبارة موزعة على ثلاثة محاور رئيسة وهي:

المحور الأول: مفهوم العولمة وتحدياتها ، ويتكون من (١٣) عبارة من الرقم(١-١٣).

المحور الثاني: تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني ويتكون من (٣٨) عبارة من الرقم (١٤-٥١).

المحور الثالث: التوصيات المناسبة للحد من الآثار السلبية للعولمة على الأمن الوطني للدولة ويتكون من (١٧) عبارة من الرقم (٥٢-٦٨).

وقد ألتزم الباحث في إعداده الإستبانة بالشكل المغلق الذي (Closed Questionnaire) يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال؛ وقد تم استخدام مقياس (ليكرت) "Likert scale" للتدرج الرباعي لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات متغيرات الدراسة الأساسية "المحاور الثلاثة " ، ويحدد أفراد مفردات الدراسة الإجابة عن كل عبارة من عبارات الإستبانة وفق تدرج رباعي الذي يتضمن أربع إجابات حسب الموافقة وهي : (موافق بشدة، موافق، غير موافق،

وغير موافق بشدة) ، وأعطيت لها القيم على التوالي (٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) ، وتم استخراج المدى بالطريقة التالية:

- المدى = ٤-١ = ٣ ، ويمثل المدى أعلى درجة وأقل درجة بالمقياس.
- طول الفئة = ٣÷ ٤ = ٠,٧٥ تمثل طول كل فئة من الفئات الأربع للمقياس.

ويمكن تحديد فئات المقياس على النحو التالي:

١- فئة غير موافق بشدة (متدنٍ جداً): حصلت على درجات تراوحت بين (١-١,٧٥) ، وتدل على درجة متدنية جدا من الموافقة (الأهمية).
٢- فئة غير موافق (متدني): حصلت على درجات تراوحت بين (١,٧٦-٢,٥٠) وتدل على درجة متدنية من الموافقة (الأهمية).
٣- فئة موافق (مرتفع): حصلت على درجات تراوحت بين (٢,٥١-٣,٢٥) وتدل على درجة عالية من الموافقة (الأهمية).
٤- فئة موافق تماماً (مرتفع جداً): حصلت على درجات تراوحت بين (٣,٢٦-٤,٠٠) وتدل على درجة عالية جدا من الموافقة (الأهمية) (شلبي، ٢٠٠١م: ٤٣).

صدق أداة الدراسة

أولاً : الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين في المجال العاملين في جامعة الملك سعود، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وكلية الملك فهد الأمنية.

وطلب الباحث من المحكمين إبداء الرأي في مدى وضوح عبارات أداة الدراسة ، ومدى انتمائها للمحور الذي تنتمي إليه وملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله ثم مدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة الأساسية، وكذلك حذف أو إضافة أو تعديل أية عبارة من العبارات.

وفي ضوء التوجيهات التي أبداها المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها أكثر من ثلاثة أرباع المحكمين على أداة الدراسة سواء بتعديل الصياغة أم حذف بعض العبارات بعد تحديد مواضع الالتباس والضعف فيها أو إضافة عبارات جديدة. (مرفق كشف بأسمائهم ضمن ملحقات الدارسة) .

ثانياً : الصدق البنائي:

قام الباحث بعد التصميم النهائي لأداة الدراسة وبعد التأكد من الصدق الظاهري لها باختيار مجموعة كعينة استطلاعية مكونة من (٢٠) مفردة من عينة الدراسة، وتم حساب (ألفا كرونباخ) للاستبانة ولمحاور الدراسة حيث أظهرت ثباتا مرتفعـا كما يظهر في الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

جدول معامل الثبات لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	١٣	٠,٧٩٩٩
المحور الثاني	٣٨	٠,٨١٨٨
المحور الثالث	١٧	٠,٨٧٢٤
الإستبانة	٦٨	٠,٨٩٢٥

وبعد استعادة الاستبانات من المبحوثين تم احتساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الذي يتضمنها كما هو موضح في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

معاملات الارتباط بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
المحور الأول		١٧	**٠,٤٢١	٣٥	**٠,٤٧٤	المحور الثالث	
١	**٠,٦٢٥	١٨	**٠,٦٥٧	٣٦	**٠,٥٠٠	٥٢	**٠,٣٥١
٢	**٠,٤٠٦	١٩	**٠,٥٨٢	٣٧	**٠,٣٢٣	٥٣	**٠,٤٩٦
٣	**٠,٤٨٦	٢٠	**٠,٥٤٤	٣٨	**٠,٤٠٠	٥٤	**٠,٤١٤
٤	**٠,٦٦١	٢١	**٠,٤٧٥	٣٩	**٠,٤٠٤	٥٥	**٠,٥٦٣
٥	**٠,٥٧٩	٢٢	**٠,٣١٦	٤٠	**٠,٣٢٧	٥٦	**٠,٤٥٧
٦	**٠,٤٢٧	٢٣	**٠,٢٤٥	٤١	**٠,٤١٢	٥٧	**٠,٦٠٦
٧	**٠,٥١٤	٢٤	**٠,٤٣٦	٤٢	**٠,٢٥٣	٥٨	**٠,٣٤٥
٨	**٠,٦٣٤	٢٥	**٠,٢٤٤	٤٣	**٠,٢٤٤	٥٩	**٠,٦٢٩
٩	**٠,٣٩٢	٢٦	**٠,٥٧٦	٤٤	**٠,٢٩٦	٦٠	**٠,٥٥٤
١٠	**٠,٤٩١	٢٧	**٠,٦٠٤	٤٥	**٠,٥٣٢	٦١	**٠,٦٠٥
١١	**٠,٤٩٥	٢٨	**٠,٦٢٢	٤٦	**٠,٥٦١	٦٢	**٠,٧١٣
١٢	**٠,٦٨٨	٢٩	**٠,٣١٦	٤٧	**٠,٥٠٦	٦٣	**٠,٦٨٦
١٣	**٠,٦٢٣	٣٠	**٠,٣٧٢	٤٨	**٠,٦٤١	٦٤	**٠,٥٤٩
المحور الثاني		٣١	**٠,٣٠١	٤٩	**٠,٤٠٠	٦٥	**٠,٦٠٧
١٤	**٠,٣١٩	٣٢	**٠,٦٤١	٥٠	**٠,٣٤٩	٦٦	**٠,٦٥٤
١٥	**٠,٤٣٩	٣٣	**٠,٦٢٥	٥١	**٠,٢٧٨	٦٧	**٠,٨٠١
١٦	**٠,٢٠٩	٣٤	**٠,٦٧٧	==	====	٦٨	**٠,٧٦٧

❖❖ دال عند (٠,٠١)

وقد أظهر الجدول رقم (٩) الذي يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الإستبانة ودرجة جميع عبارات المحور الذي تنتمي إليه وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين عبارات كل محور من محاور الدراسة والمحور الذي ينتمي إليه مما يعطي مصداقية مرتفعة لبناء أداة الدراسة عند (٠,٠١) مما يدل على الاتساق الداخلي بين جميع عبارات محاور أداة الدراسة.

سادسا: إجراءات تطبيق الدراسة

بعد التأكد من الصدق الظاهري والبنائي ومعامل ثبات أداة الدراسة، قام الباحث بتطبيقها ميدانياً على الأكاديميين في مدينة الرياض في مؤسسات التعليم العالي من خلال الخطوات التالية:

١- الحصول على خطاب تعريف من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية يفيد ارتباط الباحث بدراسة الماجستير في كلية الدراسات العليا.

٢- الحصول على موافقة إدارات المؤسسات التعليمية المعنية لتطبيق الدراسة ميدانيا على عينة الدراسة.

٣- قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة ، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (٤٠٠) إستبانة.

٤- تمكن الباحث من استعادة(٣٣٦) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة مئوية (٨٤,٠٪) ، وقد خضعت تلك الاستبانات للتحليل الإحصائي في هذه الدراسة.

٥- قام الباحث بإدخال البيانات الخاصة بالاستبانات التي تمت استعادتها في الحاسب الآلي لتحليل بياناته.

سابعا: أساليب المعالجة الإحصائية

بعد إدخال البيانات في الحاسب الآلي تمت معالجتها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) (SPSS) وتم تطبيق العمليات الإحصائية التالية:

- تم استخدام معامل ارتباط بيرسون "ر" ((Pearson Correlation للتأكد من الصدق البنائي) .
- استخدام التكرارات والنسب المئوية للتعرف على استجابات أفراد العينة عن جميع عبارات متغيرات الدراسة.
- تم استخدام المتوسط الحسابي وهو من مقاييس النزعة المركزية.
- تم استخدام الانحراف المعياري وهو من مقاييس التشتت.
- تم استخدام تحليل التبـاين الأحـادي (ف) (One-way ANOVA) لبيـان الفروق بين اسـتجابات أفـراد العينـة وفقـا للمتغيـرات الديموغرافيـة (الشخصية) لهم في متغيرات الدراسة الأساسية للوصول إلى ما تبينه هـذه الدراسة من فروق ذات دلالة إحصائية عندما يكون المتغير مكونا من ثلاث فئات فأكثر.
- اختبار LSD (Least-significant difference) البعدي لتحديد اتجاه صالح الفروق ذات الدلالة الإحصائية.
- تم استخدام معامل ثبات(ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات الاستبانة.
- تم استخدام مربع كاي لحسن المطابقة وذلك للتأكد مـن أن اسـتجابات أفـراد العينة لم تكن موزعة بالتساوي على المقياس.
- تم استخدام اختبار (ت) لبيان الفروق بين استجابات أفراد العينة وفقا للمتغيرات الديموغرافية (الشخصية) لهم في متغيرات الدراسة الأساسية للوصول إلى مـا تبينه هذه الدراسة من فروق ذات دلالة إحصائية عندما يكون المتغير مكونا من فئتين فقط.

الفصل الرابع
عرض نتائج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة في معرفة مفهوم العولمة وتحدياتها، والكشف عن تأثيرها على أبعاد الأمن الوطني، والتعرف على التوصيات التي يقدمها المبحوثون للحد من الآثار السلبية للعولمة على الأمن الوطني للدولة، والتعرف على الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية، فقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) (SPSS)، وتم تطبيق المقاييس والعمليات الإحصائية المبينة في نهاية الفصل السابق.

التساؤل الأول: ما مفهوم العولمة وتحدياتها؟

جدول رقم (١٠)

مفهوم العولمة وتحدياتها

مفهوم العولمة وتحدياتها		استجابات المبحوثين							
		موافق بشدة (٤)	موافق (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق بشدة (١)	قيمة مربع كاي والدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
العولمة تختزل الزمان والمكان أي أن العولمة تعني الانفتاح على العالم	ت	١٤٤	١٥٦	٣٠	٦	**٢١١,٧١٤	٠,٧١	٣,٣٠	١
	٪	٤٢,٩	٤٦,٤	٨,٩	١,٨				
العولمة مفهوم شاملٌ يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي (القومي) إلى المجال العالمي (الكوني)	ت	٧٢	١٨٠	٧٨	٦	**١٨٤,٢٨٦	٠,٧٢	٢,٩٥	٢
	٪	٢١,٤	٥٣,٦	٢٣,٢	١,٨				
ظاهرة العولمة تنحو بالمجتمعات الإنسانية نحو التشابه الثقافي	ت	٧٨	١٧٤	٧٢	١٢	**١٦٠,٢٨٦	٠,٧٧	٢,٩٥	٣
	٪	٢٣,٢	٥١,٨	٢١,٤	٣,٦				
العولمة مفهوم يسعى لنشر الثقافة الأمريكية	ت	٩٠	١٤٤	٩٠	١٢	**٢٧٦,٠٠٠	٠,٦٥	٢,٩٣	٤
	٪	٢٦,٨	٤٢,٩	٢٦,٨	٣,٦				
العولمة تعيد صياغة دور الدولة من خلال تعميم	ت	٥٤	٢١٠	٦٦	٦	**٢٤٦,٨٥٧	٠,٧٠	٢,٩٣	٥

الأنماط الثقافية والاقتصادية والفكرية والسياسية على الجميع	٪	١٦,١	٦٢,٥	١٩,٦	١,٨				
العولمة تمثل رسملة العالم	ت	٦٠	٢٠٤	٦٠	١٢	**٢٤٦,٨٥٧	٠,٧٠	٢,٩٣	٦
	٪	١٧,٩	٦٠,٧	١٧,٩	٣,٦				

تكملة الجدول رقم (١٠)

مفهوم العولمة وتحدياتها		استجابات المبحوثين							
		موافق بشدة (٤)	موافق (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق بشدة (١)	قيمة مربع كاي والدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
العولمة تخترق وتهدد الثقافات والحضارات التقليدية	ت	٦٠	٢٠٤	٦٠	١٢	**١٠٥,٤٢٩	٠,٨٢	٢,٩٣	٧
	٪	١٧,٩	٦٠,٧	١٧,٩	٣,٦				
العولمة تحمل تحدياً حقيقياً لهوية الإنسان المسلم وكينونته الحضارية	ت	١٠٢	١٢٠	١٠٢	١٢	**٨٤,٨٥٧	٠,٨٦	٢,٩٣	٨
	٪	٣٠,٤	٣٥,٧	٣٠,٤	٣,٦				
العولمة وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم	ت	٧٨	١٢٠	١٣٢	٦	**١١٥,٧١٤	٠,٨١	٢,٨٠	٩
	٪	٢٣,٢	٣٥,٧	٣٩,٣	١,٨				
العولمة تتضمن طمس الهوية والسيادة الوطنية	ت	١٠٢	٩٦	١٠٨	٣٠	**١٠٠,٢٨٦	٠,٨٣	٢,٨٠	١٠
	٪	٣٠,٤	٢٨,٦	٣٢,١	٨,٩				
العولمة تعبر عن النموذج الكوني للحداثة	ت	٧٢	١٤٤	١٠٢	١٨	**٤٧,١٤٣	٠,٩٧	٢,٨٠	١١
	٪	٢١,٤	٤٢,٩	٣٠,٤	٥,٤				
العولمة دعوة إلى الديموقراطية والليبرالية السياسية ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية مع التركيز على نهاية الدولة القومية ونهاية الحدود الجغرافية	ت	٤٨	١٣٨	١٣٨	١٢	**١٤٦,٥٧١	٠,٧٦	٢,٦٦	١٢
	٪	١٤,٣	٤١,١	٤١,١	٣,٦				
العولمة تعني انهيار الدولة القومية	ت	٤٨	١٣٢	١٣٨	١٨	**١٢٩,٤٢٩	٠,٧٩	٢,٦٣	١٣
	٪	١٤,٣	٣٩,٣	٤١,١	٥,٤				
المتوسط العام لمحور مفهوم العولمة وتحدياتها								٢,٨٩	مرتفع

** دال عند (٠,٠١)

يظهر الجدول رقم (١٠) أن قيمة مربع كاي دالة إحصائيا لعبارات المحور أي أن استجابات أفراد العينة ليست موزعة بالتساوي على المقياس، ويظهر الجـدول أن المتوسط الحسابي لمحور مفهوم العولمة وتحدياتها مرتفع حيـث بلـغ المتوسـط الحسابي (٢,٨٩) كما يظهر الجدول مفهوم العولمة وتحدياتها مـن وجهـة نظـر المبحوثين حيث يتبين أن هذا المفهوم يقع في مجموعتين هي:

أولاً: المجموعة التي نالت درجة مرتفعة جداً من الموافقة وهي ذات المتوسـط الحسابي ٣,٢٦-٤,٠٠ وهي:

العولمة تختزل الزمان والمكان أي أن العولمة تعني الانفتاح على العالم

في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٣,٣٠) حيث أفاد نسبة (٨٩,٣٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تختزل الزمان والمكان أي أن العولمة تعني الانفتاح على العالم منهم نسبة (٤٢,٩٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٦,٤٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة (١٠,٧٪) من أفراد العينة منهم نسبة (٨,٩٪) غير موافقين ، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

ثانياً: المجموعة التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة وهي ذات المتوسط الحسابي ٢,٥١-٣,٢٥ وهي:

العولمة مفهوم شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي (القومي) إلى المجال العالمي (الكوني)

في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢,٩٥) حيث أفاد نسبة (٧٥,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة مفهوم شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي (القومي) إلى المجال العالمي (الكوني) منهم نسبة بلغت (٢١,٤٪) موافقون بشدة ونسبة (٥٣,٦٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة (٢٥,٠٪) من أفراد العينة منهم نسبة (٢٣,٢٪) غير موافقين ونسبة بلغت (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

ظاهرة العولمة تنحو بالمجتمعات الإنسانية نحو التشابه الثقافي

في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢,٩٥) حيث أفاد نسبة (٧٥,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن ظاهرة العولمة تنحو بالمجتمعات الإنسانية نحو التشابه الثقافي منهم نسبة (٢٣,٢٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٥١,٨٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة (٢٥,٠٪) من أفراد العينة منهم نسبة (٢١,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة مفهوم يسعى لنشر الثقافة الأمريكية

في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٢,٩٣) حيث أفاد نسبة (٦٩,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة مفهوم يسعى لنشر الثقافة الأمريكية منهم نسبة (٢٦,٨٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٢,٩٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في

ذلك نسبة (٣٠,٤٪) من أفراد العينة منهم نسبة (٢٦,٨٪) غير موافقين ونسبة بلغت (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تعيد صياغة دور الدولة من خلال تعميم الأنماط الثقافية والاقتصادية والفكرية والسياسية على الجميع

في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٢,٩٣) حيث أفاد نسبة (٧٨,٦٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تعيد صياغة دور الدولة من خلال تعميم الأنماط الثقافية والاقتصادية ، والفكرية والسياسية على الجميع منهم نسبة (١٦,١٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٦٢,٥٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة بلغت (٢١,٤٪) من أفراد العينة منهم نسبة (١٦,٦٪) غير موافقين ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تمثل رسملة العالم

في الترتيب الخامس مكرر بمتوسط حسابي (٢,٩٣) حيث أفاد نسبة (٧٨,٦٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تمثل رسملة العالم منهم نسبة (١٧,٩٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٦٠,٧٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة بلغت (٢١,٥٪) من أفراد العينة منهم نسبة (١٧,٩٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تخترق وتهدد الثقافات والحضارات التقليدية

في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (٢,٩٣) حيث أفاد نسبة (٦٨,٦٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تخترق وتهدد الثقافات والحضارات التقليدية منهم نسبة (١٧,٩٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٦٠,٧٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة (٢١,٥٪) من أفراد العينة منهم نسبة (١٧,٩٪) غير موافقين ونسبة بلغت (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تحمل تحدياً حقيقياً لهوية الإنسان المسلم وكينونته الحضارية

في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (٢,٩٣) حيث أفاد نسبة (٦٦,١٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تحمل تحدياً حقيقياً لهوية الإنسان المسلم

وكينونته الحضارية منهم نـسبة (٣٠,٤٪) موافقـون بـشدة ، ونـسبة (٣٥,٧٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة (٣٤,٠٪) من أفراد العينة مـنهم نـسبة (٣٠,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم

في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي (٢,٨٠) حيث أفاد نسبة (٥٨,٩٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة وجه آخر للهيمنة الإمبريالية علـى العـالم منهم نسبة (٢٣,٢٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٥,٧٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة (٤١,١٪) من أفراد العينة منهم نسبة (٣٩,٣٪) غير موافقين ونسبة بلغت (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تتضمن طمس الهوية والسيادة الوطنية

في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي (٢,٨٠) حيث أفاد نسبة (٥٩,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تتضمن طمس الهوية والسيادة الوطنية منهم نسبة بلغت (٣٠,٤٪) موافقون بشدة ونسبة (٢٨,٦٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة (٤١,٠٪) من أفراد العينة منهم نسبة (٣٢,١٪) غير موافقين ونسبة بلغت (٨,٩٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تعبر عن النموذج الكوني للحداثة

في الترتيب الحادي عشر بمتوسط حسابي (٢,٨٠) حيث أفاد نسبة بلغـت (٦٤,٣٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تعبر عن النمـوذج الكـوني للحداثة منهم نسبة (٢١,٤٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٢,٩٪) موافقون بينما لـم يتفق معهم في ذلك نسبة (٣٥,٨٪) من أفراد العينة منهم نـسبة (٣٠,٤٪) غيـر موافقين ونسبة (٥,٤٪) غير موافقين بشدة.

العولمة دعوة إلى الديموقراطية والليبرالية السياسية ، ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية مع التركيز على نهاية الدولة القومية ، ونهاية الحدود الجغرافية

في الترتيب الثاني عشر بمتوسط حسابي (٢,٦٦) حيث أفاد نسبة (٥٥,٤٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة دعوة إلـى الديموقراطيـة والليبراليـة

السياسية ، ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية مع التركيز على نهاية الدولـة القومية ، ونهاية الحدود الجغرافية منهم نسبة (١٤,٣٪) موافقون بشدة ونسبة بلغت (٤١,١٪) موافقون بينما لم يتفق معهم في ذلك نسبة (٤٤,٧٪) من أفـراد العينـة منهم نسبة (٤١,١٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تعني انهيار الدولة القومية

في الترتيب الثالث عشر والأخير بمتوسط حسابي (٢,٦٣) حيث أفاد نسبة بلغت (٥٣,٦٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تعني انهيـار الدولـة القومية منهم نسبة (١٤,٣٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٩,٣٪) موافقون بينما لـم يتفق معهم في ذلك نسبة (٤٦,٥٪) من أفراد العينة منهم نـسبة (٤١,١٪) غيـر موافقين ونسبة (٥,٤٪) غير موافقين بشدة.

التساؤل الثاني: ما تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني؟

جدول رقم (١١)

تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني

تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني		استجابات المبحوثين							
		موافق بشدة (٤)	موافق (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق بشدة (١)	قيمة مربع كاي والدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
الأمن الوطني قيمة حضارية يجب ألا تتأثر بأساليب وسياسات النموذج العولمة في الأمن الدولي	ت	١٦٢	١٢٦	٤٢	٦	١٨٦,٨٥٧**	٠,٧٦	٣,٣٢	١
	٪	٤٨,٢	٣٧,٥	١٢,٥	١,٨				
تفرض العولمة على الدولة إزالة الحواجز الجمركية وتخفيض الإنفاق الحكومي	ت	٩٦	١٩٨	٣٠	١٢	٢٥٢,٨٥٧**	٠,٧١	٣,١٣	٢
	٪	٢٨,٦	٥٨,٩	٨,٩	٣,٦				
تهميش سلطة الدولة القومية يستهدف غالباً تغيير استراتيجيتها وإعادة توجيه طاقاتها	ت	١١٤	١٣٨	٧٢	١٢	١٠٨,٨٥٧**	٠,٨٣	٣,٠٥	٣
	٪	٣٣,٩	٤١,١	٢١,٤	٣,٦				
لا أشجع سيادة مفهوم المواطن العالمي حين تشكل الدولة خطراً على مواطنيها	ت	١١٤	١٣٢	٧٨	١٢	١٠٠,٢٨٦**	٠,٨٥	٣,٠٤	٤
	٪	٣٣,٩	٣٩,٣	٢٣,٢	٣,٦				
تعطي العولمة للقوى المهيمنة دوراً أكبر في النسق العالمي قوامه التدخل في الشؤون الداخلية	ت	٩٦	١٥٦	٧٨	٦	١٣٦,٢٨٦**	٠,٧٤	٣,٠٢	٥
	٪	٢٨,٦	٤٦,٤	٢٣,٢	١,٨				
تؤدي العولمة إلى تنامي دور قوى المعارضة والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية	ت	٩٠	١٦٨	٧٢	٦	١٥٨,٥٧١**	٠,٧٧	٣,٠٢	٦
	٪	٢٦,٨	٥٠,٠	٢١,٤	١,٨				
تؤدي العولمة إلى تكوين أنماط سياسية اجتماعية وثقافية جديدة ساعدت على إحلال العولمة محل القومية	ت	٥٤	٢٣٤	٤٢	٦	٣٧٢,٠٠٠**	٠,٦٠	٣,٠٠	٧
	٪	١٦,١	٦٩,٦	١٢,٥	١,٨				
تفرض العولمة على الدولة الوطنية التزامات دولية مما يجعلها عرضة للتبعية	ت	٧٢	١٩٢	٦٠	١٢	٢٠٩,١٤٣**	٠,٧٣	٢,٩٦	٨
	٪	٢١,٤	٥٧,١	١٧,٩	٣,٦				
العولمة تؤدي إلى تحويل العالم إلى قرية كبيرة تتلقى نفس التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية مما يؤدي إلى الاندماج بين المجتمعات المختلفة	ت	٧٢	١٩٨	٤٨	١٨	٢٢٣,٧١٤**	٠,٧٦	٢,٩٦	٩
	٪	٢١,٤	٥٨,٩	١٤,٣	٥,٤				
تسهم العولمة في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد	ت	٩٦	١٣٨	٩٦	٦	١١٠,٥٧١**	٠,٨٠	٢,٩٦	١٠
	٪	٢٨,٦	٤١,١	٢٨,٦	١,٨				
تؤثر العولمة في سيطرة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية	ت	٩٦	١٣٢	١٠٢	٦	١٠٥,٤٢٩**	٠,٨١	٢,٩٥	١١
	٪	٢٨,٦	٣٩,٣	٣٠,٤	١,٨				
تؤدي العولمة إلى إضعاف الرابط الأخلاقي بين الحاكم والمحكوم مما قد يؤدي إلى فقدان الولاء المجتمعي للسلطة، وبالتالي إضعاف سلطة الدولة في المراقبة والتوجيه	ت	١٢٦	٨٤	١٠٨	١٨	٧٩,٧١٤**	٠,٩٠	٢,٩٥	١٢
	٪	٣٧,٥	٢٥,٠	٣٢,١	٥,٤				

تكملة الجدول رقم (١١)

	استجابات المبحوثين

تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني		موافق بشدة (٤)	موافق (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق بشدة (١)	قيمة مربع كاي والدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
أرفض تعميم مبدأ الأمن الدولي الذي تقره العولمة، لأنه يستهدف اختراق السيادة الوطنية للمجتمع المحلي	ت	١٢٠	٨٤	١٢٦	٦	**١٠٨,٨٥٧**	٠,٩٥	٢,٩٥	١٣
	٪	٣٥,٧	٢٥,٠	٣٧,٥	١,٨				
تؤدي العولمة إلى سيادة ثقافة كونية واحدة مما يؤكد انعدام الأمن الثقافي للثقافات الأخرى	ت	٦٦	١٨٦	٦٦	١٨	**١٨٣,٤٢٩**	٠,٧٧	٢,٨٩	١٤
	٪	١٩,٦	٥٥,٤	١٩,٦	٥,٤				
الدولة في عصر العولمة قادرة على إنجاز وظائفها التقليدية	ت	٤٨	٢٠٤	٧٢	١٢	**٢٥٠,٢٨٦**	٠,٦٩	٢,٨٦	١٥
	٪	١٤,٣	٦٠,٧	٢١,٤	٣,٦				
العولمة تكرس الهيمنة الاقتصادية	ت	٧٨	١٤٤	١٠٢	١٢	**١٠٨,٨٥٧**	٠,٨١	٢,٨٦	١٦
	٪	٢٣,٢	٤٢,٩	٣٠,٤	٣,٦				
العولمة تكرس الهيمنة الثقافية	ت	٧٢	١٥٦	٨٤	٢٤	**١٠٦,٢٨٦**	٠,٨٥	٢,٨٢	١٧
	٪	٢١,٤	٤٦,٤	٢٥,٠	٧,١				
العولمة تشكل تهديداً للمقوم العقدي الذي نمتاز به كمسلمين	ت	٧٨	١٢٠	١٢٦	١٢	**٩٨,٥٧١**	٠,٨٤	٢,٧٩	١٨
	٪	٢٣,٢	٣٥,٧	٣٧,٥	٣,٦				
العولمة تشكل تهديداً للمقوم الثقافي النابع من التعاليم الإسلامية	ت	٧٨	١١٤	١٣٢	١٢	**١٠٠,٢٨٦**	٠,٨٥	٢,٧٧	١٩
	٪	٢٣,٢	٣٣,٩	٣٩,٣	٣,٦				
تفرض العولمة على الحكومات بشدة أن تكون أكثر عدلاً وأكثر كفاءة	ت	٧٢	١٥٠	٧٨	٣٦	**٨١,٤٢٩**	٠,٩١	٢,٧٧	٢٠
	٪	٢١,٤	٤٤,٦	٢٣,٢	١٠,٧				
العولمة تشكل تهديداً للمقوم الاقتصادي الوطني	ت	٨٤	١١٤	١٠٨	٣٠	**٥٢,٢٨٦**	٠,٩٣	٢,٧٥	٢١
	٪	٢٥,٠	٣٣,٩	٣٢,١	٨,٩				
عوامل الأمن التقليدية غير كافية للتصدي لإشكاليات الأوضاع الأمنية الناتجة من تفاعل العولمة	ت	٧٨	١٣٨	٧٢	٤٨	**٥٢,٢٨٦**	٠,٩٧	٢,٧٣	٢٢
	٪	٢٣,٢	٤١,١	٢١,٤	١٤,٣				
تؤدي العولمة إلى إعادة صياغة مفاهيم السيادة الدولية	ت	٢٤	١٩٢	١١٤	٦	**٢٦٤,٨٥٧**	٠,٦٣	٢,٧٠	٢٣
	٪	٧,١	٥٧,١	٣٣,٩	١,٨				
العولمة عملية تستهدف الانتقال من وضع الدولة بحدودها وقوانينها وقراراتها إلى وضع عالمي	ت	٣٦	١٦٨	١٢٦	٦	**٢٠٤,٨٥٧**	٠,٦٨	٢,٧٠	٢٤
	٪	١٠,٧	٥٠,٠	٣٧,٥	١,٨				
تضعف العولمة من الولاء الوطني لدى الفرد	ت	٦٠	١٢٦	١١٤	٣٦	**٦٦,٠٠٠**	٠,٩٠	٢,٦٢	٢٥
	٪	١٧,٩	٣٧,٥	٣٣,٩	١٠,٧				
تضعف العولمة من مفهوم المواطنة والمجتمع الوطني والثقافة الوطنية	ت	٧٢	٨٤	١٥٦	٢٤	**١٠٦,٢٨٦**	٠,٩٠	٢,٦١	٢٦
	٪	٢١,٤	٢٥,٠	٤٦,٤	٧,١				
العولمة ظاهرة حضارية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع	ت	١٨	١٨٠	١١٤	٢٤	**٢١٥,١٤٣**	٠,٧٠	٢,٥٧	٢٧
	٪	٥,٤	٥٣,٦	٣٣,٩	٧,١				
العولمة تشكل قيداً على فعالية النظام السياسي الدولي	ت	٢٤	١٥٠	١٤٤	١٨	**١٨٩,٤٢٩**	٠,٧١	٢,٥٤	٢٨
	٪	٧,١	٤٤,٦	٤٢,٩	٥,٤				

تكملة الجدول رقم (١١)

	استجابات المبحوثين

تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني		موافق بشدة (٤)	موافق (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق بشدة (١)	قيمة مربع كاي والدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
العولمة تكرس الهيمنة السياسية	ت	٤٨	٩٦	١٦٢	٣٠	**١٢٤,٢٨٦	٠,٨٥	٢,٤٨	٢٩
	٪	١٤,٣	٢٨,٦	٤٨,٢	٨,٩				
تؤدي العولمة إلى تهميش الهوية الوطنية وتغريب المواطن والتشكيك في جميع قناعاته وثوابته الدينية والوطنية والقومية	ت	٦٦	٥٤	١٨٦	٣٠	**١٧٣,١٤٣	٠,٨٥	٢,٤٦	٣٠
	٪	١٩,٦	١٦,١	٥٥,٤	٨,٩				
تؤدي العولمة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور	ت	٦٠	٦٦	١٨٠	٣٠	**١٥٥,١٤٣	٠,٨٩	٢,٤٦	٣١
	٪	١٧,٩	١٩,٦	٥٣,٦	٨,٩				
العولمة تضعف من الانتماء الوطني للجماعات	ت	٤٢	١٠٨	١٥٠	٣٦	**١٠٧,١٤٣	٠,٩١	٢,٤٦	٣٢
	٪	١٢,٥	٣٢,١	٤٤,٦	١٠,٧				
العولمة لا تشكل تهديداً للأمن الوطني	ت	٣٦	١٥٦	٦٦	٧٨	**٩٣,٤٢٩	٠,٩٣	٢,٤٥	٣٣
	٪	١٠,٧	٤٦,٤	١٩,٦	٢٣,٢				
لا تتفق سيادة الدولة بصورتها التقليدية مع التطور الجديد للقانون الدولي	ت	٤٢	١٢٦	١٠٨	٦٠	**٥٥,٧١٤	٠,٩٦	٢,٤٥	٣٤
	٪	١٢,٥	٣٧,٥	٣٢,١	١٧,٩				
سيادة الدولة في عصر العولمة لا تخضع لسلطة المنظمات الدولية وغيرها من مؤسسات العولمة الدولية	ت	٤٢	٩٠	١٢٦	٧٨	**٤٢,٨٥٧	٠,٩٦	٢,٢٩	٣٥
	٪	١٢,٥	٢٦,٨	٣٧,٥	٢٣,٢				
آليات العولمة لا تعمل لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والتي نشأت من خلال الرأسمالية العالمية	ت	٣٠	٩٠	١٥٠	٦٦	**٩٠,٨٥٧	٠,٨٧	٢,٢٥	٣٦
	٪	٨,٩	٢٦,٨	٤٤,٦	١٩,٦				
الدولة في عصر العولمة تفقد عنصر المراقبة	ت	١٢	٩٠	١٩٢	٤٢	**٢٢٢,٠٠٠	٠,٧٠	٢,٢١	٣٧
	٪	٣,٦	٢٦,٨	٥٧,١	١٢,٥				
سيادة الدولة في ظل العولمة آيلة للسقوط	ت	١٢	٦٦	٢٠٤	٥٤	**٢٤٧,٧١٤	٠,٧٠	٢,١١	٣٨
	٪	٣,٦	١٩,٦	٦٠,٧	١٦,١				
المتوسط العام لمحور تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني								٢,٧٣	مرتفع

** دال عند (٠,٠١)

يظهر الجدول رقم (١١) أن قيمة مربع كاي دالة إحصائيا لعبارات المحور أي أن استجابات أفراد العينة ليست موزعة بالتساوي علـى المقيـاس، ويظهـر الجدول أن المتوسط الحسابي لمحور تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٧٣) كما يظهر الجدول تأثير العولمة من وجهـة نظر المبحوثين حيث يتبين أن هذه التأثيرات تقع في ثلاث مجموعات وهي:

أولاً: مجموعة التأثيرات التي نالت درجة مرتفعة جداً من الموافقة وهي ذات المتوسط الحسابي ٣,٢٦-٤,٠٠ هي:

الأمن الوطني قيمة حضارية يجب ألا تتأثر بأساليب وسياسات النموذج العولمي في الأمن الدولي

في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٣,٣٢) حيث أفاد نسبة (٨٥,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن الأمن الوطني قيمة حضارية يجب ألا تتأثر بأساليب وسياسات النموذج العولمي في الأمن الدولي منهم نسبة (٤٨,٢٪) موافقون بشدة ونسبة (٣٧,٥٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (١٤,٣٪) منهم نسبة (١٢,٥٪) غير موافقين ، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

ثانياً: مجموعة التأثيرات التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة وهي ذات المتوسط الحسابي ٢,٥١-٣,٢٥ وهي:

تفرض العولمة على الدولة إزالة الحواجز الجمركية وتخفيض الإنفاق الحكومي

في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٣,١٣) حيث أفاد نسبة (٨٧,٥٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تفرض على الدولة إزالة الحواجز الجمركية وتخفيض الإنفاق الحكومي منهم نسبة (٢٨,٦٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٥٨,٩٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (١٢,٥٪) منهم نسبة (٨,٩٪) غير موافقين، ونسبة بلغت (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

تهميش سلطة الدولة القومية يستهدف غالباً تغيير استراتيجيتها وإعادة توجيه طاقاتها

في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٣,٠٥) حيث أفاد نسبة (٧٥,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن تهميش سلطة الدولة القومية يستهدف غالباً تغيير استراتيجيتها ، وإعادة توجيه طاقاتها منهم نسبة (٣٣,٩٪) موافقون بشدة ، ونسبة بلغت (٤١,١٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٢٥,٠٪) منهم نسبة (٢١,٤٪) غير موافقين ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

لا أشجع سيادة مفهوم المواطن العالمي حين تشكل الدولة خطراً على مواطنيها

في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٣,٠٤) حيث أفاد نسبة (٧٣,٢٪) من أفراد العينة بالموافقة على أنهم لا يشجعون سيادة مفهوم المواطن العالمي حين

تشكل الدولة خطراً على مواطنيها منهم نسبة (٣٣,٩٪) موافقون بـشدة ، ونـسبة بلغت (٣٩,٣٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٢٦,٨٪) منهم نـسبة (٢٣,٢٪) غير موافقين ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

تعطي العولمة للقوى المهيمنة دوراً أكبر في النسق العالمي قوامه التدخل في الشؤون الداخلية

في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٣,٠٢) حيث أفاد نسبة (٧٥,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تعطي للقوى المهيمنة دوراً أكبر في النـسق العالمي قوامه التدخل في الشؤون الداخلية منهم نسبة (٢٨,٦٪) موافقـون بـشدة ونسبة (٤٦,٤٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٢٥,٠٪) مـنهم نـسبة (٢٣,٢٪) غير موافقين ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

تؤدي العولمة إلى تنامي دور قوى المعارضة والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (٣,٠٢) حيث أفاد نسبة (٧٦,٨٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تؤدي إلى تنـامي دور قـوى المعارضـة والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية منهم نـسبة (٢٦,٨٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٥٠,٠٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٢٣,٢٪) مـنهم نسبة (٢١,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

تؤدي العولمة إلى تكوين أنماط سياسية اجتماعية وثقافية جديدة ساعدت على إحلال العولمة محل القومية

في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (٣,٠٠) حيث أفاد نسبة (٨٥,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تؤدي إلى تكوين أنماط سياسـية اجتماعيـة وثقافية جديدة ساعدت على إحلال العولمة محل القوميـة مـنهم نـسبة (١٦,١٪) موافقون بشدة ونسبة (٦٩,٦٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نـسبة (١٤,٣٪) مـنهم نسبة (١٢,٥٪) غير موافقين ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

تفرض العولمة على الدولة الوطنية التزامات دولية مما يجعلها عرضة للتبعية

في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (٢,٩٦) حيث أفاد نسبة (٧٨,٥٪) من أفـراد العينة بالموافقة على أن العولمة تفرض على الدولة الوطنية التزامات دولية ممـا

يجعلها عرضة للتبعية منهم نسبة (٢١,٤٪) موافقون بـشدة ، ونـسبة (٥٧,١٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٢١,٥٪) منهم نسبة (١٧,٩٪) غير موافقين ونسبة بلغت (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمـة تـؤدي إلـى تحويـل العـالم إلـى قريـة كبيـرة تتلقـى نفـس التـأثيرات الـسياسية والاقتصادية والثقافية مما يؤدي إلى الاندماج بين المجتمعات المختلفة

في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي (٢,٩٦) حيث أفاد نسبة (٨٠,٣٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تؤدي إلى تحويل العالم إلى قرية كبيرة تتلقى التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية مما يؤدي إلى الاندماج بين المجتمعـات المختلفة منهم نسبة (٢١,٤٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٥٨,٩٪) موافقون، وخالفهم الرأي نسبة (١٩,٧٪) منهم نسبة (١٤,٣٪) غير موافقين ونـسبة (٥,٤٪) غيـر موافقين بشدة.

تسهم العولمة في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد

في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي (٢,٩٦) حيث أفاد نسبة (٦٩,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تسهم فـي تعميـق التفـاوت الاقتـصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد منهم نسبة (٢٨,٦٪) موافقون بشدة ، ونسبة بلغـت (٤١,١٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٣٠,٤٪) منهم نـسبة (٢٨,٦٪) غيـر موافقين ، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

تؤثر العولمة في سيطرة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية

في الترتيب الحادي عشر بمتوسط حسابي (٢,٩٥) حيث أفاد نسبة بلغـت (٦٧,٩٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تؤثر في سيطرة الدولة علـى سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية منهم نسبة (٢٨,٦٪) موافقـون بـشدة ونسبة (٣٩,٣٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٣١,٢٪) مـنهم نـسبة (٣٠,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

تؤدي العولمة إلى إضعاف الرابط الأخلاقي بين الحاكم والمحكوم مما قد يؤدي إلـى فقدان الولاء المجتمعي للسلطة، وبالتالي إضعاف سلطة الدولة في المراقبة والتوجيه

في الترتيب الثاني عشر بمتوسط حسابي (٢,٩٥) حيث أفاد نسبة (٦٢,٥٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تؤدي إلى إضعاف الرابط الأخلاقي بين

الحاكم والمحكوم مما قد يؤدي إلى فقدان الولاء المجتمعي للسلطة، وبالتالي إضعاف سلطة الدولة في المراقبة والتوجيه منهم نسبة (٣٧,٥٪) موافقون بشدة ونسبة (٢٥,٠٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٣٧,٥٪) منهم نسبة (٣٢,١٪) غير موافقين ونسبة (٥,٤٪) غير موافقين بشدة.

أرفض تعميم مبدأ الأمن الدولي الذي تقره العولمة ؛ لأنه يستهدف اختراق السيادة الوطنية للمجتمع المحلي

في الترتيب الثالث عشر بمتوسط حسابي (٢,٩٥) حيث أفاد نسبة (٦٠,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أنهم يرفضون تعميم مبدأ الأمن الدولي الذي تقره العولمة ؛ لأنه يستهدف اختراق السيادة الوطنية للمجتمع المحلي منهم نسبة بلغت (٣٥,٧٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٢٥,٠٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٣٩,٣٪) منهم نسبة (٣٧,٥٪) غير موافقين، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

تؤدي العولمة إلى سيادة ثقافة كونية واحدة مما يؤكد انعدام الأمن الثقافي للثقافات الأخرى

في الترتيب الرابع عشر بمتوسط حسابي (٢,٨٩) حيث أفاد نسبة (٧٥,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تؤدي إلى سيادة ثقافة كونية واحدة مما يؤكد انعدام الأمن الثقافي للثقافات الأخرى منهم نسبة (١٩,٦٪) موافقون بشدة ونسبة (٥٥,٤٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٢٥,٠٪) منهم نسبة (١٩,٦٪) غير موافقين ، ونسبة (٥,٤٪) غير موافقين بشدة.

الدولة في عصر العولمة قادرة على إنجاز وظائفها التقليدية

في الترتيب الخامس عشر بمتوسط حسابي (٢,٨٦) حيث أفاد نسبة بلغت (٧٥,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن الدولة في عصر العولمة قادرة على إنجاز وظائفها التقليدية منهم نسبة (١٤,٣٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٦٠,٧٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٢٥,٠٪) منهم نسبة (٢١,٤٪) غير موافقين ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تعزز الهيمنة الاقتصادية

في الترتيب السادس عشر بمتوسط حسابي (٢,٨٦) حيث أفاد نسبة بلغت (٦٦,١٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تقوي الهيمنة الاقتصادية منهم نسبة (٢٣,٢٪) موافقون بشدة ونسبة (٤٢,٩٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٣٤,٠٪) منهم نسبة (٣٠,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تعزز الهيمنة الثقافية

في الترتيب السابع عشر بمتوسط حسابي (٢,٨٢) حيث أفاد نسبة (٦٧,٨٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تقوي الهيمنة الثقافية منهم نسبة بلغت (٢١,٤٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٦,٤٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٣٢,١٪) منهم نسبة (٢٥,٠٪) غير موافقين ، ونسبة (٧,١٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تشكل تهديداً للمقوم العقدي الذي نمتاز به كمسلمين

في الترتيب الثامن عشر بمتوسط حسابي (٢,٧٩) حيث أفاد نسبة (٥٨,٩٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تشكل تهديداً للمقوم العقدي الذي نمتاز به كمسلمين منهم نسبة (٢٣,٢٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٥,٧٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٤١,١٪) منهم نسبة (٣٧,٥٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تشكل تهديداً للمقوم الثقافي النابع من التعاليم الإسلامية

في الترتيب التاسع عشر بمتوسط حسابي (٢,٧٧) حيث أفاد نسبة (٥٧,١٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تشكل تهديداً للمقوم العقدي النابع من التعاليم الإسلامية منهم نسبة (٢٣,٢٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٣,٩٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٤٢,٩٪) منهم نسبة (٣٩,٣٪) غير موافقين، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

تفرض العولمة على الحكومات بشدة أن تكون أكثر عدلاً وأكثر كفاءة

في الترتيب العشرين بمتوسط حسابي (٢,٧٧) حيث أفاد نسبة (٦٦,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تفرض على الحكومات بشدة أن تكون أكثر عدلاً وأكثر كفاءة منهم نسبة (٢١,٤٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٤,٦٪)

موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٤٣,٩٪) منهم نسبة (٢٣,٢٪) غير موافقين، ونسبة (١٠,٧٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تشكل تهديداً للمقوم الاقتصادي الوطني

في الترتيب الحادي والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٧٥) حيث أفاد نسبة بلغت (٥٨,٩٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تشكل تهديداً للمقوم الاقتصادي الوطني منهم نسبة (٢٥,٠٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٣,٩٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٤١,٠٪) منهم نسبة(٣٢,١٪) غير موافقين ، ونسبة (٨,٩٪) غير موافقين بشدة.

عوامل الأمن التقليدية غير كافية للتصدي لإشكاليات الأوضاع الأمنية الناتجة من تفاعل العولمة

في الترتيب الثاني والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٧٣) حيث أفاد نسبة بلغت (٦٤,٣٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن عوامل الأمن التقليدية غير كافية للتصدي لإشكاليات الأوضاع الأمنية الناتجة من تفاعل العولمة منهم نسبة بلغت (٢٣,٢٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤١,١٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٣٥,٧٪) منهم نسبة (٢١,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (١٤,٣٪) غير موافقين بشدة.

تؤدي العولمة إلى إعادة صياغة مفاهيم السيادة الدولية

في الترتيب الثالث والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٧٠) حيث أفاد نسبة بلغت (٦٤,٢٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تؤدي إلى إعادة صياغة مفاهيم السيادة الدولية منهم نسبة (٧,١٪) موافقون بشدة ونسبة (٥٧,١٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٣٥,٧٪) منهم نسبة (٣٣,٩٪) غير موافقين ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

العولمة عملية تستهدف الانتقال من وضع الدولة بحدودها وقوانينها وقراراتها إلى وضع عالمي

في الترتيب الرابع والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٧٠) حيث أفاد نسبة بلغت (٦٠,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة عملية تستهدف الانتقال من

وضع الدولة بحدودها وقوانينها وقراراتها إلى وضع عالمي منهم نـسبة (١٠,٧٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٥٠,٠٪) موافقون وخالفهم الرأي نـسبة (٣٩,٣٪) مـنهم نسبة (٣٧,٥٪) غير موافقين ، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

تضعف العولمة الولاء الوطني لدى الفرد

في الترتيب الخامس والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٦٢) حيث أفـاد نـسبة بلغت (٥٥,٤٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تضعف الولاء الوطني لدى الفرد منهم نسبة (١٧,٩٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٧,٥٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٤٤,٦٪) منهم نسبة (٣٣,٩٪) غير موافقين ، ونسبة (١٠,٧٪) غير موافقين بشدة.

تضعف العولمة مفهوم المواطنة والمجتمع الوطني والثقافة الوطنية

في الترتيب السادس والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٦١) حيث أفـاد نـسبة بلغت (٤٦,٤٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تـضعف مـن مفهـوم المواطنة والمجتمع الوطني والثقافة الوطنية منهم نسبة (٢١,٤٪) موافقون بـشدة ونسبة (٢٥,٠٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٥٣,٥٪) مـنهم نـسبة (٤٦,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (٧,١٪) غير موافقين بشدة.

العولمة ظاهرة حضارية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع

في الترتيب السابع والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٥٧) حيث أفـاد نـسبة بلغت (٥٩,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة ظاهرة حضارية يمكـن أن تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع منهم نسبة (٥,٤٪) موافقون بـشدة ونـسبة بلغت (٥٣,٦٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٤١,٠٪) منهم نسبة (٣٣,٩٪) غير موافقين ونسبة (٧,١٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تشكل قيداً على فعالية النظام السياسي الدولي

في الترتيب الثامن والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٥٤) حيث أفاد نسبة بلغت (٥١,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تشكل قيداً على فعالية النظام السياسي الدولي منهم نسبة (٧,١٪) موافقون بشدة ، ونـسبة (٤٤,٦٪) موافقـون

وخالفهم الرأي نسبة (٤٨,٣٪) منهم نسبة (٤٢,٩٪) غير موافقين، ونسبة (٥,٤٪) غير موافقين بشدة.

ثالثاً: التأثيرات التي نالت درجة ضعيفة من الموافقة وهـي ذات المتوسـط الحـسابي ١,٧٦-٢,٥٠ وهي:

العولمة تعزز الهيمنة السياسية

في الترتيب التاسع والعشرين بمتوسط حسابي (٢,٤٨) حيث أفـاد نـسبة بلغت (٤٢,٩٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تدعم أو تقوي الهيمنـة السياسية منهم نسبة (١٤,٣٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٢٨,٦٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٥٧,١٪) منهم نسبة (٤٨,٢٪) غير موافقين ونـسبة (٨,٩٪) غيـر موافقين بشدة.

تؤدي العولمة إلى تهميش الهوية الوطنية وتغريب المواطن ، والتشكيك في جميع قناعاته وثوابته الدينية ، والوطنية والقومية

في الترتيب الثلاثين بمتوسط حسابي (٢,٤٦) حيث أفاد نسبة (٣٥,٧٪) من أفـراد العينة بالموافقة على أن العولمة تؤدي إلى تهميش الهويـة الوطنيـة، وتغريـب المواطن والتشكيك في جميع قناعاته ، وثوابته الدينية والوطنية والقومية منهم نسبة بلغت (١٩,٦٪) موافقون بشدة ، ونسبة (١٦,١٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة بلغت (٦٤,٣٪) منهم نسبة (٥٥,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (٨,٩٪) غير موافقين بشدة.

تؤدي العولمة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور

في الترتيب الحادي والثلاثين بمتوسط حسابي (٢,٤٦) حيث أفـاد نـسبة بلغت (٣٧,٥٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تـؤدي إلـى ارتفـاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور منهم نسبة (١٧,٩٪) موافقون بـشدة ، ونـسبة بلغت (١٩,٦٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٦٢,٥٪) منهم نـسبة (٥٣,٦٪) غير موافقين ، ونسبة (٨,٩٪) غير موافقين بشدة.

العولمة تضعف من الانتماء الوطني للجماعات

في الترتيب الثاني والثلاثين بمتوسط حسابي (٢,٤٦) حيث أفاد نسبة بلغت (٤٤,٦٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة تضعف الانتماء للجماعـات منهم نسبة (١٢,٥٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٢,١٪) موافقون ، وخالفهم الـرأي نسبة (٥٥,٣٪) منهم نسبة (٤٤,٦٪) غير موافقين ، ونسبة (١٠,٧٪) غير موافقين بشدة.

العولمة لا تشكل تهديداً للأمن الوطني

في الترتيب الثالث والثلاثين بمتوسط حسابي (٢,٤٥) حيث أفاد نسبة بلغت (٥٧,١٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن العولمة لا تشكل تهديداً للأمن الوطني منهم نسبة (١٠,٧٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٦,٤٪) موافقون وخـالفهم الـرأي نسبة (٤٢,٨٪) منهم نسبة (١٩,٦٪) غير موافقين ، ونسبة (٢٣,٢٪) غير موافقين بشدة.

لا تتفق سيادة الدولة بصورتها التقليدية مع التطور الجديد للقانون الدولي

في الترتيب الرابع والثلاثين بمتوسط حسابي (٢,٤٥) حيث أفاد نسبة بلغت (٥٠,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على أنه لا تتفق سـيادة الدولـة بـصورتها التقليدية مع التطور الجديد للقانون الدولي منهم نسبة (١٢,٥٪) موافقـون بـشدة ونسبة (٣٧,٥٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٥٠,٠٪) منهم نـسبة (٣٢,١٪) غير موافقين ، ونسبة (١٧,٩٪) غير موافقين بشدة.

سيادة الدولـة فـي عـصر العولمـة لا تخـضع إلـى سلطة المنظمـات الدوليـة وغيرهـا مـن مؤسسات العولمة الدولية

في الترتيب الخامس والثلاثين بمتوسط حسابي (٢,٢٩) حيث أفـاد نـسبة بلغت (٣٩,٣٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن سيادة الدولة في عصر العولمة لا تخضع لسلطة المنظمات الدولية وغيرها من مؤسسات العولمة الدوليـة مـنهم نسبة (١٢,٥٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٢٦,٨٪) موافقون وخالفهم الـرأي نـسبة بلغت (٦٠,٧٪) منهم نسبة (٣٧,٥٪) غير مـوافقين ، ونـسبة (٢٣,٢٪) غيـر موافقين بشدة.

آليات العولمة لا تعمل لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والتي نشأت من خلال الرأسمالية العالمية

في الترتيب السادس والثلاثين بمتوسط حسابي (٢,٢٥) حيث أفاد نسبة بلغت (٣٥,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن آليات العولمة لا تعمل لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والتي نشأت من خلال الرأسمالية العالمية منهم نسبة بلغت (٨,٩٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٢٦,٨٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة بلغت (٦٤,٢٪) منهم نسبة (٤٤,٦٪) غير موافقين ، ونسبة (١٩,٦٪) غير موافقين بشدة.

الدولة في عصر العولمة تفقد عنصر المراقبة

في الترتيب السابع والثلاثين بمتوسط حسابي (٢,٢١) حيث أفاد نسبة بلغت (٣٠,٤٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن الدولة في عصر العولمة تفقد عنصر المراقبة منهم نسبة (٣,٦٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٢٦,٨٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٦٩,٦٪) منهم نسبة (٥٧,١٪) غير موافقين ونسبة (١٢,٥٪) غير موافقين بشدة.

سيادة الدولة في ظل العولمة إلى السقوط :

في الترتيب الثامن والثلاثين والأخير بمتوسط حسابي (٢,١١) حيث أفاد نسبة (٢٣,٢٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن سيادة الدولة في ظل العولمة آيلة إلى السقوط منهم نسبة (٣,٦٪) موافقون بشدة ونسبة (١٩,٦٪) موافقون، وخالفهم الرأي نسبة (٧٦,٨٪) منهم نسبة (٦٠,٧٪) غير موافقين ، ونسبة (١٦,١٪) غير موافقين بشدة.

التساؤل الثالث: ما التوصيات المناسبة للحد من الآثار السلبية للعولمة على الأمن الوطني للدولة؟

جدول رقم (١٢)

التوصيات للحد من الآثار السلبية للعولمة على الأمن الوطني للدولة

التوصيات	استجابات المبحوثين							
	موافق بشدة (٤)	موافق (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق بشدة (١)	قيمة مربع كاي والدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب

على الدولة تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين	ت	٢٥٢	٧٢	٦	٦	٤٨٢,٥٧١**	٠,٦٠	٣,٧٠	١
المواطنين في الحقوق والواجبات	٪	٧٥,٠	٢١,٤	١,٨	١,٨				
على الدولة أن تعمل على إشباع احتياجات	ت	٢٠٤	١١٤	١٢	٦	٣١٦,٢٨٦**	٠,٦٥	٣,٥٤	٢
المواطنين المختلفة	٪	٦٠,٧	٣٣,٩	٣,٦	١,٨				
تحقيق التنمية العادلة والعمل على إشباع	ت	٢١٠	١٠٨	٦	١٢	٣٣٠,٠٠٠**	٠,٧١	٣,٥٤	٣
الحاجات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين يكفل استقرار الأمن الوطني للدولة	٪	٦٢,٥	٣٢,١	١,٨	٣,٦				
العمل على نشر العالمية الإسلامية حل مناسب	ت	٢١٠	١٠٢	١٢	١٢	٣١٦,٢٨٦**	٠,٧٣	٣,٥٢	٤
في مواجهة العولمة وذلك من خلال الدعوة إلى الله دون عنف أو إرهاب	٪	٦٢,٥	٣٠,٤	٣,٦	٣,٦				
على الدولة تعظيم دور مؤسسات المجتمع	ت	٢١٦	٩٠	١٨	١٢	٣٢١,٤٢٩**	٠,٧٦	٣,٥٢	٥
المدني في مواجهة سلبيات ظاهرة العولمة	٪	٦٤,٣	٢٦,٨	٥,٤	٣,٦				
يجب أن تكون هناك خطط تنموية كبيرة	ت	١٨٠	١٤٤	٦	٦	٢٩٧,٤٢٩**	٠,٦٣	٣,٤٨	٦
يصاحب ذلك خطط أمنية متوازنة تواكب خطط النهوض الاقتصادي العولمي زمنياً ومكانياً	٪	٥٣,٦	٤٢,٩	١,٨	١,٨				
على الدولة أن تتعامل مع القضايا التي تطرحها	ت	١٧٤	١٣٨	١٨	٦	٢٥٥,٤٢٩**	٠,٦٨	٣,٤٣	٧
العولمة بشكل متوازن من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي والربط بين مختلف القضايا المطروحة	٪	٥١,٨	٤١,١	٥,٤	١,٨				
على الدولة تأكيد دور المؤسسة الإعلامية في	ت	١٦٢	١٥٦	١٢	٦	٢٦٨,٢٨٦**	٠,٦٥	٣,٤١	٨
تعميق الانتماء والولاء	٪	٤٨,٢	٤٦,٤	٣,٦	١,٨				
على الدولة تأكيد دور ا لمؤسسات الدينية في	ت	١٩٢	١٠٢	٣٠	١٢	٢٣٩,١٤٣**	٠,٧٠	٣,٤١	٩
تعميق الانتماء إلى الوطن	٪	٥٧,١	٣٠,٤	٨,٩	٣,٦				
دراسة العولمة والفهم المتعمق لها ومعرفة	ت	١٧٤	١٣٢	٢٤	٦	٢٣٩,١٤٣**	٠,٨٠	٣,٤١	١٠
القوانين التي تحكمها والعمل على استشراف المستقبل والإعداد له يحد من تأثيراتها السلبية المحتملة	٪	٥١,٨	٣٩,٣	٧,١	١,٨				
على الدولة تعزيز التربية على قيم الديموقراطية	ت	١٥٦	١٥٦	١٢	١٢	٢٤٦,٨٥٧**	٠,٧٢	٣,٣٦	١١
السياسية ومفاهيم المشاركة السياسية	٪	٤٦,٤	٤٦,٤	٣,٦	٣,٦				
فتح مجال الإصلاحات السياسية الشاملة مثل	ت	١٥٠	١٥٦	١٨	١٢	٢٢٧,١٤٣**	٠,٧٤	٣,٣٢	١٢
آلية الانتخاب الحر والمباشر والمشاركة الشعبية في اختيار المجالس البلدية يسهم في تجنب أخطار العولمة	٪	٤٤,٦	٤٦,٤	٥,٤	٣,٦				
على الدولة العمل على وجود مؤسسات سياسية	ت	١٥٦	١٤٤	١٨	١٨	٢٠٨,٢٨٦**	٠,٨٠	٣,٣٠	١٣
فعالة لا تؤدي إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية مثل مجالس الشورى والمحليات	٪	٤٦,٤	٤٢,٩	٥,٤	٥,٤				
على الدولة إتاحة فرصة واسعة للتيارات	ت	١٢٦	١٦٢	٣٦	١٢	١٨٢,٥٧١**	٠,٧٧	٣,٢٠	١٤
الفكرية والسياسية المختلفة التي تعمل في إطار الشرعية للتعبير عن آرائها	٪	٣٧,٥	٤٨,٢	١٠,٧	٣,٦				
يجب أن تتحرر الدولة من الخوف الناجم عن	ت	١٤٤	١٣٢	٤٢	١٨	١٤٣,١٤٣**	٠,٨٦	٣,٢٠	١٥
التهديدات التي تفرضها العولمة	٪	٤٢,٩	٣٩,٣	١٢,٥	٥,٤				

إجراء وترسيخ مضمون وإطار عالمي لكل ما هو خاص محلي يكفل استقرار الأمن الوطني للدولة	ت	٧٨	١٩٨	٤٨	١٢	**٢٣٢,٢٨٦	٠,٧٢	٣,٠٢	١٦
	٪	٢٣,٢	٥٨,٩	١٤,٣	٣,٦				
على الدولة التوصل إلى صيغة توازن ما بين الهوية القومية وما بين الهوية فوق القومية عن طريق النجاح في بناء مؤسسات العولمة	ت	٤٨	١٩٨	٧٨	١٢	٢٣٢,٢٨٦	٠,٧٠	٢,٨٤	١٧
	٪	١٤,٣	٥٨,٩	٢٣,٢	٣,٦				
المتوسط العام لمحور التوصيات								٣,٣٦	مرتفع

** دال عند (٠,٠١)

يظهر الجدول رقم (١٢) أن قيمة مربع كاي دالة إحصائيا لعبارات المحور أي أن استجابات أفراد العينة ليست موزعة بالتساوي علـى المقيـاس، ويظهـر الجدول أن المتوسط الحسابي لمحور التوصيات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٣٦) كما يظهر الجدول التوصيات من وجهة نظر المبحوثين حيث يتبـين أن هذه التوصيات تقع في مجموعتين وهي:

أولاً: مجموعة التوصيات التي نالت درجة مرتفعـة مـن الموافقـة وهـي ذات المتوسط الحسابي ٣,٢٦- ٤,٠٠ وهي:

على الدولة تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات

في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٣,٧٠) حيث أفاد نسبة (٩٦,٤٪) مـن أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة تأكيد مبـدأ العدالـة والمـساواة بـين المواطنين في الحقوق والواجبات منهم نسبة (٧٥,٠٪) موافقون بـشدة ، ونـسبة بلغت (٢١,٤٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٣,٦٪) منهم نسبة (١,٨٪) غير موافقين ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

على الدولة أن تعمل على إشباع احتياجات المواطنين المختلفة

في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٣,٥٤) حيث أفاد نسبة (٩٤,٦٪) مـن أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولـة أن تعمـل علـى إشـباع احتياجـات المواطنين المختلفة منهم نسبة (٦٠,٧٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٣,٩٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٥,٤٪) منهم نسبة (٣,٦٪) غير موافقين ، ونـسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

تحقيق التنمية العادلة والعمل على إشباع الحاجات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين يكفل استقرار الأمن الوطني للدولة

في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٣,٥٤) حيث أفاد نسبة (٩٤,٦٪) مـن أفراد العينة بالموافقة على أن تحقيق التنمية العادلة والعمل على إشباع الحاجـات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين يكفل استقرار الأمـن الـوطني للدولة منهم نسبة (٦٢,٥٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٢,١٪) موافقون ، وخـالفهم الرأي نسبة (٥,٤٪) منهم نسبة (١,٨٪) غير مـوافقين ، ونـسبة (٣,٦٪) غيـر موافقين بشدة.

العمل على نشر العالمية الإسلامية حل مناسب في مواجهة العولمة وذلك من خلال الدعوة إلى الله دون عنف أو إرهاب

في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٣,٥٢) حيث أفاد نسبة (٩٢,٩٪) مـن أفراد العينة بالموافقة على العمل على نشر العالمية الإسلامية حـل مناسـب فـي مواجهة العولمة ؛ وذلك من خلال الدعوة إلى الله دون عنف أو إرهاب منهم نسبة بلغت (٦٢,٥٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٣٠,٤٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة بلغت (٧,٢٪) منهم نسبة (٣,٦٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غيـر مـوافقين بشدة.

على الدولة تعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة سلبيات ظاهرة العولمة

في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٣,٥٢) حيث أفاد نسبة (٩١,١٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة تعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة سلبيات ظاهرة العولمة منهم نسبة (٦٤,٣٪) موافقون بشدة ، ونسبة بلغت (٢٦,٨٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٩,٠٪) مـنهم نـسبة (٥,٤٪) غيـر موافقين ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

يجب أن تكون هناك خطط تنموية كبيرة يصاحب ذلك خطط أمنية متوازنة تواكب خطط النهوض الاقتصادي العولمي زمنياً ومكانياً

في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (٣,٤٨) حيث أفاد نسبة (٩٦,٥٪) من أفراد العينة بالموافقة على أنه يجب أن تكون هناك خطط تنموية كبيرة يـصاحب ذلك خطط أمنية متوازنة تواكب خطط النهوض الاقتصادي العولمي زمنياً ومكانياً منهم نسبة (٥٣,٦٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٢,٩٪) موافقون ، وخالفهم الـرأي نسبة (٣,٦٪) منهم نسبة (١,٨٪) غير موافقين ، ونسبة (١,٨٪) غيـر مـوافقين بشدة.

علـى الدولـة أن تتعامـل مـع القـضايا التـي تطرحهـا العولمـة بـشكل متـوازن مـن خـلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي ، والربط بين مختلف القضايا المطروحة

في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (٣,٤٣) حيث أفاد نسبة (٩٢,٩٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة أن تتعامل مع القضايا التـي تطرحهـا العولمة بشكل متوازن من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي ، والربط بين مختلف القضايا المطروحة منهم نسبة (٥١,٨٪) موافقون بشدة ، ونسبة بلغت (٤١,١٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٧,٢٪) مـنهم نـسبة (٥,٤٪) غيـر موافقين ، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

على الدولة تأكيد دور المؤسسة الإعلامية في تعميق الانتماء والولاء

في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (٣,٤١) حيث أفاد نسبة (٩٤,٦٪) مـن أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة تأكيد دور المؤسسة الإعلامية في تعميق الانتماء والولاء نسبة (٤٨,٢٪) موافقـون بـشدة ، ونـسبة (٤٦,٤٪) موافقـون وخالفهم الرأي نسبة (٥,٤٪) منهم نسبة (٣,٦٪) غير موافقين ، ونـسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

على الدولة تأكيد دور المؤسسات الدينية في تعميق الانتماء إلى الوطن

في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي (٣,٤١) حيث أفاد نسبة (٨٧,٥٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة تأكيد دور المؤسسات الدينية في تعميـق الانتماء إلى الوطن منهم نسبة (٥٧,١٪) موافقون بشدة ونسبة (٣٠,٤٪) موافقون وخالفهم الرأي نسبة (١٢,٥٪) منهم نسبة (٨,٩٪) غير موافقين ونـسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

دراسة العولمة والفهم المتعمق لها ومعرفة القوانين التـي تحكمهـا والعمـل علـى استشراف المستقبل والإعداد له يحد من تأثيراتها السلبية المحتملة

في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي (٣,٤١) حيث أفاد نسبة (٩١,١٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن دراسة العولمة ، والفهم المتعمـق لهـا ، ومعرفـة القوانين التي تحكمها ، والعمل على استشراف المستقبل والإعداد لـه يحـد مـن تأثيراتها السلبية المحتملة منهم نسبة (٥١,٨٪) موافقون بشدة ، ونـسبة (٣٩,٣٪)

موافقون وخالفهم الرأي نسبة (٨,٩٪) منهم نسبة (٧,١٪) غير موافقين، ونسبة (١,٨٪) غير موافقين بشدة.

على الدولة تعزيز التربية على قيم الديموقراطية السياسية ومفاهيم المشاركة السياسية

في الترتيب الحادي عشر بمتوسط حسابي (٣,٣٦) حيث أفاد نسبة بلغت (٩٢,٨٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة تعزيز التربية على قيم الديموقراطية السياسية ، ومفاهيم المشاركة السياسية منهم نسبة (٤٦,٤٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٦,٤٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٧,٢٪) منهم نسبة (٣,٦٪) غير موافقين ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

فتح مجال الإصلاحات السياسية الشاملة مثل آلية الانتخاب الحر والمباشر والمشاركة الشعبية في اختيار المجالس البلدية يساهم في تجنب أخطار العولمة

في الترتيب الثاني عشر بمتوسط حسابي (٣,٣٢٢) حيث أفاد نسبة بلغت (٩١,٠٪) من أفراد العينة بالموافقة على فتح مجال الإصلاحات السياسية الشاملة مثل آلية الانتخاب الحر والمباشر ، والمشاركة الشعبية في اختيار المجالس البلدية يساهم في تجنب أخطار العولمة منهم نسبة (٤٤,٦٪) موافقون بشدة ، ونسبة بلغت (٤٦,٤٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (٩,٠٪) منهم نسبة (٥,٤٪) غير موافقين ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

على الدولة العمل على وجود مؤسسات سياسية فعالة لا تؤدي إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية مثل مجالس الشورى والمحليات

في الترتيب الثالث عشر بمتوسط حسابي (٣,٣٠) حيث أفاد نسبة (٨٩,٣٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة العمل على وجود مؤسسات سياسية فعالة لا تؤدي إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية مثل مجالس الشورى والمحليات منهم نسبة (٤٦,٤٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٢,٩٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (١٠,٨٪) منهم نسبة (٥,٤٪) غير موافقين ، ونسبة (٥,٤٪) غير موافقين بشدة.

ثانياً: التوصيات التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة وهي ذات المتوسط الحسابي ٢,٥١-٣,٢٥ وهي:

على الدولة إتاحة فرصة واسعة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة التي تعمل في إطار الشرعية للتعبير عن آرائها

في الترتيب الرابع عشر بمتوسط حسابي (٣,٢٠) حيث أفاد نسبة (٨٥,٧٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة إتاحة فرصة واسعة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة التي تعمل في إطار الشرعية للتعبير عن آرائها منهم نسبة (٣٧,٥٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٤٨,٢٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (١٤,٣٪) منهم نسبة (١٠,٧٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

يجب أن تتحرر الدولة من الخوف الناجم عن التهديدات التي تفرضها العولمة

في الترتيب الخامس عشر بمتوسط حسابي (٣,٢٠) حيث أفاد نسبة بلغت (٨٢,٨٪) من أفراد العينة بالموافقة على أنه يجب أن تتحرر الدولة من الخوف الناجم عن التهديدات التي تفرضها العولمة منهم نسبة (٤٢,٩٪) موافقون بشدة ونسبة (٣٩,٣٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة (١٧,٩٪) منهم نسبة (١٢,٥٪) غير موافقين ، ونسبة (٥,٤٪) غير موافقين بشدة.

إجراء وترسيخ مضمون وإطار عالمي لكل ما هو خاص محلي يكفل استقرار الأمن الوطني للدولة

في الترتيب السادس عشر بمتوسط حسابي (٣,٠٢) حيث أفاد نسبة بلغت (٨٢,١٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن إجراء وترسيخ مضمون وإطار عالمي لكل ما هو خاص محلي يكفل استقرار الأمن الوطني للدولة منهم نسبة بلغت (٢٣,٢٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٥٨,٩٪) موافقون ، وخالفهم الرأي نسبة بلغت (١٧,٩٪) منهم نسبة (١٤,٣٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

على الدولة التوصل إلى صيغة توازن ما بين الهوية القومية ، وما بين الهوية فوق القومية عن طريق النجاح في بناء مؤسسات العولمة

في الترتيب السابع عشر والأخير بمتوسط حسابي (٢,٨٤) حيث أفاد نسبة (٧٣,٢٪) من أفراد العينة بالموافقة على أن على الدولة التوصل إلى صيغة توازن ما بين الهوية القومية ، وما بين الهوية فوق القومية عن طريق النجاح في بناء مؤسسات العولمة منهم نسبة (١٤,٣٪) موافقون بشدة ، ونسبة (٥٨,٩٪) موافقون

وخالفهم الرأي نسبة (٢٦,٨٪) منهم نسبة (٢٣,٢٪) غير موافقين ، ونسبة (٣,٦٪) غير موافقين بشدة.

التساؤل الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى للمتغيرات الشخصية؟

- العمر

جدول رقم (١٣)

تحليل التباين الأحادي للفروق التي تعزى للعمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
مفهوم العولمة وتحدياتها	بين المجموعات	٥,٦٢٧	٢	٢,٨١٤	١٧,١٤٤	**٠,٠٠٠**
	داخل المجموعات	٥٤,٦٥٤	٣٣٣	٠,١٦٤		
	المجموع	٦٠,٢٨١	٣٣٥			
تأثيرات العولمة على الأمن الوطني	بين المجموعات	٠,٣٥٦	٢	٠,١٧٨	٢,٠٤٩	٠,١٣١
	داخل المجموعات	٢٨,٩٤٣	٣٣٣	٠,٠٠٨٦٩		
	المجموع	٢٩,٢٩٩	٣٣٥			
التوصيات	بين المجموعات	٠,٦٥٢	٢	٠,٣٢٦	١,٩١٩	٠,١٤٨
	داخل المجموعات	٥٦,٥٧٠	٣٣٣	٠,١٧٠		
	المجموع	٥٧,٢٢٢	٣٣٥			

** دال عند (٠,٠١)

يظهر الجدول رقم (١٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى للعمر في محور مفهوم العولمة وتحدياتها، ووجود فروق ليست ذات دلالة إحصائية في بقية المحاور حيث لم تصل الدلالة إلى (٠,٠٥) المقبولة في العلوم الاجتماعية، أي أن الفروق في استجابات المبحوثين على المحاور الأخرى لا يمكن عزوها لمتغير العمر.

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار LSD البعدي لتحديد اتجاه صالح الفروق الدالة إحصائيا التي تعزى للعمر

المحور	العمر		المتوسط الحسابي	العمر		
				١	٢	٣
مفهوم العولمة وتحدياتها	١	أقل من ٣٠ سنة	١,٨٥			
	٢	من٣١- أقل من ٤٠ سنة	١,٦٩			
	٣	من ٤٠ سنة فأكثر	٢,٣١		*	

* اتجاه صالح الفروق

يظهر الجدول رقم (١٤) أن اتجاه صالح الفروق الدالة إحصائيا التي تعزى للعمر في محور مفهوم العولمة وتحدياتها لصالح الفئة العمرية من ٤٠ سنة فأكثر مقابل الفئة العمرية من ٣١- ٤٠ سنة أي أن المبحوثين في الفئة العمرية الأولى هم الأكثر إدراكاً لمفهوم العولمة وتحدياتها بينما المبحوثون في الفئة الثانية هم الأقل إدراكاً لها.

- **المرتبة العلمية**

جدول رقم (١٥)

تحليل التباين الأحادي للفروق التي تعزى إلى المرتبة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
مفهوم العولمة وتحدياتها	بين المجموعات	٦,٢٨١	٣	٢,٠٩٤	١٢,٨٧١	**٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٥٤,٠٠١	٣٣٢	٠,١٦٣		
	المجموع	٦٠,٢٨١	٣٣٥			
تأثيرات العولمة على الأمن الوطني	بين المجموعات	٠,٩٩٦	٣	٠,٣٣٢	٣,٨٩٤	**٠,٠٠٩
	داخل المجموعات	٢٨,٣٠٣	٣٣٢	٠,٠٠٨٥٣		
	المجموع	٢٩,٢٩٩	٣٣٥			
التوصيات	بين المجموعات	٦,٢٤٨	٣	٢,٠٨٣	١٣,٥٦٦	**٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٥٠,٩٧٤	٣٣٢	٠,١٥٤		
	المجموع	٥٧,٢٢٢	٣٣٥			

** دال عند (٠,٠١)

يظهر الجدول رقم (١٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى إلى المرتبة العلمية في كل من محور مفهوم العولمة وتحدياتها ومحور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني ، ومحور التوصيات أي أن الفروق في استجابات المبحوثين يمكن عزوها إلى متغير المرتبة العلمية.

جدول رقم (١٦)

نتائج اختبار LSD البعدي لتحديد اتجاه صالح الفروق الدالة إحصائيا التي تعزى إلى المرتبة العلمية

المحور	المرتبة العلمية		المتوسط الحسابي	المرتبة العلمية			
				١	٢	٣	٤
مفهوم العولمة وتحدياتها	١	أستاذ	٢,٥٤				
	٢	أستاذ مشارك	٢,٧٧			*	
	٣	أستاذ مساعد	١,٦٩				
	٤	محاضر	٢,٣٨				
تأثيرات العولمة على الأمن الوطني	١	أستاذ	٢,٧١			*	*
	٢	أستاذ مشارك	٢,٦١				
	٣	أستاذ مساعد	٢,٢٩				
	٤	محاضر	٢,٢٩				
التوصيات	١	أستاذ	٣,٢٩			*	
	٢	أستاذ مشارك	٣,٢٩			*	
	٣	أستاذ مساعد	١,٨٢				
	٤	محاضر	٢,٩٤				

* اتجاه صالح الفروق

يظهر الجدول رقم (١٦) أن اتجاه صالح الفروق الدالة إحصائيا التي تعزى إلى المرتبة العلمية في محور مفهوم العولمة وتحدياتها لصالح أستاذ مشارك مقابل أستاذ مساعد أي أن الأساتذة المشاركين هم الأكثر إدراكاً لمفهوم العولمة وتحدياتها بينما الأساتذة المساعدون هم الأقل إدراكاً لها، وفي محور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني لصالح أستاذ مقابل أستاذ مساعد ومحاضر أي أن الأساتذة هم الأكثر إدراكاً لتأثيرات العولمة على الأمن الوطني وأن الأساتذة المساعدين والمحاضرين هم الأقل إدراكاً لها، وفي محور التوصيات لصالح أستاذ وأستاذ

مشارك مقابل أستاذ مساعد أي أن الأساتذة والأساتذة المشاركين هم الأكثر إدراكاً للتوصيات بينما الأساتذة المساعدون هم الأقل إدراكاً لها.

- الجامعة المتخرج منها

جدول رقم (١٧)

تحليل التباين الأحادي للفروق التي تعزى إلى الجامعة المتخرج منها

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
مفهوم العولمة وتحدياتها	بين المجموعات	٠,٠٠٣١٣٥	٢	٠,٠٠١٥٧	٠,٠٨٧	٠,٩١٧
	داخل المجموعات	٦٠,٢٥٠	٣٣٣	٠,١٨١		
	المجموع	٦٠,٢٨١	٣٣٥			
تأثيرات العولمة على الأمن الوطني	بين المجموعات	٠,٣٦٧	٢	٠,١٨٣	٢,١١٠	٠,١٢٣
	داخل المجموعات	٢٨,٩٣٣	٣٣٣	٠,٠٠٨٦٩		
	المجموع	٢٩,٢٩٩	٣٣٥			
التوصيات	بين المجموعات	٠,٠٠١٣٨٩	٢	٠,٠٠٠٦٩	٠,٠٤٠	٠,٩٦٠
	داخل المجموعات	٥٧,٢٠٩	٣٣٣	٠,١٧٢		
	المجموع	٥٧,٢٢٢	٣٣٥			

يظهر الجدول رقم (١٧) وجود فروق ليست ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى إلى الجامعة المتخرج منها في محاور الدراسة حيث لم تصل الدلالة إلى مستوى (٠,٠٥) المقبولة في العلوم الاجتماعية أي أن الفروق في استجابات المبحوثين لا يمكن عزوها إلى متغير الجامعة المتخرج منها.

- الحالة الاجتماعية

جدول رقم (١٨)

نتائج اختبار (ت) للفروق في استجابات أفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية

المحور	الحالة الاجتماعية	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	الدلالة
مفهوم العولمة وتحدياتها	أعزب	٣٠	٠,٣٢	٢,٨١	-٠,٩٧٤	٠,٣٣١

	متزوج	٣٠٦	٠,٤٣	٢,٨٩		
تأثيرات العولمة على الأمن الوطني	أعزب	٣٠	٠,٢٦	٢,٦١	٢,٤١٤-	٠,٠١٦*
	متزوج	٣٠٦	٠,٣٠	٢,٧٥		
التوصيات	أعزب	٣٠	٠,٣٩	٣,٢٧	١,٢٩١-	٠,١٩٨
	متزوج	٣٠٦	٠,٤٢	٣,٣٧		

** دال عند (٠,٠١)

يظهر الجدول رقم (١٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى إلى الحالة الاجتماعية في محور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني لصالح المتزوجين مقابل العزاب أي أن المتزوجين أكثر إدراكاً من العزاب لتأثيرات العولمة على الأمن الوطني من العزاب، ووجود فروق ليست ذات دلالة إحصائية في بقية المحاور حيث لم تصل الدلالة إلى مستوى (٠,٠٥) المقبولة في العلوم الاجتماعية أي أن الفروق في استجابات أفراد العينة في هذه المحاور لا يمكن عزوها إلى متغير الحالة الاجتماعية.

- **الجنسية**

جدول رقم (١٩)

نتائج اختبار (ت) للفروق في استجابات أفراد العينة وفق الجنسية

المحور	الجنسية	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	الدلالة
مفهوم العولمة وتحدياتها	سعودي	٢٨٨	٠,٤٠	٢,٩٣	٤,٥٩٠	٠,٠٠٠**
	غير سعودي	٤٨	٠,٤٦	٢,٦٣		
تأثيرات العولمة على الأمن الوطني	سعودي	٢٨٨	٠,٣٠	٢,٧٦	٥,٩١٢	٠,٠٠٠**
	غير سعودي	٤٨	٠,١٧	٢,٥٨		
التوصيات	سعودي	٢٨٨	٠,٤٢	٣,٣٦	٠,٠٧٦-	٠,٩٣٩
	غير سعودي	٤٨	٠,٣٦	٣,٣٧		

** دال عند (٠,٠١)

يظهر الجدول رقم (١٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى إلى الجنسية في محور مفهوم العولمة وتحدياتها لصالح السعوديين مقابل غير السعوديين، وفي محور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني لصالح السعوديين مقابل غير السعوديين أي أن السعوديين أكثر إدراكاً لمفهوم

العولمة وتحدياتها ، ولتأثيرات العولمة على الأمن الوطني من غير السعوديين، ووجود فروق ليست ذات دلالة إحصائية في محور التوصيات حيث لم تصل الدلالة إلى مستوى (٠,٠٥) المقبولة في العلوم الاجتماعية أي أن الفروق في استجابات أفراد العينة في هذا المحور لا يمكن عزوها إلى متغير الجنسية.

- التخصص

جدول رقم (٢٠)

نتائج اختبار (ت) للفروق في استجابات أفراد العينة وفق التخصص

المحور	التخصص	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	الدلالة
مفهوم العولمة وتحدياتها	علمي	٩٦	٠,٢٥	٢,٨٨	-٠,٠٩٦	٠,٩٢٣
	غير علمي	٢٤٠	٠,٤٨	٢,٨٩		
تأثيرات العولمة على الأمن الوطني	علمي	٩٦	٠,١٧	٢,٦٢	-٥,٧٥٩	**٠,٠٠٠**
	غير علمي	٢٤٠	٠,٣٢	٢,٧٨		
التوصيات	علمي	٩٦	٠,٥٢	٣,٢٥	-٢,٦٧٢	**٠,٠٠٨**
	غير علمي	٢٤٠	٠,٢٦	٣,٤١		

** دال عند (٠,٠١)

يظهر الجدول رقم (٢٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى إلى التخصص في محور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني وفي محور التوصيات لصالح التخصصات غير العلمية مقابل التخصصات العلمية أي أن التخصصات غير العلمية أكثر إدراكاً لتأثيرات العولمة على الأمن الوطني وللتوصيات من التخصصات العلمية، ووجود فروق ليست ذات دلالة إحصائية في محور مفهوم العولمة وتحدياتها حيث لم تصل الدلالة إلى مستوى (٠,٠٥) المقبولة في العلوم الاجتماعية أي أن الفروق في استجابات أفراد العينة في هذا المحور لا يمكن عزوها إلى متغير التخصص.

الفصل الخامس
الملخص ومناقشة النتائج والتوصيات

يتناول الباحث في هذا الفصل ملخص الدراسة ونتائج الدراسة كما يقدم التوصيات التي تم استخلاصها من خلال النتائج التي تم التوصل إليها.

الملخص

تتناول الدراسة الحالية موضوع أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني: دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض.

وتكونت الدراسة من خمسة فصول؛ تناول الفصل الأول مدخل الدراسة، والمقدمة، ومشكلة الدراسة والتي يمكن تلخيصها في الإجابة عن التساؤل الرئيس وهو: ما أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني؟ وأهمية الدراسة التي تكمن في التوصل إلى الآثار الحقيقية لظاهرة العولمة على الأمن الوطني وما يترتب على ذلك من أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية ، وبيان سلبياتها وإيجابياتها المحتملة مما قد يساهم في تطوير وتفعيل أسلوب التخطيط لمواجهة المشكلات الناجمة عن تأثير هذه الظاهرة ؛ وكذلك في كون الدراسة محاولة لطرح ماهية ومستقبل العلاقة بين الأمن الوطني للدولة والعولمة على بساط البحث العلمي، وأهداف الدراسة وهي: وتحديد على مفهوم العولمة وتحدياتها معرف تأثيراتها على الأمن الوطني والتعرف على التوصيات المقدمة من المبحوثين للحد من الآثار السلبية للعولمة، وتساؤلات الدراسة المرتبطة منهجياً بأهدافها ، ومفاهيم ومصطلحات الدراسة.

وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة حيث قام الباحث بالرجوع إلى الفكر الإنساني المتاح حول محاور الدراسة ومراجعة دراسات سابقة لها علاقة بموضوع البحث كما قام بالتعقيب على تلك الدراسات من حيث اتفاقها مع الدراسة الحالية أو أوجه الاختلاف فيما بينها.

واحتوى الفصل الثالث على الإطار المنهجي من حيث منهج الدراسة ومجتمعها ، ومحددات الدراسة البشرية والموضوعية والمكانية والزمانية، وأداة الدراسة من حيث تركيبها وصدقها البنائي واتساقها الداخلي، وأساليب التحليل الإحصائي.

وفي الفصل الرابع تناول الباحث تحليل البيانات الإحصائية وعرض النتائج، وفي الفصل الخامس يتناول الباحث ملخص الدراسة والنتائج وتقديم التوصيات.

مناقشة النتائج:

أولاً: أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمحور مفهوم العولمة وتحدياتها مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٨٩) وأن مفهوم العولمة وتحدياتها يقع في مجموعتين هي:

١. المفهوم الذي نال درجة مرتفعة جداً من الموافقة وهو العولمة تختزل الزمان والمكان أي أن العولمة تعني الانفتاح على العالم ، وهذا يتناسب مع التعريف الإجرائي الذي التزم به الباحث لظاهرة العولمة .

٢. المفاهيم التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة وهي: العولمة مفهوم شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي (القومي) إلى المجال العالمي (الكوني)، وظاهرة العولمة تنحو بالمجتمعات الإنسانية نحو التشابه الثقافي، والعولمة مفهوم يسعى لنشر الثقافة الأمريكية، والعولمة تعيد صياغة دور الدولة من خلال تعميم الأنماط الثقافية والاقتصادية والفكرية والسياسية على الجميع، والعولمة تمثل رسملة العالم، والعولمة تخترق وتهدد الثقافات والحضارات التقليدية، والعولمة تحمل تحدياً حقيقياً لهوية الإنسان المسلم وكينونته الحضارية، والعولمة وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم، والعولمة طمس الهوية والسيادة الوطنية، والعولمة تعبر عن النموذج الكوني للحداثة، والعولمة دعوة إلى الديموقراطية واللبرالية السياسية ، ودعم حقوق الإنسان ، والحريات الفردية مع التركيز

على نهاية الدولة القومية ، ونهاية الحدود الجغرافية، والعولمة تعني انهيار الدولة القومية ، وهذه المفاهيم قد وردت بشكل مباشر وغير مباشر في معظم المراجع التي رجع إليها الباحث لهذه الدراسة ، وبالتالي فإن عينة الدراسة تؤيد المفاهيم التي أشار إليها الباحث ضمن توضحيه لمفهوم العولمة .

ثانياً: أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمحور تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٧٣) وأن هذه التأثيرات تقع في ثلاث مجموعات هي:

١. مجموعة التأثيرات التي نالت درجة مرتفعة جداً من الموافقة وهي: أن الأمن الوطني قيمة حضارية يجب ألا تتأثر بأساليب وسياسات النموذج العولمي في الأمن الدولي ، وبالتالي فإنه يتعين على الحكومات بذل قصارى جهدها لحماية الأمن الوطني من انعكاسات التيار العولمي نزولاً عند هذه الرغبة الشديدة ، كما أن هذا يعكس تقبل مجمتع الدراسة لأية تضحيات في سبيل تحقيق ذلك . وهذا يتفق مع أراء كثير من الباحثين في هذا المجال ومنهم (القباع ، ١٤٢٥هـ ، ١٨) حيث قال : " يـُجمع الباحثون على أن مهمة الدولة لا تقتصر على الناحية العسكرية فقط؛ وإنما تتعدى ذلك إلى العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأن قيامها بمثل هذا الدور هو الشرط الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار الشامل ".

٢. مجموعة التأثيرات التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة وهي: أن العولمة تفرض على الدولة إزالة الحواجز الجمركية ، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتهميش سلطة الدولة القومية يستهدف غالباً تغيير استراتيجيتها وإعادة توجيه طاقاتها، ولا أشجع سيادة مفهوم المواطن العالمي حين تشكل الدولة خطراً على مواطنيها، وتعطي العولمة للقوى المهيمنة دوراً أكبر في النسق العالمي قوامه التدخل في الشئون الداخلية، وتؤدي العولمة إلى تنامي دور قوى المعارضة والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

وتؤدي العولمة إلى تكوين أنماط سياسية اجتماعية وثقافية جديدة ساعدت على إحلال العولمة محل القومية، وتفرض العولمة على الدولة الوطنية التزامات دولية مما يجعلها عرضة للتبعية، وأن العولمة تؤدي إلى تحويل العالم إلى قرية كبيرة تتلقى نفس التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية مما يؤدي إلى الاندماج بين المجتمعات المختلفة، وأن العولمة تسهم في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد، وأن العولمة تؤثر في سيطرة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية، وأن العولمة تؤدي إلى إضعاف الرابط الأخلاقي بين الحاكم والمحكوم مما قد يؤدي إلى فقدان الولاء المجتمعي للسلطة، وبالتالي إضعاف سلطة الدولة في المراقبة والتوجيه، وأرفض تعميم مبدأ الأمن الدولي الذي تقره العولمة لأنه يستهدف اختراق السيادة الوطنية للمجتمع المحلي، وأن العولمة تؤدي إلى سيادة ثقافة كونية واحدة مما يؤكد انعدام الأمن الثقافي للثقافات الأخرى، وأن الدولة في عصر العولمة قادرة على إنجاز وظائفها التقليدية، والعولمة تعزز الهيمنة الاقتصادية، والعولمة تقوي الهيمنة الثقافية، والعولمة تشكل تهديداً للمقوم العقدي الذي نمتاز به كمسلمين، والعولمة تشكل تهديداً للمقوم الثقافي النابع من التعاليم الإسلامية، وأن العولمة تفرض على الحكومات بشدة أن تكون أكثر عدلاً وأكثر كفاءة، والعولمة تشكل تهديداً للمقوم الاقتصادي الوطني، وأن عوامل الأمن التقليدية غير كافية للتصدي لإشكاليات الأوضاع الأمنية الناتجة من تفاعل العولمة، وأن العولمة تؤدي إلى إعادة صياغة مفاهيم السيادة الدولية، وأن العولمة عملية تستهدف الانتقال من وضع الدولة بحدودها وقوانينها وقراراتها إلى وضع عالمي، وأن العولمة تضعف الولاء الوطني لدى الفرد، وأن العولمة تضعف مفهوم المواطنة والمجتمع الوطني والثقافة الوطنية، والعولمة ظاهرة حضارية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، وأن العولمة تشكل قيداً على فعالية النظام السياسي الدولي ، وهذه التأثيرات التي أقرها مجتمع الدراسة تجيب عن أهم تساؤلات هذه الدراسة والمتمثل في مدى

تأثير العولمة على الأمن الوطني ، كما أن هذه الفقرة تضمنت إيضاح أشكال متعددة من هذا التأثير ، وهي في مجملها تتفق مع ما تم طرحه في المبحث الثالث من الفصل الثاني والذي تناول شرح هذا الأثر . وقد أكد على هذه الآثار العديد من الباحثين ومنهم (الزهراني ، ١٤٢٣هـ) و (الزبيدي ، ٢٠٠٢م) و (عبد الله ، ٢٠٠٢م) و (عبيد ، ٢٠٠١ م) وغيرهم ممن تمت الإشارة إليهم ضمن الإطار النظري للدراسة .

٣. مجموعة التأثيرات التي نالت درجة ضعيفة من الموافقة وهي: أن العولمة تدعم الهيمنة السياسية، وأن العولمة تؤدي إلى تهميش الهوية الوطنية وتغريب المواطن والتشكيك في جميع قناعاته وثوابته الدينية والوطنية والقومية، وأن العولمة تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور، وأن العولمة تضعف الانتماء الوطني إلى الجماعات، وأن العولمة لا تشكل تهديداً للأمن الوطني ، وأن سيادة الدولة بصورتها التقليدية لا تتفق مع التطور الجديد للقانون الدولي، وأن سيادة الدولة في عصر العولمة لا تخضع إلى سلطة المنظمات الدولية وغيرها من مؤسسات العولمة الدولية، وبذلك ترى العينة أن الدولة تتأثر بسلطة المنظمات الدولية في عصر العولمة وهو ما أشار إليه الباحث في الإطار النظري كأحد الأبعاد المؤثرة في سيادة الدولة الوطنية والتي قد تؤدي إلى تغيير ولاء المواطن وتغييب دولة الرفاة والحماية الاجتماعية . وأن آليات العولمة لا تعمل لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والتي نشأت من خلال الرأسمالية العالمية، وأن الدولة في عصر العولمة تفقد عنصر المراقبة، وأن سيادة الدولة في ظل العولمة آيلة إلى السقوط وبالتالي يتضح محدودية تأثير هذه العناصر من وجهة نظر العينة وبذلك تتم فترة المؤثرات المحتملة من وجهة نظر الباحث ووفقاً لما ورد في أدبيات الدراسة ، فهذه المؤثرات قدر لا تكون واقعة .

ثالثاً: أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمحور التوصيات مرتفع حيـث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٣٦) وأن التوصيات من وجهة نظر المبحوثين تقع فـي مجموعتين هي:

١. مجموعة التوصيات التي نالت درجة مرتفعة جداً من الموافقة وهـي؛ أن على الدولة تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بـين المـواطنين فـي الحقـوق والواجبات، وأن على الدولة أن تعمل على إشباع احتياجـات المـواطنين المختلفة، وتحقيقُ التنمية العادلة والعمل على إشـباع الحاجـات النفـسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين يكفل استقرار الأمـن الـوطني للدولة، والعمل على نشر العالمية الإسلامية حل مناسـب فـي مواجهـة العولمة وذلك من خلال الدعوة إلى الله دون عنف أو إرهاب، وأن علـى الدولة تعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة سلبيات ظـاهرة العولمة، ويجب أن تكون هناك خطط تنموية كبيرة يصاحب ذلـك خطـط أمنية متوازنة تواكب خطط النهوض الاقتصادي العولمي زمنياً ومكانيـاً، وأن على الدولة أن تتعامل مع القضايا التي تطرحها العولمة بشكل متوازن من خلال إستراتيجية تقوم على التعامل التدريجي والربط بـين مختلـف القضايا المطروحة، وأن على الدولة تأكيد دور المؤسسة الإعلاميـة فـي تعميق الانتماء والولاء، وأن على الدولة تأكيد دور المؤسسات الدينية فـي تعميق الانتماء إلى الوطن، ودراسة العولمة والفهم المتعمق لها ومعرفـة القوانين التي تحكمها والعمل على استشراف المستقبل والإعداد له بحد من تأثيراتها السلبية المحتملة، وأن على الدولة تعزيـز التربيـة علـى قـيم الديموقراطية السياسية ، ومفاهيم المـشاركة الـسياسية، وفـتح مجـال الإصلاحات السياسية الشاملة مثل آلية الانتخاب الحر والمباشر والمشاركة الشعبية في اختيار المجالس البلدية يساهم في تجنب أخطار العولمـة، وأن على الدولة العمل على وجود مؤسسات سياسية فعالة لا تؤدي إلى تآكـل شرعية الأنظمة السياسية مثل مجالس الشورى والمحليات ، ويرى الباحث أن هذه التوصيات ستكون في حال تطبيقها كفيلة بإذن الله في للحـد مـن

الآثار السلبية لتيار العولمة ، وتعظيم المنفعة المتوقعة من الـدخول فـي خضم هذا التيار.

٢. مجموعة التوصيات التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة وهي: أن علـى الدولة إتاحة فرصة واسعة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة التي تعمل في إطار الشرعية للتعبير عن آرائها، ويجب أن تتحرر الدولة من الخوف الناجم عن التهديدات التي تفرضها العولمة، وإجراء وترسـيخ مـضمون وإطار عالمي لكل ما هو خاص محلي يكفل استقرار الأمن الوطني للدولة، وأن على الدولة التوصل إلى صيغة توازن ما بين الهوية القومية وما بين الهوية فوق القومية عن طريق النجاح في بناء مؤسسات العولمة ، وهـذه التوصيات يرى مجتمع الدراسة بأنها أقل شأناً وأهميةً من سابقاتها ؛ لـذا سيقوم الباحث باستبعادها من توصياته النهائية.

<u>رابعاً:</u> وبخصوص الفروق في استجابات أفراد العينة التي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية فقد أظهرت نتائج الدراسة:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى إلى العمر في محور مفهوم العولمة وتحدياتها، ووجود فروق ليست ذات دلالة إحصائية في بقية المحاور. وأن اتجاه صالح الفروق الدالة إحصائيا التي تعزى إلى العمر في محور مفهوم العولمة وتحدياتها لصالح الفئة العمرية من ٤٠ سنة فأكثر مقابل الفئة العمرية من ٣١- ٤٠ سنة. وهذا يشير إلى أن الأكاديميين المتقدمين في السنة أكثر إدراكاً لأبعاد العولمة وهم الأكثر تخوفاً على استقرار الأمن الوطني .

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى إلى المرتبة العلمية في كل من محور مفهوم العولمة وتحدياتها ، ومحور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني ومحور التوصيات. وأن اتجاه صالح الفروق الدالة إحصائيا التي تعزى إلى المرتبة العلمية في محور مفهوم العولمة وتحدياتها لصالح أستاذ مشارك مقابل أستاذ مساعد، وفي محور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني لصالح أستاذ مقابل أستاذ مساعد

ومحاضر، وفي محور التوصيات لصالح أستاذ وأستاذ مشارك مقابل أستاذ مساعد.

٣- وجود فروق ليست ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى إلى الجامعة المتخرج منها في محاور الدراسة وبذلك فلا يوجد أثر للدراسة في الغرب على استيعابهم لمفهوم العولمة أو على تخوفهم من هذه الظاهرة وما قد تحدثه في الأمن الوطني من خلال .

٤- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى إلى الحالة الاجتماعية في محور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني لصالح المتزوجين مقابل العزاب. أي أن المتزوجين أصبحوا يخشون من الانفتاح الذي أحدثته العولمة لأنهم بحكم مسئولية الأسرة والأبناء يخشون من مستقبل هذا الانفتاح .

٥- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى إلى الجنسية في محور مفهوم العولمة وتحدياتها لصالح السعوديين مقابل غير السعوديين، وفي محور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني لصالح السعوديين مقابل غير السعوديين.

٦- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى إلى التخصص في محور تأثيرات العولمة على الأمن الوطني وفي محور التوصيات لصالح التخصصات غير العلمية مقابل التخصصات العلمية لأن أصحاب التخصصات الأدبية والنظرية والإنسانية أكثر التصاقاً بالفكر الذي تطرحه هذه الدراسة .

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي أقرتها العينة بدرجة مرتفعة جداً ، فإنه يمكن للباحث أن يستخلص التوصيات التالية:

١- على الدول تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، وأن تعمل على إشباع احتياجات المواطنين المختلفة ، وتحقيق التنمية العادلة ، والعمل على إشباع الحاجات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين يكفل استقرار الأمن الوطني للدولة ، ونشر الدعوة الإسلامية في مواجهة العولمة ، وذلك من خلال الدعوة إلى الله دون عنف أو إرهاب ، مع إعطاء مؤسسات المجتمع المدني دور أكبر في مواجهة سلبيات ظاهرة العولمة.

٢- أهمية أن تكون هناك خُططٌ تنموية كبيرة يصاحبها خطط أمنية متوازنة تواكب خطط النهوض الاقتصادي العولمي زمنياً ومكانياً ، والتعامل مع القضايا التي تطرحها العولمة بشكل متوازن من خلال إستراتيجية تقوم على التدرج والربط بين مختلف القضايا المطروحة.

٣- دراسة العولمة والفهم المتعمق لها ، ومعرفة القوانين التي تحكمها والعمل على استشراف المستقبل ، والإعداد له يحد من تأثيراتها السلبية المحتملة.

٤- تعزيز قيم الديموقراطية المسئولة ، وفتح مجال الإصلاحات الشاملة وآلية الانتخابات المختلفة بما ينسجم مع ثوابت المجتمع .

وختاماً الله أسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى ، وإني أوصي إخواني الباحثين بدراسة مهارات رجل الأمن في عصر العولمة ، والأمن الفكري كأحد أبرز الدفاعات في مواجهة تحديات العولمة ، وكذلك دراسة عولمة الجريمة والمهددات الأمنية المواكبة لعصر العولمة .

هذا فإن وفقت فيما طرحته في هذه الرسالة فمـن الله وحـده سـبحانه وتعالى وله الشكر والثناء ، وإن جانبني الصواب فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله العظيم ؛ ذلك أن هذا الجهد المتواضع لا يعبر إلا عن رأي الباحث الذي بدأ يتلمس طريقه في سلم العلم ودرجاته العليـا ؛ وآخـر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المـــــراجـــــع

أولا:المراجع العربية:

١- أباظة، إبراهيم دسوقي، والغنام، عبد العزيز (١٩٧٣م) تاريخ الفكر السياسي. بيروت: دار النجاح.

٢- إبراهيم، حسين (٢٠٠١م) "الأمن والعولمة" مجلة الفكر الشُرطي. العدد (٣٨).

٣- إبراهيم، حيدر(١٩٩٩م) "العولمة وجدلية الهوية الثقافية". مجلة عـالم الفكـر. العدد ٢٧، الكويت.

٤- أبو حطب، فؤاد (١٩٩٩م) "العولمة والتعليم بين عولمة التعليم وتعليم العولمة" العولمة ومناهج التعليم. كتاب المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ديسمبر.

٥- أبو شامة، عباس (٢٠٠٥م) العولمة والإجرام الوليد: المفـاهيم والنظريـات. الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية.

٦- أبو شنب، حسين (١٩٩٩م) "استطلاع آراء النخبة الفلـسطينية إزاء العولمـة وتحديات الغد "، أعمال ندوة رؤية الشباب للعولمة ، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٧- أبو عزوز، محمد سعيد ٢٠٠١م) العولمة وماهيتها ونشأتها وأهدافها. بيروت: دار البيارق.

٨- أحمد، أفتاب (٢٠٠٢) نظرة في الهيمنة القومية... العولمة... الأمن.

٩- أحمد، محمود عادل (١٩٩٠م) الأمن القومي العربي. القاهرة: JSBN للنشر والتوزيع.

١٠- الأسود، شعبان الطاهر(١٩٩٩م) "الثقافة والمجتمع والتغيـر الاجتمـاعي". مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع.

١١- آل سعود، فيصل بن محمد بن ناصر (٢٠٠٥م) "غسل الأموال وأثره على الأمن الوطني" الرياض : كلية القيادة والأركان .

١٢- آل عبد الله، إبراهيم محمد (١٤٢٠هـ) "التعليم والأمن في عصر العولمة" مجلة المعرفة، العدد (٥٣) ص ١٠٢-١١٤.

١٣- الألفي، منى عبد الفضيل (٢٠٠٤م) "القدرات والمهارات اللازمة للطالب الجامعي في عصر العولمة". رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة قناة السويس، مصر.
١٤- أمين، جلال (١٩٩٨) "العولمة والدولة"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط، بيروت.
١٥- البازعي ، سعد (١٤٢٠هـ) . "العرب والعولمة : مستويات الاستجابة" . مجلة النصر الجديد ، العدد (٨٤) .
١٦- باسيل، يوسف (١٩٩٧م) "حقوق الإنسان من العالمية الإنسانية والعولمة السياسية"، مجلة الموقف الثقافي، العدد ١٠، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
١٧- بايبك، أوين (١٩٩٥م) ترجمة /محمد عبد القادر – زهير صدوقة. "ارتقاء التقدم نهاية النمو الاقتصادي وبداية تطوير الخصائص البشرية". عمان: دار الشروق.
١٨- بركات، نظام وآخرون (١٩٨٩) مبادئ علم السياسة. الرياض: مطابع الأيوبي. ط٣.
١٩- البزاز، حسن (٢٠٠٢م) عولمة السيادة.بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
٢٠- البشرى، محمد الأمين. والبداينة، ذياب (١٩٩٩م) "المناهج الدراسية في الكليات الأمنية العربية".
٢١- بكار، عبد الكريم (٢٠٠٠م) العولمة: طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، عمان: دار الإعلام، ط٢.
٢٢- بكار، عبد الكريم (١٤١٣هـ) فصول في التفكير الموضوعي، دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٣- بلقزيز،عبد الإله (١٩٩٧) "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة"، ضمن ندوة " العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٨ – ٢ كانون الأول / ديسمبر.

٢٤- بوحليقة، إحسان علي (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م):" التماسيح تستحوذ على أسماك البحيرة " نحن والعولمة من الآخر؟" مجلة المعرفة،ع٤٦، وزارة المعـارف، الرياض: مطابع العبيكان.
٢٥- توفيق، إبراهيم حسنين (١٩٩٧م) "العولمة الأبعاد والانعكاسات الـسياسية" مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، الكويت.
٢٦- التيزينى، الطيب (١٩٩٨م) "الواقع العربي والألفية الثالثة"، ضـمن نـدوة حوارات في الفكر، الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة، مراجعـة وتـدقيق ناصيف نصار، مؤسسة عبد الحميد شومان، العدد ٣، عمان.
٢٧- ثابت، أحمد (١٩٩٢م) "العولمة، تفاعلات، وتناقضات التحولات الدولية "، سلسلة بحوث سياسية و مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة.
٢٨- ثابت، أحمد (٢٠٠٣م) العولمة والخيارات المستعملة،بيروت: سلسلة كتـب المستقبل العربي العدد (٢٤).
٢٩- ثابت، أحمد وآخرون (٢٠٠٣م) العولمة وتداعياتها على الوطن العربـي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٠- الجابري، محمد عابد (١٩٩٧م) قضايا في الفكر المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣١- الجابري، محمد عابد (١٩٩٨م) العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، العرب و العولمة، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٢- جاكسون (٢٠٠٣م) ميثاق العولمة، تعريب / فاضل حبتر. الرياض: مكتبة العبيكان.
٣٣- الجحني ، علي بن فايز (١٤٠٣هـ) الأمن في ضوء الإسلام، الريـاض: مكتبة المعارف.
٣٤- الجحني، علي بن فايز (٢٠٠٠م) الإعلام الأمني والوقاية مـن الجريمـة، الطبعة الأولى الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية.

٣٥- الجهني، عبد الغفار محمد (٢٠٠٢م) "الدبلوماسية وعلاقتها بالأمن في عصر العولمة" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٣٦- جواد، ليث عبد المحسن (١٩٩٩م) "المضامين الاجتماعية للعولمة"، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع.
٣٧- جواد، ليث عبد المحسن، (٢٠٠٠م) " مخاطر العولمة – المضامين الاجتماعية" الجديد للعلوم الإنسانية عدد ممتاز ١، ٢ ١٩٩٧.
٣٨- حاتم، سامي عفيفي (٢٠٠١م) ندوة: العولمة والدول النامية. أبها: جامعة الملك خالد.
٣٩- حماد، عبد العظيم (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) " الاتجاهات المضادة للعولمة " نحن والعولمة من يربي الآخر؟" المعرفة، ع٤٦، وزارة المعارف، الرياض: مطابع العبيكان.
٤٠- الحمد، محمد إبراهيم (١٤١٩هـ) عقيدة أهل السنة والجماعة، مفهومها – خصائصها – خصائص أهلها الرياض: دار ابن خزيمة.
٤١- حوات ، محمد علي (٢٠٠٢م) العرب، العولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل ، القاهرة: مكتبة مدبولي.
٤٢- الحوسني، إبراهيم راشد (٢٠٠١) أثر التحديث الغربي في الهوية في مجتمع إسلامي، الإمارات العربية المتحدة، حالة دراسة، الشارقة: إصدارات دائرة الثقافة والإعلام.
٤٣- الخضيري، محسن أحمد (٢٠٠٠م) العولمة إلى أين، القاهرة: مجموعة النيل العربية.
٤٤- خليفة،عبد الرحمن (٢٠٠١م) الأيدولوجيا والحضارة والعولمة، القاهرة: مكتبة بستان المعرفة.
٤٥- الراشد، صالح، ووطفة، علي أسعد (١٤٢٤هـ) "التربية في الكويت والعالم العربي إزاء تحديات العولمة"، آراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت. مجلة رسالة الخليج العربي، ع٩٠، السنة الرابعة العشرون.

٤٦- راغب، نبيل (٢٠٠١م) أقنعة العولمة السبعة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
٤٧- الرهوان ، محمد حافظ (٢٠٠٣م) الأزمات الاقتصادية وأثرها على الأمـن القومي.
٤٨- زايد، أحمد(٢٠٠٣م). "عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية" مجلة عالم الفكر العدد ١، المجلد ٣٢، يوليو- سبتمبر.
٤٩- الزبيدي، حسن لطيف كاظم (٢٠٠٢م) العولمة ومستقبل الدور الاقتـصادي للدولة في العالم الثالث، العين: دار الكتاب الجامعي.
٥٠- الزميع، ماجد علي (١٤٢٢هـ) "العولمة دارسة نقدية في ضـوء العقيـدة الإسلامية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.
٥١- الزهراني، هاشم محمد (١٤٢٣هـ) "الآثار الأمنية للعولمة" رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
٥٢- السامرائي، ماجد (١٩٩٧م) "في سبيل التفكير لأنفـسنا" مجلـة الموقـف الثقافي، العدد ١٠، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
٥٣- السعد، نورة (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) " المواجهة بالاقتناع والأوضاع " نحن والعولمة من يربي الآخر؟" كتاب المعرفة ٧، وزارة المعارف، الرياض:روناء للإعلام المتخصص.
٥٤- السيد، محمود وهيب (٢٠٠٢م) "ظاهرة العولمة وتحديات اختيار القادة في الشرطة" مجلة الفكر الشرطي. العدد (٤٠).
٥٥- السيد، محمود وهيب (٢٠٠٣م) "تطور مفهوم الأمن القـومي وانعكاسـاته على وظيفة الأمن" مجلة الفكر الشرطي العدد٤٦.
٥٦- السيد، عادل حسن علي (٢٠٠٥) "تحديات التخطـيط الأمنـي لمواجهـة العولمة، الندوة العلمية (التخطيط الأمني لمواجهة عـصر العولمـة)، مركـز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعـة نـايف العربيـة للعلوم الأمنية.

٥٧- شاهين، عبد الصبور (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) "العولمة – جريمة تذويب الأصالة" نحن و العولمة من يربى الآخر؟ كتاب المعرفة ٧، وزارة المعارف، الرياض: روناء للإعلام المتخصص.
٥٨- الشقحاء، فهد محمد (٢٠٠٤) الأمن الوطني: تصور شامل، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٥٩- شلبي، عثمان (٢٠٠١م) الإحصاء الاجتماعي، القاهرة: مكتبة النهضة.
٦٠- الشهراني، سعد علي (١٩٩٩م) "مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية" مؤتمر المملكة العربية السعودية في مئة عام، الرياض.
٦١- الشهري، فايز (٢٠٠١م) الإنترنت والحاسب الآلي ودوره في الظاهرة الإرهابية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٦٢- شومان ، هانس مارتين وهارولد (١٩٩٨م) . فخ العولمة : الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية . ترجمة / عدنان عباس علي . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
٦٣- الصويغ، عبد العزيز حسين (١٤١٢هـ) الأمن القومي العربي، القاهرة: أوراق للنشر والأبحاث.
٦٤- الصياد، عبد العاطي أحمد (٢٠٠٢م) "الإرهاب بين الأسباب والنتائج في عصر العولمة" جزء من كتاب الإرهاب والعولمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٦٥- الطاهر، شفيق (١٩٩٩م) "العولمة واحتمالات المستقبل" مجلة دراسات المستقبل ، العدد الأول ١٩٩٩.
٦٦- طعيمة، رشدي أحمد (١٩٩٩م) "العولمة ومناهج التعليم العام" العولمة ومناهج التعليم، كتاب المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ديسمبر.
٦٧- عبد الباسط عبد المعطى (١٩٩٨م) "المثقف العربي والتفاعل الإبداعي مع العولمة (ملاحظات حول الممارسات والمهام)" مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٦٨- عبد الغفور، عبد الغني (١٩٩٩م) العولمة، ملاحظات سياسية، بغـداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
٦٩- عبد الله، إسماعيل صبري " الكوكبة" مجلة مصر المعاصـرة، (القـاهرة: السنة الثامنة والثمانون، العدد ٤٤٧، يوليو ١٩٨٨م .
٧٠- عبد الله، عبد الخالق (١٩٩٩م) "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها" مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، كانون أول، الكويت.
٧١- عبد الله، عبد الخالق (٢٠٠٢م) " عولمة الـسياسة و العولمـة الـسياسية" المستقبل العربي، السنة الرابعة والعشرون، العدد ٢٥٦، يونيه، (٩٠-١٠٨).
٧٢- عبد المعطي ، يوسف (٢٠٠٢) "عولمة إلى أين؟" مجلة التربيـة، وزارة التربية، العدد ٢٤، السنة العاشرة، يوليو. دولة الكويت.
٧٣- عبيد، نايف علي (٢٠٠١م) العولمة مشاهد وتساؤلات. أبو ظبـي، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
٧٤- عبيدات، ذوقان وآخرون (١٩٩٨م) البحث العلمـي: مفهومـه، أدواتـه، وأساليبه، عمان: دار الفكر للطباعة والتوزيع.
٧٥- عتريس، طلال (٢٠٠٢م) "الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة"، ضمن كتاب العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات، مركز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
٧٦- العتيبي، سرحان دبيل (٢٠٠٥م) "العولمة والشرعية ودولة الرخاء" مجلـة النهضة، ص ص ٦٥ – ١٠٢.
٧٧- عرفات، إبراهيم وآخرون (٢٠٠٠م) العولمة والعلوم الـسياسية. القـاهرة: جامعة القاهرة.
٧٨- عرفات، حربي محمد (٢٠٠٣م) "العـرب والعولمـة: الواقـع والآفـاق المستقبلية" مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (١٠)، العدد (١)، رجب.
٧٩- العساف، صالح محمد (١٩٨٩م) المدخل إلى البحث في العلوم الـسلوكية، الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر.

٨٠- العسيري ، جابر (٢٠٠٠ م) . أطروحة في العولمة . رسالة ماجستير غير منشورة . الرياض : كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة .
٨١- عشقي ، أنور ماجد (٢٠٠٥م) الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة عصر العولمة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية.
٨٢- عشقي، أنور (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) " الشياطين تختبئ في التفاصيل! "نحن والعولمة من يربي الآخر! كتاب المعرفة ٧، وزارة الأوقاف، الرياض: رواء للإعلام المتخصص.
٨٣- العظم، جلال صادق (٢٠٠٠م) "عولمة وثقافة" المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٩ سبتمبر.
٨٤- عمر، السيد أحمد مصطفي (٢٠٠٠م) "إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك" المستقبل العربي، السنة الثالثة والعشرون، العدد ٢٥٦، يونيه.
٨٥- العوا ، محمد سليم (٢٠٠٠م) العولمة والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة.
٨٦- غالى، بطرس، وعيسى، محمود خيري (١٩٧٦م) "المدخل في علم السياسة" ط٥، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.
٨٧- غزال، إسماعيل (١٩٩٩م) قانون التنظيم الدولي ط١-ج١. بيروت: دار المؤلف الجامعي للطباعة والنشر.
٨٨- غليون، برهان (١٩٩٧) "العرب وتحديات العولمة الثقافية مقدمات في عصر التشريد الروحي" (محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي) أبو ظبي، ١٠ نسيان /ابريل.
٨٩- الفوال، صلاح مصطفى (١٩٨٢م) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، القاهرة: مكتبة غريب.
٩٠- فوكوياما، فرنسيس (١٩٩٣م) نهاية التاريخ، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية.
٩١- القباع، عبد الله سعود (١٩٩٠م) الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ط٢.

٩٢- القباع ، عبدالله سعود (١٤٢٥هـ) الأمن الوطني والتحديات المعاصـرة ، جدة : المركز الدولي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ط١ .
٩٣- القصيبي، غازي عبد الـرحمن (٢٠٠٢م) العولمـة والهويـة الوطنيـة، الرياض: مكتبة العبيكان.
٩٤- الكيالي، عبد الوهاب (١٩٩٤) الموسوعة السياسية.
٩٥- لافي، سعيد عبد الله (١٩٩٩م) "تقويم محتوى مقررات التربية الإسـلامية بالمرحلة الثانوية في ضوء تحديات العولمة "العولمة ومناهج التعلـيم، كتـاب المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، الجمعية المـصرية للمنـاهج وطـرق التدريس، ديسمبر.
٩٦- لتشر، فرانك جي وآخرون (٢٠٠٤م) (ترجمة / فاضل جكتر). العولمـة الطوفان أم الإنقاذ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٩٧- المالكي، عوض (٢٠٠٠م) "أطروحة العولمة". رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، الرياض: كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة.
٩٨- محفوظ، مراد (١٩٩٩م) "العولمة وضرورة التكامل الاقتصادي العربـي". ندوة رؤية الشباب للعولمة، القاهرة.
٩٩- محمد، السيد سعيد (١٩٩٩م) "العولمة والقيم الثقافية في مصر" مجلة قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع ، العدد ٢٩، القاهرة.
١٠٠- مخدوم، مصطفي (٢٠٠١م) العولمة والخصوصيات الثقافيـة. جـدة: دار المجتمع للنشر ط١.
١٠١- مراد، بركات محمد (١٤٢٢هـ) ظاهرة العولمة: رؤية نقدية، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. سلسلة كتاب الأمة، العدد ٨٦.
١٠٢- المسيري، عبد الوهاب (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) "النظام العالمي الجديد: عولمة الالتفاف بدلاً من المواجهة " نحن و العولمة من يربي الآخر؟، مجلة المعرفة، ٤٦ وزارة المعارف، الرياض: مطابع العبيكان.
١٠٣- مصرف ليبيا المركزي(٢٠٠٠م)" العولمة وبديلها، وأثرهما علـى البلـدان النامية"، النشرة الاقتصادية.

١٠٤- مصطفى، سلوى محمد (١٩٩٩م) "العولمة والقيم الأخلاقية" بحث منـشور في محرر الإسلام في عصر العولمة.
١٠٥- منصور، محمد إبراهيم (٢٠٠٣م) "العولمة ومستقبل الدولة القطريـة فـي الوطن العربي" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (٢٤).
١٠٦- مهنا، محمد نصرا (١٩٩٦م)، الأمن القومي العربي فـي عـالم متغيـر، الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
١٠٧- الموسوعة الفقهية: بدون تاريخ. حرف الألف ص ٢٧٢.
١٠٨- الناصر، إبراهيم ناصر (١٤٢٢هـ/٢٠٠١ م) "العولمة مقاومة واسـتثمار" مجلة البيان، س١٦، ع ١٦٧ رجب/أكتوبر، لندن: المنتدى الإسلامي.
١٠٩- نافع، محمد عبد الكريم (١٩٧٥م) "الأمن القومي"، مطبوعات الشعب.
١١٠- ندوة "الإرهاب والعولمة" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيـة. الريـاض: ٢٠٠٢م.
١١١- ندوة "العولمة وأثرها في الدولة والمجتمع" أبو ظبـي: مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ٢٠٠٢م.
١١٢- ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر، وزارة الخارجية، معهـد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٢-١٥ شعبان ١٤١٢هـ/١٥-١٨ فبرايـر ١٩٩٩م.
١١٣- نصار، عمر (٢٠٠٠) "التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة"، مجلـة مركز بحوث الشرطة. العدد السابع عشر، يناير.
١١٤- هامي ، محمد سالم (٢٠٠٣م)" العولمة الاقتصادية وحق الدولة في التنمية، الفرص، والقيود" مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ديسمبر.
١١٥- هلال، علي الدين (١٩٩٥م) "النظـام الـدولي الجديـد: الواقـع الـراهن واحتمالات المستقبل" مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٣، العدد ٣،٤، يناير/ مارس.

١١٦- هلال، علي الدين (١٩٨٤م) "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصـول" مجلة شؤون عربية، عدد ٣٥.
١١٧- الهمالي،عبد الله عامر (١٩٨٦م) "التحديث الاجتماعي: معالمه ونماذج من تطبيقاته"، الدار الجماهيرية للنشر.
١١٨- الهمالي،عبد الله عامر(١٩٨٨م) "أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته"، ط١، منشورات جامعة قاريونس.
١١٩- هيجوت، ريتشارد (١٩٩٨م) العولمة والأقلمة، أبو ظبي: مركز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
١٢٠- الوالي، عبد الجليل كاظم (٢٠٠٢ م) "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض" المستقبل العربي، السنة الرابعة والعشرون، العدد ٢٧٥، يناير.
١٢١- الياسين، عبد الرحمن أبكر (٢٠٠١م) العولمة والأمن، الرياض: دار طويق للنشر.
١٢٢- اليحياوي، يحيي (٢٠٠٢م) العولمة والتكنولوجيا والثقافـة، بيـروت: دار الطليعة.
١٢٣- يرغن، دانييل وستانسلاف، جوزيف (٢٠٠٤م) "برجا التحكم والقيادة" جزء من كتاب العولمة الطوفان أم الإنقاذ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط١.
١٢٤- يسين ، السيد و آخرون (٢٠٠٠م) العولمة والعلـوم الـسياسية، القـاهرة: جامعة القاهرة.
١٢٥- يسين، السيد (٢٠٠٠م)" العولمة فرص ومخاطر "، تحرير د. شبل بدران ميرنت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة.
١٢٦- يسين، السيد (١٩٩٨م) "في مفهوم العولمة" مجلة المستقبل العربي، العـدد ٢٢٨، شباط، بيروت.
١٢٧- يسين، السيد وآخرون (١٩٩٨م) العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٢٨- يكن، فتحي (١٩٩٩م) "العولمة الحقيقة والأبعاد"، مـؤتمر كليـة الـشريعة الثامن، بعنوان (ملامح إستراتيجية المشروع الإسلامي في مطلع القرن القادم) الكويت، ٤/٢٠ نوفمبر.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1- Fabig, Heike & Richard Boele (1999) “The Changing Of Nature Of N.G.O Activity In A Globalizing World” I.D.S Bulletin (Globalization And The Governance Of The Environment) Institute Of Development Studies At The University Of Sussex Brichton, London, Vol. 30, July.

2- Fred, Halliday (1996) “Globalization And A new Paradigm for International Relations” International Journal, Aut.

3- Inglehart, Ronald (2000) “Globalization And Postmodern Values” The Washington Quality, The Center For Strategic And International Studies Washington,Vol. 23, Winter.

4- Peter, Jarvis (1999) “Global trends in life long learning and the response of the universities” Compative Education Vol. 35, Issue 1 June.

5- Kegkeg, C. W, JR. and E. R. Wittkopf. 1979 American for emplicy: pattern And process, New York: St.Martin's press.

6- Worth, Richard long. (1998) Global Squeeze, Contemporary Books.

7-Webster’s third new in transactional of the English language national dictionary of the English. London Webster in publishers.

الملاحق

ملحق رقم (١)
نموذج الاستبيان قبل التحكيم

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كليـــة الدراســــات العليــــا
قســـم العلــــــوم الشرطية
قيــادة أمنيــــــة

سعادة الدكتور/
حفـــظـــه اللـــــــه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته… وبعد:

يقوم الباحث ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة الأمنية برسالة بعنوان "**أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**"، وقد قام الباحث بإعداد إستبانة الدراسة في ضوء إشكالية البحث وتساؤلاته وأهدافه، علما بأن الأهداف الرئيسية من الدراسة بيان المقصود بالعولمة من حيث المفهوم والتحديات. وبيان المقصود بالأمن الوطني من حيث المفهوم والأهمية والأبعاد.وبيان كيف تؤثر العولمة على الأمن الوطني وأبعاده.وبيان موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية من تأثير العولمة على الأمن الوطني وأبعاده. وبيان مدى التباين في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في تأثير العولمة على الأمن الوطني وأبعاده ترجع للمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، الجنس، الجنسية، الكلية، التخصص، المؤهل العلمي، المرتبة الأكاديمية أو الصفة العلمية (مدرس، أستاذ، أستاذ مساعد)، الخبرة التدريسية،الجامعة المتخرج منها(عربية، أوروبية، أمريكية).ووضع توصيات مناسبة للحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة على الأمن الوطني.

آمل من سعادتكم تحكيم عبارات الإستبانة من حيث:

- مدى صدق العبارة من حيث انتماؤها وقياسها للبعد والمحور الذي وضعت لقياسه.
- مدى وضوح العبارات من حيث الصياغة.
- إضافة أية مقترحات ترونها.

علماً بأن الاستجابة التي يقترحها الباحث على المقياس سوف تكون وفق مقياس رباعي: موافق بشدة، موافق، غير موافق، غير موافق بشدة.

وإنني إذ أشكر سعادتكم على حسن تعاونكم سائلاً الله للجميع حسن السداد والتوفيق،

وتقبلوا أطيب تحياتي وشكري لكم على تعاونكم،،،

الباحـــــث
محمد سعيد آل عياش الشهراني

أولاً: المتغيرات الشخصية والتنظيمية:

١- **العمر:**

- أقل من ٢٥ عاماً ( )
- من (٢٥ إلى أقل من ٣٥ عاماً). ( )
- من (٣٥ إلى أقل من ٤٥ عاماً). ( )
- من (٤٥ عاماً فأكثر). ( )

٢- **الحالة الاجتماعية:**

- (أعزب) ( )
- (متزوج) ( )

(أخرى). ....

٣- **الجنسية:**

- (سعودي) ( )
- (غير سعودي) ( )

٤- **الكلية:**

....

٥- **التخصص:**

....

٦- **المؤهل العلمي:**

....

٧- **المرتبة الأكاديمية أو الصفة العلمية:**

- مدرس ( )
- أستاذ ( )
- أستاذ مساعد ()
- محاضر ( )

٨- **عدد سنوات الخبرة في العمل(الخبرة التدريسية):**

- (أقل من ٥ سنوات). ( )
- (من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات). ( )
- (من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة). ( )
- (من ١٥ سنة فأكثر). ( )
- (أخرى). ....

٣. الجامعة المتخرج منها:

(عربية). ( )

(أوروبية). ( )

(أمريكية). ( )

(أخرى) .... اذكرها ( )

ثانياً: فقرات الاستبانة:

البعد الأول: المقصود بالعولمة مفهوماً وتحديات:

ويقصد بالعولمة في الدراسة جعل العالم بلا حدود أو حواجز مع التوسع في استعمال التقنية الحديثة في كل شيء تقريبا.

م	العبـــــــارة	مدى انتماء البند للبعد		مدى وضوح الصياغة		ملاحظـــات
		ينتمي	لا ينتمي	واضحة	**غير واضحة**	
١	العولمة ظاهرة تولدت نتيجة تراكم العوامل التكنولوجية.					
٢	العولمة عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة.					
٣	العولمة دعوة إلى الديمقراطية والليبرالية السياسية ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية مع التركيز على نهاية الدولة القومية ونهاية الحدود الجغرافية.					
٤	العولمة مفهوم شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي (القومي) إلى المجال العالمي (الكوني).					
٥	العولمة طمس للهوية والسيادة الوطنية.					
٦	العولمة بمفهومها الراهن ذات طبيعة اختزالية أي اختزال الزمان والمكان.					
٧	تفرض العولمة تحديات في دور الدولة لأنها تقتضي تعميم الشيء وتوسيع دائرته أي تعميم نمط من الأنماط الثقافية والاقتصادية والفكرية والسياسية على الجميع.					
٨	العولمة سيطرة ثقافة من الثقافات على جميع ثقافات العالم.					
٩	العولمة اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي					

	على سائر الثقافات فهي رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالثقافة فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة.					
١٠	العولمة وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة فهي أحدث صور الهيمنة الاستعمارية.					
١١	العولمة تحمل تحدياً حقيقياً لهوية الإنسان المسلم وكينونته الحضارية.					
١٢	العولمة عملية تستهدف الانتقال من وضع الدولة بحدودها وقوانينها وقراراتها إلى وضع جديد يتخطى بعض ذلك أو كله..					
١٣	سيادة الدولة في ظل العولمة غير آيلة للسقوط.					
١٤	لا تزال الدولة في عصر العولمة قادرة على إنجاز وظائفها التقليدية.					
١٥	تفقد الدولة في ظل عصر العولمة عنصر المراقبة وتكون قادرة على تعديل مجرى الأحداث.					
١٦	استقلال الدولة غير مقيد دائماً بالالتزامات الدولية أو مظاهر التبعية التي تفرضها العولمة.					
١٧	الدولة في ظل العولمة مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً.					

البعد الثاني: كيف تؤثر العولمة على الأمن الوطني وأبعاده

يقصد بالأمن الوطني في الدراسة تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسـبة اقتـصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبر عن الرضا العام في المجتمع.كمـا يرتبط بمفهوم الأمن الوطني مفهوم السيادة والتي يقصد بها في الدراسة الـسلطة العامة العليا والمستقلة للدولة على أراضيها وحقوقها وشعبها.

م	العبـــــــارة	مدى انتماء البند للبعد		مدى وضوح الصياغة		ملاحظـــات
		ينتمي	لا ينتمي	واضحة	**غير واضحة**	
١	العولمة واجهة لإعادة النظام الاستعماري من خـلال الهيمنـة الـسياسية والاقتـصادية والثقافية.					
٢	العولمـة ظـاهرة حـضارية إيجابيـة تـؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع في كافة الدول.					
٣	تـؤدي العولمـة إلى إعـادة صـياغة مفـاهيم السيادة الدولية بما يعطي الدولة الدافعة للعولمة دوراً أكبر في النسق العالمي قوامه التدخل في شؤوننا الداخلية.					
٤	أسهمت العولمة في إيجاد الترابط مع مصادر المعلومات ووكالات التنشئة العالمية مما أدى إلى إيجاد نوع من الولاء لهما على حساب الولاء الوطني.					
٥	تـؤدي العولمـة إلى تهديـد هويـة المجتمـع الـوطني مـن خـلال التعـدي علـى الخصوصيات الثقافية.					
٦	لا تؤدي العولمة إلى بروز أزمة في سيادة الدولة.					
٧	تفرض العولمة على الدولة أن ترخي قبضتها على الاقتصاد المحلي.					
٨	تفـرض العولمـة علـى الدولـة إزالـة الحـواجز الجمركية وتخفيض الإنفاق الحكومي.					

٩	أرفض مبدأ إلغاء الحواجز الجمركية باعتبارها تمثل مصدراً حيوياً للدخل الوطني.					
١٠	تؤدي العولمة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي.					
١١	تؤدي العولمة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور.					
١٢	العولمة ظاهرة إيجابية تؤدي إلى تحويل العالم إلى قرية كبيرة تتلقى نفس التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية مما يؤدي إلى الاندماج بين المجتمعات المختلفة.					
١٣	أضعفت العولمة مفهوم المواطنة والمجتمع الوطني والثقافة الوطنية.					
١٤	أسهمت العولمة في القضاء على الجريمة المنظمة سواء تجارة المخدرات أم جرائم الإرهاب والاختلاسات المالية(السرقة).					
١٥	أسهمت العولمة في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد.					
١٦	تؤدي العولمة إلى سيادة ثقافة كونية واحدة مما يؤكد انعدام الأمن الثقافي للثقافات الأخرى.					
١٧	التمسك بقيم العولمة لا يعني التأثير على أمننا الوطني.					
١٨	أرفض تعميم مبدأ الأمن الدولي الذي تقره العولمة ؛ لأنه يستهدف اختراق السيادة الوطنية.					
١٩	لا تتفق سيادة الدولة بصورتها التقليدية مع التطور الجديد للقانون الدولي.					
٢٠	سيادة الدولة في عصر العولمة لا تخضع لسلطة المنظمات الدولية وغيرها من مؤسسات العولمة الدولية.					
٢١	آليات العولمة لا تعمل لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والتي نشأت من خلال الرأسمالية العالمية.					

٢٢	عوامل الأمن التقليدية كافية للتصدي لإشكاليات الأوضاع الأمنية الناتجة من التفاعل مع فروض العولمة.					
٢٣	لا أشجع سيادة مفهوم المواطن العالمي.					
٢٤	الأمن الوطني قيمة حضارية يجب ألا تتأثر بأساليب وسياسات النموذج العولمي في الأمن الدولي.					
٢٥	تهميش سلطة الدولة القومية يستهدف غالباً تغيير إستراتيجيتها وإعادة توجيه طاقاتها.					
٢٦	لا تؤثر العولمة في هيمنة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية.					
٢٧	تؤدي العولمة إلى إضعاف الرابط الأخلاقي بين الحاكم والمحكوم مما قد يؤدي إلى فقدان الولاء المجتمعي للسلطة، وبالتالي إضعاف سلطة الدولة في المراقبة والتوجيه.					
٢٨	لا تؤدي العولمة إلى تهميش الهوية الوطنية وتغريب المواطن والتشكيك في جميع قناعاته وثوابته الدينية والوطنية والقومية.					
٢٩	تؤدي العولمة إلى تنامي دور قوى المعارضة والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.					
٣٠	أدت عمليات التعولم إلى تكون أنماط سياسية اجتماعية وثقافية جديدة ساعدت على إحلال العولمة محل الوطنية والقومية.					
٣١	تفرض العولمة على الحكومات أن تكون أكثر عدلاً وأكثر كفاءة.					

البعد الثالث: وضع توصيات مناسبة للحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة على الأمن الوطني.

م	العبـــــــــارة	مدى انتماء البند للبعد		مدى وضوح الصياغة		ملاحظــات
		ينتمي	لا ينتمي	واضحة	**غير واضحة**	
١	العمل على نشر العالمية الإسلامية لتقف في مواجهة العولمة وذلك من خلال الدعوة إلى الله دون عنف أو إرهاب.					
٢	أن تكون هناك خطط تنموية كبيرة يصاحب ذلك خططاً أمنية متوازنة تواكب خطط النهوض الاقتصادي العولمي زمنياً ومكانياً.					
٣	أن تتحرر الدولة من الخوف الناجم عن التهديدات التي تفرضها تحديات العولمة.					
٤	أن تعمل الدولة على إشباع احتياجات المواطنين المختلفة.					
٥	أن تتعامل الدولة مع القضايا التي تطرحها العولمة بشكل متوازن من خلال إستراتيجية تقوم على التعامل التدريجي والربط بين مختلف القضايا المطروحة.					
٦	دراسة العولمة والفهم المتعمق لها ومعرفة القوانين التي تحكمها والعمل على استشراف المستقبل والإعداد له.					
٧	تحقيق التنمية العادلة والعمل على إشباع الحاجات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين.					
٨	إجراء وترسيخ مضمون وإطار عالمي لكل ما هو خاص محلي.					
٩	فتح مجال الإصلاحات السياسية الشاملة مثل آلية الانتخاب الحر والمباشر والمشاركة الشعبية في اختيار المجالس البلدية.					

١٠	التوصل إلى صيغة توازن ما بين الهوية الوطنية وما بين الهوية فوق الوطنية عن طريق النجاح في بناء مؤسسات العولمة.					
١١	العمل على وجود مؤسسات سياسية فعالة لا تؤدي إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية مثل مجالس الشورى والمحليات.					
١٢	تأكيد دور المؤسسة الإعلامية في تعميق الانتماء والولاء.					
١٣	إتاحة فرصة واسعة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة التي تعمل في إطار الشرعية للتعبير عن آرائها وبرامجها وأفكارها ما دامت تهدف أساساً إلى المصلحة الوطنية.					
١٤	تأكيد دور المؤسسات الدينية في تعميق الانتماء إلى الوطن.					
١٥	تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.					
١٦	تعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة سلبيات ظاهرة العولمة.					
١٧	تعزيز التربية على قيم الديمقراطية السياسية ومفاهيم المشاركة السياسية.					

مقترحــات إضافيـة:-

1)

2)

3)

4)

5)

6)

7)

8)

9)

10)

ملحق رقم (٢)

نموذج الاستبيان بصيغته النهائية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كليـــة الدراســـات العليــــا

قســم العلـــــوم الشرطية
قيـــادة أمنيـــــــة

سعادة الدكتور، المحاضر/
حفـــظـــه اللـــــــه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد:

يقوم الباحث ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة الأمنيـة برسـالة بعنوان "أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني"، وقد قام الباحث بإعداد استبانة الدراسـة فـي ضوء إشكالية البحث وتساؤلاته وأهدافه الوظيفية، علما بأن الأهداف الرئيسية مـن الدراسـة (١) بيان المقصود بالعولمة من حيث المفهوم والتحديات. (٢) بيان كيف تؤثر العولمة علـى الأمن الوطني وأبعاده. (٣) وضع توصيات مناسبة للحد من الآثار السلبية لظـاهرة العولمـة على الأمن الوطني.

الرجاء تعبئة فقرات الاستبانة علما بأن استجابتك سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط؟

و أشكر لكم تعاونكم، والله من وراء القصد ..

الباحث
محمد سعيد آل عياش الشهراني

أولاً: المتغيرات الشخصية والتنظيمية:

١- العمر:

- ٣٠ عاما فأقل ( )
- من (٣١ إلى أقل من ٤٠ عاماً). ( )
- من (٤١ عاماً فأكثر). ( )
- من (٤٥ عاماً فأكثر). ( )

٢- الحالة الاجتماعية:

- (أعزب) ( )
- (متزوج) ( )

٣- الجنسية:

- (سعودي) ( )
- (غير سعودي) ( )

٤- التخصص:

- (علمي) ( )
- (غير علمي) ( )

٥- المرتبة الأكاديمية أو الصفة العلمية:

- أستاذ ( )
- أستاذ مشارك ( )
- أستاذ مساعد ( )
- محاضر ( )

٦- عدد سنوات الخبرة في العمل (الخبرة التدريسية):

- (أقل من ٥ سنوات). ( )
- (من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات). ( )
- (من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة). ( )
- (١٥ سنة فأكثر). ( )

٧- الجامعة المتخرج منها:

- (عربية). ( )
- (أوروبية). ( )
- (أمريكية). ( )

ثانياً: فقرات الإستبانة:

٠١ المحور الأول (كيف ترى العولمة كمفهوماً وكتحديات)؟

م	العبـــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	العولمة مفهوم يسعى لنشر الثقافة الأمريكية.				
٢-	العولمة تمثل عملية رسملة العالم.				
٣-	ظاهرة العولمة تنحو بالمجتمعات الإنسانية نحو التشابه الثقافي.				
٤-	العولمة طمس للهوية والسيادة الوطنية.				
٥-	العولمة تختزل الزمان والمكان أي أن العولمة تعني الانفتاح على العالم.				
٦-	العولمة تعني انهيار الدولة القومية.				
٧-	العولمة تعيد صياغة دور الدولة من خلال تعميم الأنماط الثقافية والاقتصادية والفكرية والسياسية على الجميع.				
٨-	العولمة تعبر عن النموذج الكوني للحداثة.				
٩-	العولمة دعوة إلى الديمقراطية والليبرالية السياسية ، ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية مع التركيز على نهاية الدولة القومية ، ونهاية الحدود الجغرافية.				
١٠-	العولمة مفهوم شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي (القومي) إلى المجال العالمي (الكوني).				
١١-	العولمة وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم.				
١٢-	العولمة تحمل تحدياً حقيقيا لهوية الإنسان المسلم وكينونته الحضارية.				
١٣-	العولمة تخترق وتهدد الثقافات والحضارات التقليدية.				

٠٢ المحور الثاني: (كيف ترى تأثير العولمة على أبعاد الأمن الوطني التالية)؟

١٤-	العولمة عملية تستهدف الانتقال من وضع الدولة بحدودها وقوانينها وقراراتها إلى وضع عالمي.				
١٥-	سيادة الدولة في ظل العولمة آيلة إلى السقوط.				
١٦-	الدولة في عصر العولمة قادرة على انجاز وظائفها التقليدية.				
١٧-	الدولة في ظل عصر العولمة تفقد عنصر المراقبة.				
١٨-	تفرض العولمة على الدولة الوطنية التزامات دولية مما يجعلها عرضة للتبعية.				
١٩-	العولمة تعزز الهيمنة السياسية.				
٢٠-	العولمة تعزز الهيمنة الاقتصادية.				
٢١-	العولمة تعزز الهيمنة الثقافية.				
٢٢-	العولمة ظاهرة حضارية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع السعودي.				
٢٣-	تؤدي العولمة إلى إعادة صياغة مفاهيم السيادة الدولية				
٢٤-	تعطي العولمة للقوى المهيمنة دوراً أكبر في النسق العالمي قوامه التدخل في الشؤون الداخلية.				
٢٥-	العولمة تشكل قيدا على فعالية النظام السياسي الدولي.				
٢٦-	العولمة تشكل تهديدا للمقوم العقدي الذي نمتاز به كمسلمين.				
٢٧-	العولمة تشكل تهديدا للمقوم الثقافي النابع من التعاليم الإسلامية.				
٢٨-	العولمة تشكل تهديدا للمقوم الاقتصادي الوطني.				
٢٩-	تفرض العولمة على الدولة إزالة الحواجز الجمركية وتخفيض الإنفاق الحكومي.				

٣٠-	تـؤدي العولمـة إلى ارتفـاع معـدلات البطالـة وانخفاض الأجور.				
٣١-	العولمـة تـؤدي إلى تحويـل العـالم إلى قريـة كـبيرة تتلقـى نفـس التـأثيرات الـسياسية والاقتصادية والثقافية مما يؤدي إلى الاندماج بين المجتمعات المختلفة.				
٣٢-	تضعف العولمة من الولاء الوطني لدى الفرد.				
٣٣-	العولمة تضعف من الإنتماء الوطني للجماعات.				
٣٤-	تضعف العولمة مـن مفهـوم المواطنـة والمجتمـع الوطني والثقافة الوطنية.				
٣٥-	تسهم العولمة في تعميـق التفـاوت الاقتـصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد.				
٣٦-	تؤدي العولمـة إلى سـيادة ثقافـة كونيـة واحـدة ممـا يؤكـد انعـدام الأمـن الثقـافي للثقافـات الأخرى.				
٣٧-	العولمة لا تشكل تهديدا للأمن الوطني				
٣٨-	أرفض تعميم مبـدأ الأمـن الـدولي الـذي تقـره العولمـة ؛ لأنـه يـستهدف اخـتراق الـسيادة الوطنية للمجتمع المحلي.				
٣٩	لا تتفـق سـيادة الدولـة بـصورتها التقليديـة مـع التطور الجديد للقانون الدولي.				
٤٠-	سـيادة الدولـة في عـصر العولمـة لا تخـضع لـسلطة المنظمـات الدوليـة وغيرهـا مـن مؤسسات العولمة الدولية.				
٤١-	آليـات العولمـة لا تعمـل لـصالح الـشركات المتعـددة الجنـسيات والـتي نـشأت مـن خـلال الرأسمالية العالمية.				
٤٢-	عوامل الأمن التقليدية غير كافيـة للتصدي لإشـكاليات الأوضـاع الأمنيـة الناتجـة مـن تفاعل العولمة.				

٤٣-	لا أشجع سيادة مفهوم المواطن العالمي حين تشكل الدولة خطراً أمنياً على مواطنيها.				
٤٤-	الأمن الوطني قيمة حضارية يجب ألا تتأثر بأساليب وسياسات النموذج العولمي في الأمن الدولي.				
٤٥-	تهميش سلطة الدولة القومية يستهدف غالباً تغيير إستراتيجيتها وإعادة توجيه طاقاتها.				
٤٦-	تؤثر العولمة في سيطرة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية				
٤٧-	تؤدي العولمة إلى إضعاف الرابط الأخلاقي بين الحاكم والمحكوم مما قد يؤدي إلى فقدان الولاء المجتمعي للسلطة، وبالتالي إضعاف سلطة الدولة في المراقبة والتوجيه				
٤٨-	تؤدي العولمة إلى تهميش الهوية الوطنية وتغريب المواطن والتشكيك في جميع قناعاته وثوابته الدينية والوطنية والقومية.				
٤٩-	تؤدي العولمة إلى تنامي دور قوى المعارضة والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.				
٥٠-	تؤدي العولمة إلى تكون أنماط سياسية اجتماعية وثقافية جديدة ساعدت على إحلال العولمة محل القومية.				
٥١-	تفرض العولمة على الحكومات بشدة أن تكون أكثر عدلاً وأكثر كفاءة.				

٠٣ المحور الثالث: (ما هي التوصيات التي تراها مناسبة للحد من الآثار السلبية للعولمة على الأمن الوطني للدولة)؟

-٥٢	العمل على نشر العالمية الإسلامية حل مناسب في مواجهة العولمة وذلك من خلال الدعوة إلى الله دون عنف أو إرهاب.				
-٥٣	يجب أن تكون هناك خطط تنموية كبيرة يصاحب ذلك خطط أمنية متوازنة تواكب خطط النهوض الاقتصادي العولمي زمنياً ومكانياً				
-٥٤	يجب أن تتحرر الدولة من الخوف الناجم عن التهديدات التي تفرضها تحديات العولمة.				
-٥٥	على الدولة أن تعمل على إشباع احتياجات المواطنين المختلفة.				
-٥٦	على الدولة أن تتعامل مع القضايا التي تطرحها العولمة بشكل متوازن من خلال إستراتيجية تقوم على التعامل التدريجي والربط بين مختلف القضايا المطروحة				
-٥٧	دراسة العولمة والفهم المتعمق لها ومعرفة القوانين التي تحكمها والعمل على استشراف المستقبل والإعداد له ، يحد من تأثيراتها السلبية المحتمله.				
-٥٨	تحقيق التنمية العادلة والعمل على إشباع الحاجات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين ، يكفل استقرار الأمن الوطني للدولة.				
-٥٩	إجراء وترسيخ مضمون وإطار عالمي لكل ما هو خاص محلي ، يساعد على التفاعل مع العولمة.				
-٦٠	فتح مجال الإصلاحات السياسية الشاملة مثل آلية الانتخاب الحر والمباشر والمشاركة الشعبية في اختيار المجالس البلدية يساهم في تجنب أخطار العولمة.				

٦١-	على الدولة التوصل إلى صيغة توازن ما بين الهوية القومية وما بين الهوية فوق القومية ، عن طريق النجاح في بناء مؤسسات العولمة.				
٦٢-	على الدولة العمل على وجود مؤسسات سياسية فعالة لا تؤدي إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية مثل مجالس الشورى والمحليات.				
٦٣-	على الدولة تأكيد دور المؤسسة الإعلامية في تعميق الانتماء والولاء.				
٦٤-	على الدولة إتاحة فرصة واسعة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة التي تعمل في إطار الشرعية للتعبير عن آرائها				
٦٥-	على الدولة تأكيد دور المؤسسات الدينية في تعميق الانتماء إلى الوطن.				
٦٦-	على الدولة تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.				
٦٧-	على الدولة تعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة سلبيات ظاهرة العولمة.				
٦٨-	على الدولة تعزيز التربية على قيم الديمقراطية السياسية ومفاهيم المشاركة السياسية.				

(ملحق ٣)

ملحق أسماء الأساتذة المحكمين

التسلسل	الاســـــــم	الوظيفة
١	د. صالح الخثلان	قسم العلوم السياسية جامعه الملك سعود
٢	د. عبد الله الحميد	قسم العلوم السياسية جامعه الملك سعود
٣	أ.د.متروك الفالح	قسم العلوم السياسية جامعه الملك سعود
٤	د. سرحان العتيبي	قسم العلوم السياسية جامعه الملك سعود
٥	د. خالد سعد السرحاني	قسم التدريب كلية الملك فهد الأمنية
٦	د. سعد الشهراني	مساعد عميد كلية الدراسات العليا جامعه نايف
٧	د. عباس أبو شامة	رئيس قسم العلوم الشرطية جامعه نايف
٨	د. عبد الحفيظ المقدم	قسم العلوم الاجتماعية جامعه نايف
٩	د. محمد فاروق كامل	قسم العلوم الشرطية جامعه نايف

College of Graduate Studies

نموذج رقم (٢٧)

Department: **Police Sciences**

Specialization: **Security Leadership**

THESIS ABSTRACT ☑ MA ☐ PH.D

Thesis Title: Impact of Globalization on National Security Concept: A Survey Study on An Academician Group of the Riyadh City

Prepared by: Muhammad Saeed Abdullah Al-Ayash Al-Shehrani

Supervisor : Maj.Gen.Dr. Ali Bin Faiz Al-Jahni

Thesis Defence Committee:

1. Maj.Gen. Dr. Ali Bin Faiz Al-Jahni
   Supervisor
2. Prof. Dr. Muhammad Bin Abdullah Al-Ghamdi
   Member
3. Maj.Gen. Dr. Anwar Majid Ishqi
   Member

Defence Date: 23/04/1427 A.H. — 21/05/2006 A.D.

Research Problem: The phenomenon of globalization has exercized profound impact on the concept of national security. All important state facets — political, economic, cultural and ideological — are touched. Moreover, it has penetrated into the daily life of a fellow national. For, the latter is dependent on state. On its part, state pursues bi-partisan policy. Its one dimensions covers its nationals. Second dimension accommodates globalization. As a consequence, multiple state functions — diplomatic, economic and social — are vulnerable to international pressures. The new trend in state function tends to contradict its higher interests as envisaged in the national security concept. This contradiction needs scholastic assessment. This assessment should determine possible

repercussions on state national security as stem from the globalization phase.

Based upon such generalizations, the present study seeks to address the following main question: What is the impact of globalization on the national security concept?

Research Importance: Most topics related to human cognition have deeper linkage with globalization. For, the latter has, in fact, penetrated in human life. As part its process, it affects basic components of national security — security, nation and nation state.

These facts should explain the prime importance that the present study envisages. Essentially, it will expose the repercussions on national security as caused by globalization. Also, it will affect their multiple dimensions — security political and economic. The importance of the present study is comprehensible in another context. It will contribute to develop and activate both the planning and the implementation of national security policies. Also, it will provide guidelines on countering the negative determinants that imperil the integrity of nation-state. Finally, this study will represent an endeavour to build future interactive pattern between state national security and globalization through on-going research.

Research Objectives: The present study will strive to accomplish the following objectives:

5. Presentation of the concept implicit in globalization and its challenges;
6. Exposition related to the impact of globalization on national security dimensions;
7. Identification of the recommendations presented by the Saudi universities academicians on controlling the adverse impact of the globalization phase; and
8. Identification on the variance of statistical evidence between personality and job variables.

Research Questions: The present study addresses the following questions:

5. What do you mean by globalization? What is its concept and challenges?
6. What impact globalization exercizes upon national security dimensions?

7. What recommendations Saudi universities academic staff may offer to counter negative impact of globalization on national security?
8. Does variance of statistical evidence exist between personality and job variables?

Research Methodology: The present researcher has used descriptive – analytical approach to explain the phenomenon of globalization. Pursuant to this approach, the researcher has used social survey technique as well.

Main Results: The study offers the following findings of salience:

8. Globalization, as phenomenon, plays decisive role in disseminating various patterns — cultural, economic, ideological and political — towards all.
9. State national security should be viable to repulse globalization policies.
10. Globalization leads to strengthen the roles played by the dissident groups asking new reforms.
11. Globalization leads to shrink the world into a town that should assassimilate divergent political, economic and cultural orientations.
12. Globalization leads to weaken moral linkages between ruler and the ruled. In turn, it leads to the loss of commitment towards ruling elite.
13. Globalization tends to dispense more justice and competence. It is possible to assure more community well-being.
14. Academicians, falling in the category of over 40 years, comprehend very well the concept and the challenges associated with globalization.
15. In contrast to the specialized academicians the non-specialized academicians have better understanding for the impact of globalization on national security.